

7891

ca9



Copyright © King Saud University



٢١٧٤  
خ . ل

خزانة الفقه ، تأليف أبي الليث السمرقندي ،  
نصر بن محمد - ٥٣٧٣ هـ . بخط مصطفى بن امام  
سنة ١٠٦٥ هـ .

١٠٧ ق ١٧ س ٢٠ x ١٢ سم  
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع كما  
في الاعلام .

٦٨٩١

فهرس الفهارس ٣٤٢:٢ كشف الظنون ١ : ٧٠٣

١- المذهب الحنفي  
ب - النفاذ  
أ- المؤلف  
ج - تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

١٣٩٦



لا طریقه و افقی



**هذا كتاب حزانة الفقه على من ذهب الامام الاعظم**

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله الطيبين  
قال الشيخ الامام ابو الليث السمرقندي رحمه الله اعلم ان الفقه علم حسن وهو  
اجل من سائر العلوم وهو علم الدين والشرعة وقوام الشريعة به ولا بد  
لكل عاقل من عالم او جاهل ان يشرع فيه ويستفيد منه ما يفيده و  
يقوى به على اداء فرائض الله تعالى وقد استجمع في هذا التأليف  
من مسائل الفقه معدودة الاجناس مجموع النظائر تسهيلات في التفظ  
وتيسير في التفهم مبالغة للقلوب جلالة المقصد وروستي حزانة  
الفقه في اثره اكثر من ان تحصى وتعد وابتدأت من مسائل الطهارة  
والوضوء **كتاب الطهارة** اعلم ان جواز الوضوء واختص بماء مطلق  
وهو ما قال الله تعالى في حكم تنزيه وانزلنا من السماء ماء طهورا  
مباركا اما الماء المطلق فهو ماء البحار والانهار والادوية والآبار  
والعيون وما هو على صفة المنزل من السماء واما الماء المقيّد يجوز  
ازالة النجاسة به ولا يجوز التوضي به وهو اثني عشر نوعا الماء للمستعمل  
وكل ما اعتصر من الشجر والتمر وماء البطيخ وماء الفتق وماء الورد  
وماء الكرم وماء الصابون وماء الانسان وماء البقرة وماء

الجبن

الجبن والمرقة والحل والعصير والمري ولا شربة وماء الزردج  
ثم اعلم بان فرائض الوضوء اربعة اشياء غسل الوجه من قصاصه  
الناصية الى اسفل الزنق ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن وغسل  
الزراعين الى المرفقين ومسح ربيع الرأس وغسل الرجلين الى الكعبين  
مرة مرة باسباغ والتستة في الوضوء عشرة اشياء اولها تسمية الله  
تعالى والثاني غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء والثالث  
الاستنجاء بالماء لمن بال او تعوط والزابع السواك والخامس المضمضة  
والسادس الاستنشاق والسابع مسح الاذنين والثامن تحليل اللحية  
عنداني حنيفة يوسفه والتاسع تحليل الاصابع والعاشر غسل  
الاعضاء المفروضة في المرة الثانية والثالثة والتفل في الوضوء  
ستة اشياء غسل اليدين بعد الاستنجاء والثاني ذكر الدعاء عند  
غسل كل عضو والثالث غسل الاعضاء المفروضة في المرة الثالثة  
والرابع مسح الرقبة والخامس مسح اليد على الخيط بعد الاستنجاء  
والسادس شرب الماء في الفرج والسر او يل بعد الاستنجاء ويستحب  
في الوضوء ستة اشياء النية والبداية بما بدا الله تعالى اليه وبما منه  
ومراعاة الترتيب ومراعاة الموالاة والتقاء عن الجفاف واستيعاب  
جميع الرأس بالمسح **كتاب الوضوء والطهارة** ستة اشياء



ترك استقبال القبلة واستدبارها وترك استقبال عين الشمس  
والقوى وترك الكلام سوى الادعية التي تدعى بها عند غسل الاعضاء  
وسر العورة عند فراغه من الاستنجاء والاستنشاق والمضمضة  
باليدين والامتناع باليسار **الكراهية في الوضوء والطهارة**  
ستة اشياء التعميف في ضرب الماء على الوجه والنظر الى العورة  
والمضمضة والاستنشاق باليسار والامتناع باليمين من غير  
عذر والقاء البزاق في الماء **المكروه في الوضوء** ستة اشياء  
كشف العورة والقاء البول والغائط في الماء والاستنجاء باليمين  
والاسراف في الماء وغسل الاعضاء اكثر من ثلاث مرات والمسح على الرجلين  
**الاستنجاء** على سبعة اوجه اثنان منها فريضة وواحد منها  
واجب وواحد منها سنة وواحد منها احتياط وواحد منها  
مستحب وواحد منها بدنة اما الفريضة في حال الجنابة وفيما اذا  
كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم اي مقدار المقعد واما الواجب  
ان تكون النجاسة مثل مقدار المقعد واما السنة ان تكون النجاسة  
دون ذلك واما المستحب هو ان يبزل ولم يتغوط فينبغي له ان يغسل  
قبله دون دبره واما الاحتياط ان يخرج منه شيء قليل ولم يتلطف  
منه شيء واما البدعة طهارة موضع الحدث من غير تلوين

والسنة

**والسنة في الاستنجاء** ان يستنجي بيده اليسرى بثلاثة احوار  
وان استنجي باقل من ذلك وانفاجاز ويجوز الاستنجاء بستة  
اشياء بالحجر والمد والخبث والتراب والقطن واللبد وتكره  
الاستنجاء بستة اشياء باليد اليمنى وبالطعام والعظم والبروث  
والخزف والاجر والفخ **النجاسة العينية** ثمانية اشياء الخمر  
والبول والمني والمذي والودي والدم والقيح والصدید **والنجاسة**  
**الكلية** اربعة اشياء الحدث والجنابة والحيض والتفاس  
**تسعة اشياء** لا ينقض الوضوء بها القمصة خارج الصلوة  
ومس الذكر والقبلة والملامسة والمباشرة عريان في قول محمد  
والحسن بن زياد وفي قول ابي حنيفة ينقض الردة وغسل الميت  
وحمل الجنابة وتعميض الميت **خمس عشر شئاً** ينقض بها الوضوء  
البول والغائط والمذي والريح والدود اذا خرج من الدبر والدم  
والقيح والصدید والرقاق والقي اذا ملأ الفم والمرة والاعضاء  
ونوم المضطجع والمستند الي شيء لو ازيل ذلك الشيء لسقط  
والقمصة في الصلوة والجنون ولو تعمدا ونسي شيئا من هذه  
الاشياء في الصلوة نقض الوضوء والصلوة **خمس عشر شئاً** يفسد  
**الصلوة** الاكل والشرب قدر ما يصل طعمه الى حلقه واستدبار

القبلة



من غير غدر وكشف العورة والعري مع وجود الثوب والعمل  
الكثير ونشف الشعر ثلاث مرارة وتقيّد الخامسة بالسجود بعد ترك  
العدة الأخيرة وترك القراءة في ثلاث ركعات من زواة الأربع وترك  
القراءة في الركعتين من المغرب وفي ركعة من الفجر وترك الركوع والتجوّد  
وإذا سلم أخرج من المسجد وسلم أو تكلم أو أصابته شجرة بدنه  
أو برأسه **خمس أشياء** ينقض الوضوء والصلوة جميعاً و  
يقطع حكم البناء أيضاً القهقهة ونوم المضطجع والاحتلام و  
الانحماء وحدث العذسة أشياء لا يقطع حكم البناء البول و  
الغائط والريح إذا سبقه من غير قصد والرتغاف والقي والمياه  
الخارجة عن الذكر ثلثة أشياء المني وهو الماء الذي يكون منه الو  
لد ومنه ينكر الذكر يخرج وجهه فيه الغسل والذي هو الذي  
ينتشره الذكر وينبعث ويخرج على أثره ماء رقيق لزج فيه الوضوء  
والودي وهو الماء الذي يجتمع زوجته ثم يبول بعدما اغتسل  
فيخرج منه بعد البول ماء غليظ أبيض فيه الوضوء **الفصل**  
**أربعة مفروض ومسنون وواجب ومستحب المفروض خمسة**  
الغسل من الاحتلام والغسل من الجماع والغسل من التقاء الحناتين  
والغسل من النفاس **وأما الغسل المسنون أربعة** وهو الغسل

في كل يوم مرة  
أو في كل يومين  
أو في كل يوم  
أو في كل يوم  
أو في كل يوم

للجمعة وغسل يوم الفطر وغسل يوم الأضحية والغسل عند الأحرار م  
وأما الغسل المستحب أربعة الغسل من الجمامة والغسل في ليلة البراءة  
والغسل في ليلة القدر والغسل في ليلة عرفة وأما الغسل  
الواجب واحد وهو غسل الميت والكافر إذا أسلم إذا لم يغتسل  
بعد الجنابة وإذا اغتسل بعد الجنابة فالغسل مستحب **ستة أشياء**  
لأبأس بالتوضي بها سور الأدي طاهر كان أو جنباً وسور الأبل  
والبقر والغنم وسور الفرس وكل ما يؤكل لحمه ستة أشياء تكرر  
التوضي بها سور سباع الطير والمهرة والفارغة والدجاجة الحادة  
والحيتة والعقرب ستة أشياء لا يجوز التوضي بها سور الكلب  
والخنزير والفهد والأسد والنمر والذئب وكل ذي ناب من السباع  
فأما سور الحمار والبغل مشكوك فيتوضأ بهما ويتم **باب**  
**المياه والأبواب** وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يتنجس  
كالجراد والبق والذباب والزناوير والعقارب وكذلك موت  
ما يعيش في الماء كالسمك والضفدع والسرطان عشرة أشياء  
تفسد الماء إذا وقعت في الماء يعنى في البئر وغير ذلك من الخبث  
والجرة والكوز والخز والميت ولحم الخنزير والبول والغائط وزرق الدجاج  
وسرفين الدواب إذا كثروا بول الأبل والغنم إذا كان رطباً أخذ وجه الماء



او لم ياتخذوا اذا كان يابسا وابطاء فيه وتقتت وولع ما ياكل  
لحمه وما لا ياكل لحمه سواء عندنا في حنيفة واتي يوسف وقال محمد  
لا يفسد ثمانية اشياء اذا مات احدها في البرزخ ماء البركة الانسان  
والابل والبقر والغنم والكلب والخنزير والبغل والحمار ثمانية اشياء  
اذا وقع في البرزخ واخرج منها ينزع ماء البركة وان اخرج حيا  
اذا انغمس في الماء البغل والحمار والكلب والخنزير والفهد والتمرد والاسد  
والذئب وكل ذي ناب من السباع ولو وقع فيها انسان وانفس  
فيها واخرج حيا وكان طاهر الا ينزع منها شيء واذا كان محدثا  
ينزع منها المربعون دلو ولو وقعت فيها شاة وانغست واخرجت  
حيات نزع منها عشرة دلاء **خمس اشياء** اذا مات في البرزخ واحد  
منها واخرج حيا من ساعته ينزع منها ما بين عشرين دلو  
الى ثلثين دلو الفارة والعصفورة والصعوبة والسوداينة وسام  
ابر من فوقها ائنا الثلاثة وقال زفر والحسن بن زياد ينزع منها  
ما بين خمسين دلو الى مئتين وعدل الدلاء يعتبر بالدلو الوسط المستعمل  
للابار فان نزع منها دلو عظيم قدر ما يسع الدلاء كلها يحب به  
**خمس اشياء** يتجس ما الاناء بدلو عنها فيطرب والخنزير وكل ذي  
ناب من السباع والبغل والحمار اذا ولع في الاناء يصير الماء مشكوكا

ولا

ولا يصير نجسا ويظن الاناء من ولع الكلب وسائر السباع  
بثلاثة اشياء اذا كان الاناء من خز وبفسل ثلث مرات او سبع  
حتى تقع في قلبه انه قد طهر ولا يجب استعمال التراب مع غسله  
وان كان الاناء من خشب تحت فيطهر به وان كان من  
حديد يصقله فيطهر به **عشر اشياء** اذا اختلط بالماء جاز  
المتوضي به اذا لم يغلب عليه ولم يزل عنه اسم الماء بنبيذ التمر  
والخل والزعفران والاشنان وماء الصابون والرف والطين  
والبن والخبز والجبن وكل شيء طاهر يظفر فيه طهره اولونه  
او يريحه ولم يخرج منه من طبع الماء الدهن الذائب اذا وقعت  
فيه الفارة فانت يصلح لثلاثة اشياء للشراب والتباغة والبيع  
اذا بين عيبه **باب التيمم** التيمم ضربتان يمسح باحدهما وجهه  
ويسح بالآخر يديه الى المرفقين والمحدث والجنابة فيه سواء  
وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء وينقضه ايضا رؤية الماء  
اذا قدر على استعماله ويجوز التيمم وجود الماء عند عشر  
اشياء اذا كان خارج المصربيه وبين الماء ميل واكثر وكان الماء  
قليل لا يكفي للوضوء او خاف العطش او خاف ضررا شديدا  
باستعمال الماء من شدة البرد في حضرا وسفر عندنا في حنيفة او خاف



من جدر ي اوخاف من جراحات في علته بدنه او كان مريضاً  
يخاف ان تزداد علته او كان بينه وبين الماء سبع يخاف ان يفتنه  
او عدو يخاف عنه او كان بينه وبين الماء مسافة لا يمكنه قطعها  
والوصول الى الماء في وقت الصلوة او نسي الماء في رحله او كان  
الماء في البر وليس معه آلة الاستعمال او جده ولكن بالكثير من قيمته  
ويستحب لمن لا يجد الماء في اول الوقت وهو يرحل ان يجده في آخر  
الوقت ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت صلاة تان يجوز التيمم لهما  
في المصراع وجود الماء صلوة العبد وصلوة الجنابة وان تيمم لدخول  
المسجد او قراءة القرآن او تعليم الغير لا يجوز اداء الفرض به وان تيمم  
لصلوة الجنابة او لسجدة التلاوة جاز اداء الفرض به فرائض التيمم  
اربعة اشياء النية والصعيد ضربة للوجه وضربة للذراعين  
وسنن التيمم اربعة اشياء اقبال اليدين وادبارهما وتفرج الاصابع  
ونفضهما ويجوز التيمم باربعة عشر اشياء بالطين والتراب والزل  
والجص والنورة والمغرة والمرداسنج والكحل والزاج والاعند والزنج  
والسبعة والحجر والملح الثابت من الارض والغبار الذي يرتفع من  
الثياب والصخر ولا يجوز التيمم بشمانية عشر اشياء الدقيق والسويق  
والرماد والشعير والمصفر والخس والعود والوسمة والزعفران

والمسك

والمسك والعنبر والكافور واوراق الاشجار والخشيش والاجر و  
الحديد والذهب والفضة والملح الثابت من الماء **باب المسح**  
**على الخفين** والتقدير في المسح على الخفين يوم وليلة للقيم من الوقت  
الذي احدث فيه وللسافر ثلثة ايام وليا من من الوقت الذي احدث  
فيه والمسح على اربعة اوجه مسح الرأس ومسح على الخفين ومسح على  
الجباير ومسح في التيمم ولا يجوز المسح على سبعة اشياء على البرقع والقفا زين  
والعمامة والقفافة والقلمسورة والخمار والجوهرين الا ان يكونا مجلدين  
او منعلين والكعبان الخ لم يكن له ساق فان كان له ساق فوق الكعبين  
جاز المسح عليهما وينقض المسح بثلاثة اشياء بالحدث ونزع الخف  
ومضي المدة **باب الحيض** اعلم ان الحيض يبلغ اصول علم في الشريعة  
لا يجوز الاخلال به ولا الاعفال عنه والكلام يدور في الحيض على  
خمسة اوجه فيما يتعلق به من مخارج البدن ووجه فيما لا يصح  
معه الحيض وينافيه ووجه فيما يتعلق من الزمان ووجه في لونه  
وصفته ووجه فيما يتعلق من الاحكام اما الوجه الاول اعلم  
بان دم الحيض يتعلق من مخارج البدن بالفرج يسيل من الرحم  
اليه اما الذي يناه في الحيض ثلثة اشياء الصغر والحبل وماترة الضفيرة  
من الدم في حال صغرها الا يكون حيضاً حتى يبلغ مبلغ النساء ولا



تقدير عند اصحابنا المتقدمين فيه واختلف فيه المتأخرون قال بعضهم  
 ما رأت من الدم قبل تسع سنين لا يكون حيضا حتى لا تترك الصلوة  
 ويأتيها زوجه وان كان ذلك في أيام الحيض المعتاد والياس لا ينافي  
 الحيض ولكنه ينقطع حيضا في العرف والعادة اذا بلغت مبلغ الياس  
 ولا تقدير عند اصحابنا المتقدمين في مدة الياس واختلف المتأخرون  
 فيه قال بعضهم اذا بلغت ستين سنة كانت آيسة وقال بعضهم  
 اذا بلغت مبلغا لا تحيض مثلها في العرف والعادة وقال بعضهم اذا  
 بلغت ثمانين سنة ولم تحض صارت آيسة والاصح ان لا تقدير فيه  
 لان الياس يختلف باختلاف الاحوال والابدان فان ضعيفه البدن  
 ومكدره الحال لكدرها وضعفها اسرع اياسا وقوية البدن شديدة البنية  
 والمنع بقاء اياسا اما الوجه الذي يتعلق بالزمان من الحيض له حكمان  
 تقدير وعادة اما التقدير فان اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها عندنا  
 وروي عن ابي يوسف هو رواية اخرى ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثر  
 اليوم الثالث وقال مالك لا تقدير لافله ولا غاية لاكثره ولكنه ينظر  
 الى عادة نسائها وقال الشافعي اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة  
 عشرة يوما واما العادة فاعلم ان النساء اللاتي يحضن على نوعين  
 مبتدأة وغير مبتدأة اي ومعناده اما المبتدأة اذا رأت اقل ما رأت

ثلاثة

ثلاثة ايام دما او مادون العشرة يجعل الكل حيضا فاذا زاد على اكثر  
 الحيض يجعل عشرة من كل شهر حيضا والباقي استناضة استبرها الدم اما  
 المعتادة فالعادة على نوعين عادة مكان وعادة زمان اما عادة المكان  
 فهي التي تحيض في كل مكان وهي تختلف باختلاف المكان واما عادة  
 الزمان فهي انما تحيض في كل مرة خمسة ايام او ستة ايام او سبعة  
 ايام وما شبهه اما التي تحيض في كل شهر خمسة ايام او ستة ايام  
 فراد على ايامها خمسة او اربعة فان لم يجمع يكون حيضا ولا  
 يصير ذلك عادة لها حتى يعادوها الدم مرة اخرى وان زاد على  
 العشرة فيحيضها الايام المعروفة والباقي استناضة واما التي  
 تحيض في كل شهر خمسة ايام او ستة ايام او سبعة ايام فراد على  
 ايامها يوما او يومان او اكثر منه فالجميع يكون حيضا ما لم يجاوز  
 العشرة ولا يصير ذلك عادة لها حتى يعادوها الدم مرة بعد اخرى  
 الوان الدم على خمسة اوجه والحيض الحمر والصفر والخضر  
 والكدر والسواد وقال ابو يوسف اذا كانت الكدرة في اوله لا  
 يكون حيضا وان كانت في آخره يكون حيضا والوجه الآخر الذي  
 يتعلق بالحيض اثني عشر ترك الصوم والصلوة وقضاء الصوم  
 دون الصلوة وترك الطواف بالبيت وحرمة مس المصحف وحرمة



كتاب القرآن وحرمة قراءة آية من القرآن وحرمة دخول المسجد  
 وحرمة قربان الزوج وانقضاء العدة ولزوم الغسل به واستبراء الزوج  
**باب النفاس** اعلم بان الكلام في النفاس ينقسم على ثلاثة اقسام في بيان  
 حقيقة النفاس وفيما يتعلق به من الزمان وفيما يتعلق به من الاحكام  
 اما الاول فدم النفاس دم يتنفس من الرحم عقيب الولادة فان كان  
 في بطنها ولدان فالنفاس من الاول عند اية حنيفة واني يوسف  
 وقال محمد وزفر من الولد الثاني وما يتعلق به من الزمان على  
 نوعين تقدير وعادة اما التقدير باكثر النفاس اربعون يوما عندنا  
 وقال مالك والثاقي ستون يوما ولا تقدير في اقله عند اية حنيفة  
 وروي عن ابي يوسف ان اقله احدى عشر يوما وروي عن محمد  
 ان اقله ساعة اما العادة ان كانت عاداتها عشرة ايام وعشرين  
 يوما فزاد الدم مرة على ايامها فالجميع نفاس ما لم يجاوز الدم  
 الاربعين في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان رات بين الدمين  
 خمسة عشر طهر فالاول نفاس والثاني حيض اما ما يتعلق به من  
 الاحكام فكل حكم يتعلق بالنفاس الا انقضاء العدة واستبراء الرحم  
**باب المستحاضة** والكلام فيه يدور على فصلين احدهما  
 انه دم ناقض عن اقل الحيض الخارج عن الزمان اما الناقض

فهي

فهي ترى الدم يوما او يومين او مادون ثلاثة ايام على ما ذكرنا  
 الخلاف فيه اما الخارج عن الزمان فلي نوعين خارج عن عاداتها  
 في الايام وخارج عن عاداتها في المكان اما الخارج عن عاداتها في الايام  
 فهي ان تحيض في كل مرة خمسة ايام فزاد الدم على ايامها حتى جاوز  
 العشرة فيكون استحاضة اما الخارج عن عاداتها في المكان فلي  
 نوعين اما ان يقدم الدم على مكان الحيض من غير وجود كمال الطهر  
 او بعد مكان الحيض وناخر فان تاخر يكون حيضا وان تقدم فعلى  
 ثلاثة اوجه اما ان رات الدم في ايامها ما يكون حيضا وقبل ايامها  
 ما لا يكون حيضا فالجميع يكون حيضا بالاتفاق فان رات في ايامها  
 ما لا يكون حيضا وقبل ايامها ما يكون حيضا ورات في ايامها  
 ما لا يكون حيضا وقبل ايامها ما لا يكون حيضا ولو جمع ذلك يكون  
 حيضا فان حالها يكون موقوفا عند اية حنيفة فان رات في  
 الشهر الثاني مثل ما رات في الشهر الاول يكون حيضا والا فلا وقال  
 ابو يوسف ومحمد يكون حيضا الا ان محمد لا يحكم بالانتقال وجميع  
 احكام المستحاضة احكام الطاهرات الا في شيء واحد وهو انها  
 تتوضأ لوقت كل صلاة مكتوبة وعند الشافعي يتوضأ لكل صلاة  
 مكتوبة وعند بعض التابعين يغتسل لكل صلاة مكتوبة هذا اذا لم  
 تضل



عدداً يامها فاما اذا اضلت يامها فري على ثلاثة اوجه اما ان  
اضلت يامها في العدد او اضلت في المكان او اضلت يامها في العدد  
بان نسيت عدد ايامها ولم تذكر كم كان حيضها ولم تسن مكانها  
وعلمت انها كانت تحيض في اول كل شهر او في وسطه او في آخره فانها  
تترك الصلوة في ثلثة ايام ثم تغتسل بعد ذلك الى تمام العشرة لوقت  
كل صلوة ثم تتوضأ بعد العشرة الى تمام الشهر لوقت كل صلوة وتصوم  
شهر رمضان ان وافق ذلك عشرة ايام من شوال في العشر الاوسط  
وفي آخره وعلى قول بعض المحققين احد عشر يوماً من شوال اما اذا اضلت  
مكانها بان نسيت مكان الحيض ولم تذكر متى كان حيضها ولم تسن  
عدد ايامها وعلمت انها كانت تحيض خمسة ايام فانها تصلي  
ثلثة ايام في اول كل شهر وتوضأ لوقت كل صلوة ثم تغتسل بعد  
ذلك لوقت كل صلوة وتصل الى آخر الشهر وذلك عادتها في كل  
شهر وتصوم شهر رمضان ان وافق ذلك وستة ايام من شوال  
وعلى قول بعض المحققين تصوم ثمانية ايام من شوال واما اذا نسيت  
عدد الايام والمكان تغتسل لوقت كل صلوة الا الى ان تطهر خالها  
وتصوم شهر رمضان ان وافق ذلك وعشرين يوماً من شوال  
وعلى قول بعض المحققين يقضي الصوم اثنين وعشرين يوماً من شوال

عشر  
واصل آخر ان كان طهره يتخلل بين الدمين اقل من خمسة يوماً فهو  
كالدّم المستمر على قولنا في حيفة واني يوسف فان كانت المرأة مبتدأة  
فالعشرة من اول كل شهر حيض والباقي استحاضة وان كانت معتادة  
ترة الى ايامها وبتداء الحيض بالطهر ويحتم به وان كان الطهر خمسة عشر  
يوماً فصاعداً فانه يفصل بينهما وعلى قول محمد يتخلل بين الدمين  
اقل من ثلثة ايام لا عبرة به وان كان ثلثة ايام فان كان الطهر  
مثل الدمين او اقل منهما فهو كالدّم المستمر ان كان اكثر من الدمين  
فانه يفصل بينهما ثم ينظر ان كان في احدي الجانبين ما يصلح  
ان يكون حيضاً والآخر لا يصلح فالجانب الذي يصلح ان يكون حيضاً  
فهو حيض والباقي استحاضة وان كان كلا الجانبين يصلح ان يكون  
حيضاً فالجانب الاول حيض والآخر استحاضة ولا يبتدأ الحيض  
بالطهر ولا يحتم به مثاله امرأة رأت يوماً ما وثمانية ايام طهر  
او يوماً ما فالعشرة كلها حيض عندها وعند محمد ليس شيء  
منها حيضاً فان رأت يومين دماً وسبعة ايام طهر او يوماً ما  
فالعشرة كلها حيض في قولها وفي قول محمد ليس شيء من ذلك حيضاً  
وان رأت ثلثة ايام دماً وستة ايام طهر او يوماً ما فالعشرة كلها  
حيض في قولها وفي قول محمد ثلثة الايام الاولى حيض والباقي



وان رات اربعة ايام دما وخمسة ايام طهرا ويوما دما فالعشرة  
كلها حيض عندهم جميعا وان رات خمسة ايام دما مثل ايامها وخمسة  
ايام طهرا وخمسة ايام دما ففي قولها ان كانت المرأة مبتدأة فالعشرة  
الاولى حيض والباقي استحاضة ويبدأ الحيض بالطهر ويختم به وان  
كان لها عادة ردت الى ايامها وفي قول محمد الاولي حيض والباقي  
استحاضة ولا يبدأ الحيض بالطهر ولا يختم به **باب الاذان في الصلوة**  
اعلم ان الاذان خمس عشرة كلمة والاقامة مثله الا انه يزيد في آخرها  
قد قامت الصلوة مرتين اعلم بان كان الصلوة خمسة عشر شيئا  
سبعة في الصلوة وثمانية في خارج الصلوة اما التي في الصلوة  
فالتكبير الاول والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة  
مقدار التشهد والخروج من الصلوة بفعل المصلي عندي حنيفة  
واما التي خارج الصلوة النية ومراعاة الترتيب وسر العورة واستقبال  
القبلة والثوب الطاهر والمكان الطاهر والبدن الطاهر والوقت  
سنن الصلوة احد عشر شيئا رفع اليدين خذاه اذنيه ووضع اليدين  
على الشمال تحت السرة في الصلوة والشاء والتعوذ والتسمية وامين  
في قول ابي حنيفة وفي قول المقنري ربنا لك الحمد وفي قول الامام  
سمع الله لحن حمد والتكبيرات كلها سوى تكبيرة الافتتاح وتيسيمها

والسجود

والسجود وقراءة التشهد في القعدة الاولى والاخرى عند التسليم  
**واجبات الصلوة تسعة اشياء** تعيين الفاتحة قبل السورة و  
تعديدا لركان وقعدة الاخيرى الاولى وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة  
وسجدة التلاوة وسجدة الترويض والسلام والصلوة على النبي صلى  
في القعدة الاخيرة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين ونوافل الصلوة  
عشرة اشياء قراءة وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيها  
وانامن المشركين قبل التكبير عندي حنيفة ومحمد وعندي يوسف  
عقب الشاء قبل التعوذ والزيادة في القراءة على ثلاث آيات والزيادة  
في تسبيحات الركوع والسمي على تلك مرات وزيادة الادعية في قراءة  
التشهد في القعدة الاخيرة والقيام في الضف الاول والقيام عن يمين  
الامام وسد الفرجة في التسفوف والقراءة في الاخيرين المنهج في الصلوة  
خمسة عشر شيئا القراءة خلف الامام خافت او جهر والافتات يمينا  
وشمالا في الصلوة والنظر في الصلوة الى السماء والعبث بشي ومن ثيابه  
وجسده وتقليم الحصى وتفرغ الاصابع ووضع اليدين على الخاضرة  
والنقر والتربع من غير عذر ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع  
رأسه من الركوع والارتفاع قبل الامام واستقبال الوجه بخذاه من لا  
يصلى والعدو والهرولة في الصلوة وتكليس الرأس ورفعها ثلث عشر شيئا



في الصلوة مكروه مجاوزة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت  
 المنكبين وغض العينين وبسط الزراعين في السجود وترك تغطية الفم  
 عند التشاوب وتعقيل الشعر وسجدتا السجود قبل السلام والصاق  
 البطن بالحزبين والمكث قاعدا بعد اداء الفرائض بالظهر والمغرب والعشاء  
 ونطوع الامام في مكان الذي يصل فيه الفرض ويكون الامام على الدكان  
 والقوم على الارض والقوم على الدكان والامام على الارض وقيام القوم  
 الى الصف عند الاقامة غيبة الامام ويجب على المصلي ثمانية اشياء  
 اذا حضر وقتها علم الصلوة والطهارة والثوب الطاهر والمكان الطاهر  
 وستر العورة واستقبال القبلة بنية فرض الوقت ونية متابعة الامام  
 سبعة نفرا يجوز امامتهم صاحب سلس البول للطاهر والمصلي اضة  
 للطاهرات والاممي للقاري والعاري للمكس والمنفصل المفترض  
 ومصلي الفرض لمصلي الفرض الاخر والمومي للصبي ثلثة من المعذورين  
 يجوز امامتهم المتيمم المتوضي والماسح للغاسل والقاعد للقائم عشرة  
 مواضع نكرو الصلوة فيها ولكن تجوز الحمام والمقبرة وقارعة  
 الطريق وبطن الوادي ومعاطن الابل ومرايض الغنم وعلى سطح  
 المزبلة والمخيم والاصطبل والطاهون ستة اشياء اذا اصاب  
 خفة او نعله اكثر من قدر الدرهم لا يطر الدم والبول والخمر والرق

والسرقين والمشي اذا كان رطبا والسرقين يابساً فذلك بالارض يطر  
 في قولنا في خيفة ثم وان يوسف اربعة اشياء لا يجوز الصلوة معها اذا كان  
 كثيرا ويجوز اذا كان اقل اذا انكشف من المصلي من المصلي احدي  
 السبيلين اذا كان اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان اقل  
 منه جاز صلوته والصحيح انه يعتبر الرجوع من السبيلين واليه اشار في  
 الزيادات وان انكشف من غير السبيلين ربع عضو من اعضاء العورة  
 لا تجوز صلوته وان كانت اقل منه جازت صلوته وان سقط عنه الارض  
 في الصلوة ولم يأخذ في الحال لا تجوز صلوته ولو اخذ في الحال وستر  
 عورته جازت صلوته وان اقلت الرجح نجاسة على ثوبه كثيرة يابسة  
 فلم يطرها في الحال لا تجوز صلوته وان طرحتها في الحال ونقضها جازة  
 صلوته **باراوقات الصلوة** سبعة اوقات تكرم الصلوة  
 فيها النوافل والفوائت حين يخطب الامام يوم الجمعة وفي خطبة  
 العيد بن وفي خطبة الاستسقاء وفي ثلثة خطب الموسم ثلثة  
 اوقات لا تجوز الصلوة فيها ولا سجدة التلاوة حين تبرز الشمس  
 حتى تبيض وحين تقوم الشمس في كبد السماء حتى تزول وحين  
 تصغر الغيبوبة حتى تغيب العصر يومه ثلثة اوقات يجوز قضاء  
 الفوائت فيها ولا يجوز النوافل وهو بعد طلوع الفجر الى ان يصلي



وبعد صلاة الفجر الى ان تطلع الشمس وبعد صلاة العصر الى ان تغرب الشمس **اعلم** بان الفرض في كل يوم وليلة سبعة عشر ركعة ركعتا الفجر واربع ركعات الظهر واربع ركعات العصر وثلاث ركعات المغرب واربع ركعات العشاء والستة اثني عشر ركعة ركعتا الفجر واربع ركعات قبل الظهر وركعتان بعدها وقد ورد في بعض الروايات اربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء والتطوع في كل يوم وليلة اربع وعشرون ركعة منها صلاة الضحى ثمانمائة ركعات الى اثني عشر ركعة وصلاة قبل الزوال وهي ركعتان واربع ركعات قبل العصر وهي ستة ايضا وست ركعات بعد المغرب وهي صلاة الاوابين والوتر اثنتي عشرة ركعات بتسليم واحدة عند اخي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد وهي ستة مؤكدة والتكبيرات في الفرائض في يوم وليلة ثلاث وتسعون تكبيرة احدى عشر في صلاة الفجر اثنتان وعشرون في صلاة الظهر وكذلك في صلاة العصر والعشاء وستة عشر في صلاة المغرب والتجدة اربع وثلاثون سجدة سجدة التلاوة في القرآن اربعة عشر التشهد في صلاة الفرض تسع واكثر ما يقع التشهد في الصلاة الواحدة

عشر مرات وهو ان يدرك الامام في التشهد الاول من صلاة المغرب ثم تشهد معه وعلى الامام سهو وسهوا يسبق ايضا فيما يقضي من صلاة نفسه فتشهد معه في القعدة الثانية ثم تشهد مع الثانية وكان عليه سهو فسجد للسهو وسجد الثالثة ثم ذكر سجدة التلاوة فسجد وتشهد معه للرابعة ثم سجد للسهو وتشهد الخامسة ثم لما سلم الامام قام وصلى ركعة وتشهد السادسة فاذا صلى ركعة اخرى وتشهد السابعة وكان سهو فيما يقضي فسجد وتشهد التاسعة ثم سجد للسهو وتشهد العاشرة ثم سلم ويرفع الايدي في تسعة احوال في افتتاح الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند الطواف وعلى الصفا والمروة وعند الحرمين وفي الموقف بعرفات ويجمع خمس منها رفع افتتاح الصلاة والقنوت وتكبيرات العيدين وتكبيرات افتتاح الطواف بالبيت وعلى الصفا والمروة لان الطواف بمنزلة الصلاة والبواقي بسط وهي في المناسك اثني عشر شيئا يجب فيها سجدة التسهو اذا قام فيما يجلس او جلس فيما يقيم او جهر فيما يخافت او خافت فيما يجهر وهو امام او قراءة القرآن في مكان الدعاء او دعا في مكان القراءة او سلم في وقت القيام او قام في وقت السلام

فيما يقضي في سجدة التسهو



او قد ولم يشهد حتى سلم او قراء الفاتحة والسورة في الآخرين  
او قراء الفاتحة وحدها في الاولين او ترك تكبيرات العيدين  
او ترك قنوت الرقرة اشياء لا تجب سجدة السهو فيها  
اذ ترك الشاء والتعوذ والتسمية والتأمين وسمع الله لمن  
حمد او تراء ربنا لك الحمد وتبسمات الركوع والتجود والتكبير  
كلها سوى تكبيرة الافتتاح ورفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح  
 ووضع اليمين على الشمال وقراءة التشهد في القعدة الاولى  
والاخراف عند التسليم **حسنة عشر شتا اذا حصلت** في القعدة  
الاخيرة بعد ما قد قد التشهد قبل التسليم يفسد الصلوة  
المتيم اذا راء الماء في خلو الصلوة او كان عاريا فوجد ثوبا  
او كان امتيا فتعلم سورة او تذكر فائتة عليه او طلعت الشمس  
في خلو الصلوة او صاحب الجرح السائل اذا خرج الوقت او خلع  
خفيه بعمل رفيق والقاري اذا استخلف امتيا او كان ما سما  
على الجيرة فسقطت عن برء والامة اعتقت وهي مكشوفة  
الرأس وخرج وقت الجمعة او المستحاضة انقضي وقت طهارتها  
او اندمل جرح لا يرقى او المومي قد رعى القيام والماسح انقضي  
وقت مسحه استقبال الصلوة في هذه الاشياء كلها خلوا لها

**ثلاثة اشياء اذا حصلت** في القعدة الاخيرة وقد قد قد  
التشهد قبل التسليم تمت صلوته القهقهة والحدث العبد  
والكلوم العدا ربعة احوال تجوز الصلوة فيها القعدة اذ اهدت  
عاجزا عن القيام في التهيئة والعيان وصلوة النفل باب  
صلوة الجمعة شرط جواز صلوة الجمعة خمسة اشياء المصروف والوقت  
والامام والخطبة والقوم اناهم سوى الامام ثلاثة في قول في خيفة  
اشي عشر نفر الا يلزمهم صلوة الجمعة المريض والمسافر والمرأة والعبد  
والصبي والمجنون والمحبوس والاعمى عنداني خيفة ومقطوع  
اليدين والرجل من خلوف والشيخ الفاني والمطوح الذي لا يقدر على  
المشي واهل الرشق فان حضروا صلوا اسقط عنهم الظاهر  
سنة مواضع يجوز للامام الجمع فيها الجمعة والعيدين ويعرفان  
بمزدلفة وعندك سوف الشمس الخطب ثمانية خطبة يوم الجمعة  
وخطبة العيدين وخطبة النكاح وخطبة الاستسقاء في قول  
ابي يوسف ومحمد وثلاث خطب بالموسم واحدا منها بلو جلوس بمكة  
قبل يوم التروية بعد الظهر ليعلم الناس بمعالجهم كيف يصنعون  
اذا قدموا بمكة والصلوة بعوفات والوفوق والافاضة  
وخطبة اخري بعوفات يوم عرفة قبل الظهر منها جلوس خفيفة



يخطبها بعد الاذان قبل ان يؤدي برفة الظهر يعلم الناس فيها  
الوقوف بالركعة ويري الجار والجار وطواف الزيارة وخطبة اخرى  
بعد يوم النحر يوم بعد الظهر عنى خطبة واحدة يجلس فيها  
جلسة يعلم الناس ما بقي من معالم حجهم ونسكهم وكيف ينفرون  
ومنى ينفرون فيبدأ في تلك خطب منها بالتحديد وهي خطبة يوم  
الجمعة وخطبة الاستسقاء وخطبة النكاح وخمس منها في خمسها  
بالتكبير وهي خطبة العيدين وتلك خطبة الموضع لان الخطبة التي  
عكس يعرفات يبدأ فيها بالتكبير بالتلبية ثم بالخطبة **باب**  
**الجنائز** سنة الموتي خمسة اشياء الغسل والكفن والحنود  
والصلوة والدفن واكفان الرجال ثلثة اثواب ازار وقميص  
ولفافة واكفان النساء خمسة اشياء درع وخمار وازار وقميص  
ولفافة خمسة من الشهداء لا يغسلون المقتول في سبيل الله  
في المعركة والمقتول ظلماً بحديثة في المصر وغير المصر ربعة لا يصل  
عليهم الخناق والباغي والخنزاع اذا قتلوا وما تواقبل التوبة  
وقطع الطريق اذا قتل بعد ما اخذ المال وقتل الذين كبروهم  
فقتلهم لا يصل عليهم والمقتول في حداثه وقصاص يغسل ويصل  
عليه واذا اجتمعت جنائز الرجال وجنائز النساء والصبيا

وضع

وضع جنائز الرجال قدام الامام وجنائز الصبيان بحسب الرجال وبنائز  
النساء تحت جنائز الصبيان ثلثة اشياء يستحب في القبور اللبن  
والقصب والخشيش وثلثة اشياء يكره في القبور الاجر والجص والنورة  
**كتاب الزكوة** اعلم بان شرط وجوب الزكوة ستة اشياء  
العقل والبلوغ والنصاب والاسلام وحولان الحال والحرة والتقاء  
من الورق مائتان درهم وفيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة  
حتى تبلغ اربعين فاذا بلغت اربعين ففيها درهم وكذلك ما زاد  
عليه في قول في حنيفة والنصاب من الذهب عشرون مثقالاً ففيها  
نصف مثقال ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعة مثاقيل فاذا بلغت  
اربعة مثاقيل ففيها الزكوة بخضتها وكذلك ما زاد عليه في قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في الذهب والفضة بحسب الزيادة  
قل او اكثر بحسب ذلك والنصاب الابل السابعة خمس فاذا كانت الابل  
خمس او حال عليها الحول ففيها شاة وفي العشرة شاتان وفي خمس  
عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمسة وعشرين  
بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست وثلثين بنت لبون  
وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست واربعين حقة وهي التي طعنت  
في الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة



وفست وسبعين بنتا لبون وفي احدي وتسعين حققتان الى  
مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فاذا اراد عليها خمس ففيها  
حققتان وشاة وفي مائة وثلاثين حققتان وشاتان وفي مائة وخمس  
وثلاثين حققتان وثلاث شياه وفي مائة واربعين حققتان واربع شياه  
وفي مائة وخمس واربعين حققتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين  
ثلاث حققتان ثم تستأنف الفريضة فيها فوجب في الزيادة ما وجب في الابتداء  
حتى تبلغ خمسين ثم كلما بلغت خمسين تستأنف الفريضة فاذا ن اسنان  
الابل اربعة بنات مخاض وبنت لبون وحققة وجذعة والنصاب  
من البقر السائمة ثلثون فاذا كانت ثلثين ففيها تباع او تبعة  
وهي التي اتي عليها حول وفي الاربعين مستنة وهي التي يكون  
في السنة الثانية وما زاد عليها ففي الزيادة بحسب ذلك  
فاذا كانت الزيادة واحدة ففيها مستنة وربع عشر  
مستنة واذا كانت اثنين ففيها مستنة ونصف عشر مستنة  
وان كانت ثلثة ففيها مستنة وثلثة ارباع عشر مستنة  
ففسر عليه وهذا في احدي الروايتين عندنا في حنيفة  
وفي الرواية لاشي في الزيادة حتى تبلغ خمسين فاذا بلغت  
خمسين ففيها مستنة وربع مستنة الى ان تبلغ ستين

فاذا

فاذا بلغت ستين ففيها تبعتان او تبعتان وهو قول ابي يوسف  
ومحمد بن وروي اسدين عمرو عن ابي حنيفة به انه قال لاشي في الزيادة  
على الاربعين حتى تبلغ ستين فاذا بلغت ستين ففيها تبعتان او  
تبعتان وفي سبعين مستنة وتبيع وفي ثمانين مستتان وفي تسعين  
ثلاثة ابعه وفي مائة مستنة وتبعتان وكذلك اذا زاد فاذا ن  
اسنان البقر اثنتان التبعة والمستنة والنصاب من الغنم السائمة  
اربعين فاذا كانت اربعين وحال عليها حول ففيها شاة الى مائة و  
عشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت  
واحدة ففيها ثلث شياه الى اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة ففيها  
اربع شياه ثم فكل مائة شاة والشاة والمخض سواء فيه فاذا ن  
اسنان الغنم اثنتان من اوساطها الجذع من الضان والثني  
من الماعز الزكوة تجب في خمسة اشياء في الذهب في الفضة والابل  
والبقر والغنم اذا كانت سواء ثم ولا يجب فيما عدا هذه الاشياء  
الا بالتيه التجارة **ثم اعلم** بان التي لا تجب فيها الزكوة الحوامل  
والعوامل والعوالف والمحمدون والفضلان والعاجيل واللولي والجوار  
واليواقيت والريق والعقار والشياب الا ان تكون تجارة سبعة  
اشياء لا تصرف الزكوة اليها عمارة القنطرة والمسجد والحج والعمرة



والجهاد وعتق الرقاب وتكفين الموحدين خمس نفرا يلزمهم الزكاة  
الصبي والمجنون والمديون والمملوك والذي تم الذين لا يجوز  
صرف الزكاة اليهم تسعة نفر الاب والجد وان علا والولد وولد  
الولد وان سفل والام والجدعة وان علقت والعبد والمكاتب والمدبر  
وام الولد والكافر والغني ومكاتبه وولد الغني اذا كان صغيرا والرجل  
والزوجه وبنوها ثم ومن ولاههم اربعة اشياء لا يجوز فيها الزكاة  
ما لم يقبض ما في درهم عنده عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
يجب فيها يقبضه قليلا كان او كثيرا ثمن ما كان لغير التجارة والمال  
المورث والمال الموصى به والاجرة اثنتان تجب فيها الزكاة اذا قبض  
عنه بعد الحول اربعين درهما القرض ومن مال التجارة اربعة  
لا تجب الزكاة فيها ما لم يقبض ما في درهم وحال عليه الحول المهر  
عند ابي حنيفة وبدر الصلح من جنابة العمد وبدر الخلع وبدر  
الكتابة **باب العشر** لا عشر في الخطب والقصب والحشيش  
والرطاب والبقول والرياحين والبطيخ والقثاء والبادجان  
والخضروات عندها وعند اخي حنيفة يجب العشر في جميع ما خرجته  
الارض من الحب وغيره من غير التقدير وعندها التقدير شرط  
وهو ان يبلغ الخارج خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وهو ثمان

واربعون مثاقيل والخارج ان كان قطن او زعفران قال ابو يوسف يقوم ذلك  
فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق مراد بني ما يدخل تحت الوسق كان  
فيه العشر ان كان اقل منه لا عشر فيه وقال محمد لا شيء في الزعفران  
حتى يبلغ خمسة امناء وفي القطن خمسة احمال وانما العسل اذا وجد  
في الجبال او في ارض العشر روي عن ابي يوسف قال يجب فاما العسل  
في كل عشرة ارطال منه رطل وقال محمد لا شيء فيه حتى تبلغ خمسة افراق  
والفرقة ستة وثلاثون رطلا وهي ثمانية عشر مثاقيل ومن ذهب محمد بن الحسن  
انه ينظر الى اقصى ما يقدر به ذلك الشيء اذا بلغ خمسة امناء وجبت فيه  
العشر واجمعوا انه لو وجد في ارض الخارج لا عشر فيه ارض الخارج  
ما صالح الامام للكفار على ان يقيموا فيها زمة للمسلمين يؤدون  
عنها الخراج او غنيها واخرج اهلها عنها ونقل اليها اقواما اخر  
من الكفار تكون زمة للمسلمين يؤدون عنها الخراج او احيى مسلم  
ارض امية باذن الامام بماء خارج وارض العشر ما اسلم عليها  
اهلها او غنمت وقسمت بين الغانمين او احيى مسلم بماء السماء  
او ارضا احيىها بغير الماء الخ ارجح خمسة نفرا يلزمهم العشر ولا  
يلزمهم الزكاة الصبي والمجنون والمكاتب والفاوم وارض الوقف  
**باب خمس الغنائم** اعلم بان خمس الغنائم مقسوم على ثلاثة اسهم



سهم منها للفقراء واليتامى وسهم منها للساكنين وسهم منها  
لابر السبل وهم المنقطعون عن أموالهم ويجعل بعض ذلك لفقراء  
قرباء النبي صلى الله عليه وآله ولا شيء للأغنياء منهم من ذلك ثم الفقير من له أدنى  
شيء والمسكين من لا شيء له ستة أشياء يجب الخبز فيها ما يستخرج  
من المعادن والركاز الذهب والفضة والجوهر والتحاس والرصاص  
والزئبق قل أو كثر والباقي للواحد سواء وجد مسلم أو زني أو  
حربي أو في الحرب الداخل بأمان في دار الإسلام فيؤخذ منه كله  
إذا عمل في المعدن بغير إذن الإمام ثمانية أشياء لا يجب فيها الخبز  
الغير وزع واليوافق وفي عين النقط والغير الملح والأجار التي  
تصاب في الجبال واللؤلؤ والغبير قال أبو يوسف يجب في اللؤلؤ  
والغبير الخس الركاز والمعدن يجوز صرفه إلى أربعة نفر إلى نفسه  
وإلى ولده عند الحاجة ولا فقراء بني هاشم وهم آل علي وآل عباس  
والعقيل والحارث بن عبد المطلب ومواليهم وما يحيى من الخبيثة  
والخراج والملا الذي يصلح عليه الكفار يصرف إلى الفقراء والمقاتلة  
وآرزا والقضان والفقهاء وقرأ القرآن والمؤذنين والي عمارة  
القناطر والمسجد والحياض والشارع والشوارع **كتاب الصيام**  
شرط جواز الصوم ثلاثة أشياء النية والإسالة عن الأكل والشرب

ذلك

والجماع

والجماع في شهر رمضان نهار الصوم المفروض صوم واحد وهو  
صوم شهر رمضان تسعة من الصيامات واجب كفارة صوم شهر  
رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل الخطاء وكفارة قتل الصيد  
وكفارة الخلق وكفارة اليمين وصيام المتمتع عشرة أيام إذا لم يجد الهدي  
وصوم الاعتكاف الواجب وصوم النذر ثلاثة من صيامات مستحبة  
صوم يوم عرفة وصوم الأيام البيض وصوم الأيام الفاضلة عشرة  
تفريزهم قضاء شهر رمضان الحايض والنفساء والمرضى والمغيبي عليه  
والرضعة إذا فطرت لارضاع الصبي والمسافر ولم يلزمه الصوم  
ومن قبل المرأة فامسى ومن افطر في ظن أن الشمس قد غربت ولم يقرب  
أو تسحر على أن الغلم يطعم وقد كان طالعا اثني عشر شيئا إذا  
تعد ذلك لزومه القضاء دون الكفارة للجماع فيمادون الفجاء  
وابتلاء الحصة والنواة والاستقاء عمداً والسعوط والجور  
والحقنة والاقطار في الأدن ومد أواة الجائفة بدواء رطب والاقطار  
والاحليل عند أبي يوسف لم يلزمه الصوم ثم أكل أو شرب أو جامع  
يلزمه القضاء والكفارة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ويحمد  
أن فعل ذلك قبل الزوال يلزمه القضاء والكفارة والذي لا يقطر  
الصيام ثلاثة وعشرون شيئاً لا احتلام والحجامة والسواك



والادهان والكحل والطيب والفتي ومضع العلك ومن ذاق  
شيئا بلسانه او نظر الى فرج امرأة فانزلا وقتل ولم ينزل والاكل والشرب  
والجماع ناسيا والافصاد وان جعل في فرجه داء او طعن برع في جوفه  
او اصاب سهم او استنقع في ماء او ابتلع ما بقي بين اسنانه دون  
الخمسة والدخان والغبار او غيلة الدقيوق دخل في جوفه سبعة  
نفر يلزمهم القضاء وامساك بقية يومهم من حصل بفطر الصوم  
والصبي اذا بلغ في يوم من رمضان والكافر اذا اسلم في يوم من  
رمضان والمجنون اذا افاق في يوم من رمضان والمسافر اذا قدم  
بعد ما اكل والحائض والنفساء اذا اطهرتا بعد ما طلع الفجر والمجنون  
والمغمى عليه في آخر يوم من رمضان يلزمهم قضاء جميع الشهر  
ولو انه جن او اغمى عليه في رمضان ثم اذ ذلك بعد شهر رمضان  
لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغمار والمجنون وقضي غيره خمسة  
ايام لا يجوز الصوم الواجب فيها ولكن لو نذر الصوم فيها جاز  
يخرج عن نذره بالصوم فيه يوم الفطر ويوم الاضحى وايام التشريق  
اربعة من الصيام متتابعة كفارة شهر رمضان وكفارة الظهار  
وكفارة القتل وكفارة اليمين خمس من الصيام ان شاء متتابع وان  
شاء فرق قضاء شهر رمضان وصيام المئة ثلاثة ايام في الحج وسبعة

اذا

اذا جع وكفارة القيد اذا قتل وصوم كفارة الخلق وصوم النذر  
الا ان ينويه متابعا هذه الصيامات كلها لا يجوز الا بنية من  
الليل وصوم شهر رمضان يجوز نية من النهار وكذلك صوم النفل  
وكذلك صوم النذر في وقت بعينه والاصل ان كل صوم له وقت  
معين يجوز نيته من النهار **باب صدقة الفطر صدقة الفطر**  
واجبة على كل الحرة المسلم اذا كان مالكا للتصاب فاضلا عن  
مسلكه وثيابه وفرسه واثائه وسلاحه وعبيده ويخرج الرجل  
صدقة الفطر من ستة عن نفسه وعن ولده الصغير وعن عبده وامته  
ومثله وامهات اولاده كفارا كانوا او مسلمين ولا يخرج من ستة  
نفر عن زوجته وعن ولده البالغ وعن مكاتبه وعبيده للتجارة  
وعبد الابن وابويه واخوته ونوافله الصغار وان لم يكن لهم اب  
حيا في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية يلزم للجد صدقة فطرهم  
صدقة الفطر واجبة اوها من اربعة اشياء من الخنطة والشعير  
والتمر والزبيب من الخنطة نصف صاع ومن غير هاتين جميع ما  
يقتان مقيس على الشعير صدقة الفطر يشترط وجوبها بطلوع الفجر  
حتى لو مات قبل طلوع الفجر من يوم الفطر فانه لا يجز عليه ولو مات بعد  
طلوع الفجر لم يسقط عنه الا بالاداء ولو اسلم او ولد له بعد



طلوع الفجر يلزمه شيء ويستحب اذاؤها يوم الفطر قبل الخروج  
 الى المصلي ولو عجل اداؤها في شهر رمضان جاز **باب الاعتكاف**  
 الاعتكاف سنة وهو البت في المسجد ولا يصح الا بالصوم وان  
 اوجبه عن نفسه يفترض عليه وهو ستة اشياء النية والصوم  
 والبت في المسجد وترك الجماع ودواعية وترك الخروج ولا يصح  
 الا في مسجد جماعة وهو في المسجد الحرام افضل من غيره من مساجد  
 المساجد في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد الاقصي وهو مسجد بيت المقدس  
 ثم المسجد الجامع ولا يفسد الاعتكاف في احد عشر شيئا بالبيع والشراء  
 والشح والاكل والشرب والنوم والتردد في نواحى المسجد وصعود المائدة  
 والخروج للغانط والخروج لصلوة الجمعة واصلوة العيد ولكن يخرج حين  
 نزول الشمس فيصلي فيها الربعا وبعدها اربعاء ثم يعود لعنكفه ولا يخرج  
 لعبادة الموضع ولا يشهد الجنازة **كتاب مناسك الحج** الحج فرض على  
 كل من استطاع اليه سبيلا الاستطاعة هو الزاد والراحلة  
 والصحة وامن الطريق **اعلم** بان شرط وجوب الحج تسعة  
 اشياء العقل والبلوغ والاسلام والحرية والصحة وامر الطارق  
 والزاد والراحلة والحرم للمرأة هو الذي يجوز لها ان تسافر معه ولا  
 يجوز الحج على ستة نفر على الصبي والمجنون والمملوك والمرضى

ومن لا يخرج ينسك على الدابة والاعمى وان وجد قلدا عند  
 اية حنيفة فريضة الحج ثلاثة اشياء الاحرام والوقوف وطواف  
 الزيارة واجبات الحج ستة اشياء ويجوز الحج بالتمتع تركها ولكن  
 يلزمه الدم الاحرام من الميقات والسعي بين الصفا والمروة  
 والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والحلق عند الاحلال وطواف القدوم  
 سنن الحج ستة اشياء ويجوز الحج بتركها ولكنه يكون مستمرا  
 ولا شيء عليه طواف القدوم والتمتع في الطواف والهرولة  
 في السعي والبيتوتة بمنى ايام منى والبيتوتة بمزدلفة واستلام  
 الحج الاسود الاحرام على اربعة اوجه احرام الحجة مفردة واحرام بعة  
 مفردة واحرام الحجة وعمره وهو القران واحرام بعة في الحج وهو التمتع  
 واما الاحرام للحجة مفردة ان يقول عند الميقات اللهم اني اريد الحج  
 فيسره لي وتقبل مني ويقول لبيك لا شريك لك لبيك ان التحمد  
 والتعظيم لك والملك لا شريك لك واما الاحرام بعة مفردة ان يقول  
 اللهم اني اريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني ثم يقول كما ذكرنا وان  
 قال لبيك بعة مفردة اربعة اشياء الاحرام من الميقات والطواف  
 والسعي بين الصفا والمروة والحلق والتقصير واما الاحرام للحجة  
 وعمره ان يقول عن الميقات اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني



فيؤتيها جميعا باحرام واحد ثم يذبح شاة بعد الترمي من جمرة العقبة  
من يوم النحر ومن الغدا ومن بعد الغدا فان لم يجد ما يذبح صام  
ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة اما الاحرام بعمرة في الحج فممنوع التمتع  
وصورته ان يحرم بالعمرة في شهر الحج ويبقى بافعال العمرة فاذا حل من عمرته  
يقيم بمكة حلوا لمن غير ان يرجع الى اصله ثم يحرم بالحج من المسجد في يوم  
التروية ويفعل ما يفعل الحاج المفرد وعليه دم التمتع فان لم يجد  
فعلية صيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الواقيت خمسة  
لا يتجاوزها الانسان الا حرم اهل المدينة دو والحليفة لاهل  
العراق دان عرف ولاهل الشام الحفة ولاهل نجد قرن ولاهل  
اليمن يلم هذه الواقيت التي وقتها رسول الله صلعم واقيت الحج  
والعمرة لكل من ترميها يزيد ذلك واما اهل مكة فيقاتنهم للحج الحرام  
يحرمون من اي مكان من الحرم شاؤا واما ميفاتهم بالعمرة الحلال  
وهو التسعين الطواف ثلثة طواف القدوم وهو سنة يرمي في ثلثة  
الاول وليس على اهل مكة طواف القدوم وطواف الزيادة الصدر  
واجب لا يرمي فيه وليس على اهل مكة طواف الصدر وطواف  
الزيارة وهو فريضة يمشي على هنية اربعة اشياء يفعل في يوم  
النحر ولا شيء عليه في التقديم والتأخير الترمي والتفج والحلق

وطواف الزيارة الترمي في اربعة ايام سبعة حصاة بمني ولا بيت  
الاعني في هذه الايام ويأخذ الحصاة من الجبل الذي يقرب المزدلفة ولا يأخذ  
من غيره ولا يأخذ الحصاة التي رماها غيره الجمرات اولها يوم النحر اذا زالت  
الشمس يبداء من بطن الوادي يرمي جمرة العقبة سبع حصيات مثل  
حصا الخذف يقع التلبية مع اول حصاته ويكبر مع كل حصاة ولا يقف  
عندها ولا يرمي بؤنه غير هائم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر والحلق  
افضل وقد حل له كل شيء الا النساء ثم ياتي مكة من يومه ذلك او من  
الغدا ومن بعد غد الغدا ويطوف بالبيت سبعة اشواط وقد حلت له  
النساء ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من  
يوم النحر يرمي الجمار الثلث يستدأ بالتالي المسجد فيرميها سبع حصيات  
يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويذكر الله تعالى حاجته ثم يرمي التي  
يلها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي جمرة العقبة كذلك ولا يقف  
عندها فاذا زالت الشمس من الغد يرمي الجمار الثلث كذلك فاذا اراد ان  
يتحلل ينصرف الى مكة وينزل بالحصب طواف بالبيت سبعة اشواط وهذا  
طواف الصدر ثم يعود الى اهله واف اذا ان يقيم يرمي الجمار الثلث  
يوم الرابع بعد ما زالت الشمس اشهر الحج شهران وعشر من ذي الحجة  
اما الشهران شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة واثنا عشر ايام الحج ستة ايام



يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وایام التشريق الموقف اثنان وقوف  
بعرفات يقف الحاج بقرب الجبل بعد الظهر والعصر الى ان تغرب الشمس وعرفات  
كلها موقف الا بطن عرفة ويصل الامام بالناس الظهر والعصر باذان  
واقامين ومن اذرك الوقوف ما بين الزوال من يوم عرفة الى طلوع  
الفجر من يوم النحر فقد اذرك الحج ولو وقف قبل الزوال من يوم عرفة او  
بعد طلوع الفجر من يوم النحر لم يجز عن وقوف الفرض واما الموقف الثاني  
المزلفة يقف الامام والناس معه بعد ما صلى صلاة الفجر من يوم النحر  
بجلس الى ان ترفع الشمس ويستحب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه  
الميمنة يقال له قح ومزلفة كلها موقف الا بطن محسروصل الامام  
والناس المغرب والعشاء باذان واقامة ثمانية اعدا لا يمنع الوقوف  
ويصير مدركا للحج اذا اجتزأ بها ولم يعلم بانها عرفات او من هاد اثة  
وهونائم او مني عليه او وقف بها وهو جنب او حائض او محدث ولم  
يصل الصلوتين بعرفة او وقف قبل طلوع الفجر من يوم النحر ومن  
احرم حجه او عمره يحرم عليه ثلثون شيئا الجماع والقبلة والملازمة  
وحلق الرأس والشارب والابط وحلق العانة والرقبة وموضع الحجام  
وقص الاظافر ولبس القميص والسر او بل والقباء والعمامة والقلنسوة  
والبرنس والحفنين الا ان يقطعها اسفل الكعبين ان لم يجد النعلين

والثوب

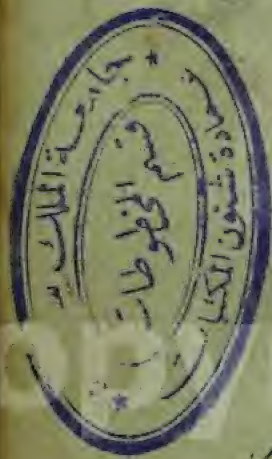
والثوب الصبوع بعصاف وورس وزعفران وتغطيه الرأس والوجه  
ومس الطيب وقتل الصيد والامرة اليه والدلالة عليه ونق الشعر  
وغسل الرأس والحية بالخطم ولا فسوق ولا جدال في الحج خمسون  
شيئا يوجب الدم على المحرم الطيب لعضو والتدهين لعضو كامل  
بدن السقيح او الخيري وبدن البان والسمم عندانه حنيفة  
او بدن الورد وغسل راسه ولحيته بالخطم او داوي جراحته  
بدوا فيه طيب واكثر من ذلك او الثوب المخطا يوما كاملا او  
يوما كاملا او تغطيه الرأس يوما كاملا وتغطيه الحزمة وجهها  
وحلق ريع الرأس وحلق الابط وحلق العانة وحلق الرقبة في موضع  
الحجام عندانه حنيفة وحلق المحرم راس المحرم لزم المحلوق الدم  
وقص اظافر اليدين والرجلين وقص اظافر يده واحدة او رجل  
واحدة والجماع قبل الوقوف بعرفة والجماع في العمرة قبل ان يطوف  
اربعة اشواط والقبلة والملازمة والجماع فيما دون الفرج سواء  
انزل ولم ينزل وطواف الزيارة محرما وطواف الصدر جنب او ترك ثلثة  
اشواط من طواف الزيارة وتأخير طواف الزيارة بغير عذر عن  
ایام التشريق وترك السعي والافاضة من عرفات قبل الامام او  
قبل غروب الشمس وترك رمي يوم واحد وترك رمي حرة العقبة

ثا



من يوم النحر وتأخير الملق عن أيام الشربة وقتل الصيد والآلة  
 عليه والاشارة اليه وقتل ما لا ينزل من السباع واكل الصيد  
 للضرورة والحمام المسرول والطبي المئانس وتجاوز الميقات  
 بغير اهرام ودم التمتع ودم الاحصار ودم القران ودم الحجته  
 وعمرته عشرون شيئا يوجب الصدقة اذا طيب قل من عضو  
 وليس الخيط اقل يوم وحلق الراس قل من الربع وحلق الشارب  
 او حلق الحرم راس الحرم لزم الحلق صدقة وكذلك لو حلق راس  
 حلال وكذلك لو طيب لبس لعذر ان شاء ربح وان شاء تصدق  
 على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من تروان شاء صام  
 ثلاثة ايام او ترك تلبية او طواف طواف القدوم محدثا وترك  
 طواف القدوم او ترك ثلاثة اشواط من طواف الصدر واخذ  
 ثلاثة اشواط من طواف الزيارة وما دونه يلزمه لكل شوط اطعام  
 مسكين او ترك احدي الحمار الثلث او قتل القملة تصدق بما شاء  
 او اكل الزعفران اذا اصاب جميع فمه او ادهن اقل من عضو  
 بالاشياء التي ذكرنا والاكتحال بكل فيه طيب وقصر اقل من  
 خمسة اظافر من اليدين والرجلين منفردة ويلزمه لكل  
 ظفر اطعام مسكين في قولنا في حنيفة واي يوسف وان كسر بيضة

صيده يلزمه قيمتها وان قطع قوائم الصيد حتى خرج من حيز الاستماع  
 يلزمه قيمته وان قطع غصنا من شجر الحرم يلزم قيمته وان جرح صيدا  
 او نتف شعرة او قطع عضوا منه ضمن ما نقص البدن تجب في موضعين  
 فيما طاف طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف بعرفة قبل ان يطوف  
 طواف الزيارة خمسة من الهدايا لا يؤكل ولا يقدّر ويجوز دفعها قبل يوم النحر  
 كفارة الصيد وكفارة الحلق وكفارة الجماع وكفارة اللبس والطيب هدي  
 الاحصار عندنا في حنيفة وعند همل الجوز وثلاثة من الهدايا يؤكل ويقبل  
 ولا يدفعها الا في يوم النحر هدي المتعة والقران وهدي التطوع والذبا  
 كلها دم الجناية وغيره يجوز قبل يوم النحر ولا يجوز دفعه الا في الحرم  
 ثمانية عشر شيئا اذا قتل الحرم لاشيء عليه الحية والعقرب والفارة و  
 الغراب الابقع والنمل والقواد والسباع اذا ابتدأت والذباب البعوضة  
 والسرطان والذئب والكلب العقور والبراغيث والابل والبقر والغنم  
 والذئاج والمراة في احرامها كالرجل الا في ستة اشياء وهي انها  
 تكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترفع في الطواف ولا هولة  
 عليها في السعي بين الصفا والمروة ولا دم عليها في تأخير طواف الزيارة  
 ولا في تأخير طواف الصدر في حال الحيض اربعة اشياء تحل للنساء  
 للحرمين المحصر محل الذبح وللحاج بطواف الزيارة وللمعتمر بالحلق والتقصير





ولغابت الحج بالعمرة خمسة الفاظ توجب الحضور عكة والاحرام لحجة  
او عمرة ان قال لله على حجة و عمرة او قال لله على المشي الى بيت الله اولى  
مكة او الى الكعبة ولا يلزمه بقوله الى مقام ابراهيم خليل الله تعالى  
ثمانية الفاظ لا توجب عليه شيئا اذا قال لله على الخروج الى بيت الله  
او الذهاب او على السفر والاتيان الى مكة او قال على المشي الى الصفا  
والمروة او عرفات او الى المسجد الحرام او الى الحرم عند اية حنيفة وعندها  
يلزمه بقوله الى المسجد الحرام **كتاب النكاح** شرط جواز النكاح خمسة  
اشياء حضور الولي والشاهدين ورضا الزوجين واليجاب  
والقبول وينعقد النكاح بستة الفاظ بلفظ النكاح والتزويج  
والتملك والبيع والهبة والصدقة ولا ينعقد النكاح باربعة الفاظ  
بلفظ العارية والاجارة والاباحة والاملاك والاحلول ولا ينعقد  
ايضا بلفظ الوصية والقرض وينعقد النكاح شهادة عشرة نفر رجل  
وامرأتان والاعميان والفاسقان والمحدودان في القدر وانباء المرأة  
وانباء الزوج او احدهما للرجل والآخر للمرأة والمفعلن ومستور  
الحال وان انكر الزوج النكاح وادعاه ابو الابنه فشهدا ببناءه وهما خواها  
على النكاح لا تقبل شهادتهما واذا ادعى الزوج النكاح وانكر ابو الابنه  
فشهدا ببناءه يقبل واذا انكرت البنت الرضى نكاح الاب فشهدا لاب

واخواه على رضاها لا يقبل وان كان الولي غير الاب فشهدا فواه على  
رضاها يقبل ولا ينعقد النكاح بشهادة العبيد والصبيان والمجانين  
والكفار الا نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فانه ينعقد بشهادة  
اليهودي والنصراني عند اية حنيفة واني يوسف وعند محمد لا ينعقد  
وبجوز للحران يتزوج بربع نسوة والعبد يحل التزويج بامرأتين  
ولا يحل له اكثر من ذلك وان اذن له المولي الاول في النكاح  
عشرة الاب ثم الجدا ب الاب وان علا ثم الابن وابن الابن وان  
سفل ثم الاخ لاب وام ثم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ  
لاب ثم العم لاب وام ثم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب  
والاقرب منهم يحل الا بعد فان لم يكن لها عصبة من جهة القرابة  
فوليها مولي العتاقة التي اعتق اباها وان لم يكن لها واحد منهم  
ولها ام او جدة او اخت او خال او خالة او عممة او امرأة ذات رحم  
محرم منها فمن اولياؤها تزوجها اقربهن اليها جاز النكاح في  
قول اية حنيفة واني يوسف ثمانية نفر ولا يملك العبد والصبيان و  
المجانين والوصي والمملوك والذي رخي يتما في حرمه والغائب  
غيبته منقطعة والكافر المسلم عشرة نفر سكوتهم رضي سكوت البكر البالغة  
عند استيثار الولي ون الاجنبي وسكوت الشقيع وسكوت المولي



اذا راي عبد يبيع ويشترى سواء كان البيع صحيحا او فاسدا وسكوة  
 الاب عند الادة وسكوت الماسور منه اذا راي عبد يقسم الالة الفقة  
 وسكوت الصغيرة اذا بلغت وهي بكر اذا لم يكن الزوج الاب والجدة عمت  
 بالخيار ولم تعلم عند في يوسف لا خيار لها وعندها الخيار وسكوت  
 الامة المروجة عند العتق وخيار الامة المتقعة بمنزلة اخ المجلس و  
 وسكوت المولود عند ولادة الامة وام الولد في ايام النفاس لملك نفسه  
 بعد ذلك وسكوت العبد عن دعوى العتق عند البيع حتى لو ادعى العتق  
 بعد ذلك لا يسمع منه الا بالينة وسكوت الرجل يبيع الشيء بالثمن  
 الحال واحببه حتى يقبض ثمنه فان قبض المشتري التسعة وهو يري  
 ذلك فسكت فهذا منه رضي سبعة نفر لا يكون سكوتهم رضي سكوت  
 المولى اذا راي عبدا او راي امته يتزوج لا يصح النكاح ولا يصبر به  
 ما ذونا في التجارة وسكوت الولي اذا راي الصغير او الصغيرة يتزوجا ن  
 وسكوت المهرين اذا راي الراهن يبيع الرهن وسكوت الرجل  
 اذا راي رجلا يبيع ملكه وسكوت الغريم اذا راي المولى يبيع العبد المدين  
 وسكوت امرأة العنين وان قامت معه سنين الكفاءة في النكاح  
 خمسة اشياء المساواة في الدين والنسب والصلاح والخفة والقدر  
 على المهر والنفقة فان لم يقدر عليها لم يكن كفوا لها ومن كان

ابوان

ابوان اولاد في الاسلام فهو كفولن كان اباؤه واجدادهم اكثر  
 من ذلك في الاسلام والعبد ليس بكفول للحر والمعتق الذي ليس له  
 ابوان في الاسلام ليس بكفول للحر **باب المحرمات** اعلم بان المحرمات  
 بالنسبة اثني عشر وهي حرم مؤبدة الام والجذات من قبل الرجال و  
 النساء وان عمت والبنت وبنت الولد وان سفلت والاخت  
 وبنات الاخت وبنات الاخ والعمة والخالة وام اخيه من النسب  
 وام اخته من النسب واخت ابنته من النسب المحرمات بالزهرية اثني  
 عشر امراة دخل بها ولم يدخل بها وبنت المرأة التي دخل بها سواء  
 كانت في حجره او في غيره وامراة الاب وامراة الابن واجداده وبنو  
 اولاده والجمع بين المرأة وخالها وبين المرأة وعمتها وبنت اخيها  
 وبنت اختها والجمع بين الاختين بنكاح او في الوطى ملك يمين  
 اربعة وعشرون نفرا من النساء حرم نكاحهن مقيسا على كتاب الله  
 تعالى وستة رسوله واجماع الامة ام الام وام اب الام وجدة  
 الاب وام جدة الاب وجدة جدة الاب وام جدة جدة الاب وان  
 عمت وبنت البنت وبنت بنت البنت وبنت بنت بنت البنت  
 وان سفلت وبنت الابن وبنت بنت الابن وان سفلت وام العمة  
 لان العمة اذا كانت اختا لابيها من الاب والام او من الام فامها

وجدة الام وجدة جدة الام وان عمت وام الام وعت



جدة له وان كانت اختا لابيها من الاب ثم ملكا بغير النكاح بينهما و  
لو تزوجها بعد ما كان لا يجوز النكاح او امرأة تزوجت بمكاتبها  
لا يجوز ولو تزوجها مكاتب ابنها او ابوها ثم ملكته بموت الاب والابن  
يبقى النكاح بينهما الى ان يتحقق العجز ولو تزوجت بعد ما كان لا يجوز  
النكاح ورجل تزوج بامرأة مكاتبه لا يجوز ولو تزوج بامته ثم اشترى  
بها مكاتبته فانه يبقى النكاح بينهما ورجل تزوج مكاتبته على انه  
وسلمها اليها قبل الدخول ثم طلقها ثم تزوج تلك الامه قبل ان  
يقضى لها بنصفها لم يحرم ولو تزوجها او طلقها بغير النكاح بينهما  
الى ان يقضى بنصفها ورجل باع جارية بيعا فاسدا ثم مات  
الباع فترت زوجها ابن الباع لا يجوز لزوجها الباع لانه ثبت  
له حق التملك والاسترداد وحق التملك يمنع ابتداء النكاح  
ولو تزوجها ثم مات الاب يبقى النكاح بينهما الى ان يقضى بالرد عليه  
لانه ليس له الا حق التملك وحق التملك لا يرفع النكاح ولكن  
يمنع ابتداء النكاح ورجل باع عبد الجارية وقبض الجارية فمات  
العبد قبل التسليم ثم تزوج الجارية لم يحرم ولو تزوجها ثم مات العبد  
يبقى النكاح بينهما ورجل الى من امرته فمضت اربعة اشهر وقع  
الطلاق بالايلاء من امرته ولو انه طلقها ثم مضت اربعة اشهر لم يقع

الطلاق

الطلاق بالايلاء مسلم تزوج مسلم لا يجوز ولو تزوج امرأة ثم وطئت  
شبهة حتى وجبت يبقى النكاح بينهما ورجل تزوج امرأة بغير الشهود  
او عدة من ذي لم يحرم ولو كانت ذمتين والنكاح بغير الشهود او في  
عدة من ذي لم يحرم لو اسلم يبقى النكاح بينهما في قولنا حنيفة اذا  
اسلموا والعدة منقضية ولو كانت العدة باقية بطل النكاح وكذا لك  
الردة يمنع ابتداء النكاح ثم لا يمنع البقاء حتى لو ارتد اثم اسلم جميعا  
يبقى النكاح بينهما بعد الاسلام **باب المهر** معتبر بثلاث  
نسوة باخواتها وعماتها وبنات عماتها ولا يعتبر بامها وخالاتها  
ويعتبر فيه التساوي بين المراتين في خمسة اشياء يعتبر في السن  
والمال والجمال والدين والبلاد اذا كان مثلها في الجمال في بلدها واما  
اذا كان اجمل منها في غير بلدها لا يعتبر وان كان مرقاها بها سبعة  
اشياء لا تسقط جميع المهر وتسقط نصف المهر اذا جارت الفرقة  
من قبله قبل الدخول بالطارق **وارثته** وتقبيل ابنتها وامها وتقبيل  
ابنتها لها مكره وامراته الكبيرة اذا ارضعت امراته الصغيرة ففي  
هذه المسائل كلها يجب نصف المهر ثلثه من المهر ترجب الوسط  
لواي بقية تجبر المرأة على القبول رجل تزوج امرأة على حبل وجارية  
غير موصوفة بنعت التسمية ولها الوسط وان اعطاها ايمنه اجبر



علي قولها وان تزوج على عدد معلوم من الابل والبقر والغنم صححت  
التسمية ولها الوسط باجرت عادة اهل بلد هان ذلك فان اعطاها  
قيمتها اجبرت على القبول اثنان من المهور يوجبان الوسط فان اعطاها  
قيمتها لا يجبر على القبول رجل تزوج امرأة على كيل معلوم من الخنطة  
او شعير او غيره صححت التسمية ولها الوسط من ذلك وان اعطاها  
قيمتها لا يجبر على القبول وكذلك لو تزوجها على شيء موزون  
ولو تزوجها على شيء غير موصوف لها مهر المثل نکاح العبد والاماء  
بغير اذن السيد موقوف فان اجاز المولى جاز وان ردة بطل وان تزوج  
حرة باذن المولى فنقته ادين عليه بيع فيها فان اذن لعبد ومنه  
ومكاتبه ان يشري جارية ويطاها لا يجوز ولو وهبها منه لا يجوز  
ماله يتزوجها اربعة نفر لا يجوز لهم تزوج العبيد ويجوز لهم تزوج  
الاماء الابل والوصي جاز لهما تزوج النسيم والمكاتب واحد المتفقا  
جاز له تزوج امة من كسبرهما والعبيد لا يجوز ثلثة نفر لا يجوز لهم  
تزوج العبيد والاماء العبد الماذون والضارب واحد شرعي  
العنان في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف للعبد الماذون  
تزوج الامة اربعة نفر يجوز لهم تزوج الاماء من العبيد الابل  
والوصي والمكاتب واحد المتفاوذين **باب النفقات** عشرة

من

من النساء لا نفقة لهن الصغيرة التي لا تحتمل الجماع والناشزة  
اذا لم يكن لها عليه مهر واذا عصبت كرها والمحبوسة في دينها  
والمسافرة بالبحر اذا لم يكن معها زوجها والامة اذا لم يوثقها  
مولاها بيتا والمكسوة تكا حافسا والمرتدة والمتوفى عنها  
زوجها والمرأة اذا قبلت ابن زوجها او اباه بشهوة ويجب  
الرجل على نفقة كل ذي رحم محرم منه اذا كان صغارا فقرا او  
كبارا رزقا او عيانا نفقة البنت البالغة والابن الرزق البالغ  
على ابويه ما على قدر الميراث ثلثاه على الاب وثلثه على الام ثلثة  
احكام يفرق بين نفقة المرأة ونفقة ذي الرحم المحرم اذا عجلت  
نفقها فملك عندنا او سرقته او كانت ثيابا فجعلت يخرقها  
لا يلزم نفقتها وكسوتها حتى تضي المدة وفي ذي الرحم المحرم منه  
يلزمه ثيابا في الحال وان امسكت النفقة ولم ينفقها حتى تنقضي  
المدة وهي على حالها يلزمه نفقة اخرى وفي ذي الرحم المحرم لا  
لا يلزمه اخرى حتى تاكل ما عندها ولو اخذت نفقة مدة ثم  
ماتت يسترد نفقة ما بقي من المدة عند محمد وفي ذي الرحم المحرم  
لا يستردا جماعا ويجب اهل الذمة على نفقة سبعة نفر  
من المسلمين على نفقة الاب والجد والجدة والولد والولد

والام



والزوجة ويجبر الفقير على نفقة خمسة نفر على نفقة الاولاد الصغار  
والبنات الكبار والبنين الكبار الزمى والاب الفقير الزمى دون  
الصحيح المكتسب والمرأة تجبر على نفقة ابنها الفقير ولا يجبر العبد  
الا على الزوجة فيفرض عليه فيصير دينا عليه يباع فيه الا ان يفديه  
المولى ويفرض في مال الغائب وفي مال الوديعه نفقة اربعة نفق  
الابوين والاولاد الصغار ونفقة الزوجة اذا كان المودع يعترف  
بالمال وبالزوجة وتأخذ منها كفيلا الى ان يحضر الخائب وان انكم  
المودع النسب والزوجية والمال الا خصومة بينهم وان كان المال  
شيا بالايدي القاض اليهم الا لكسوتهم ولم يبيع ذلك في طعامهم  
ولا يبيع شيئا من العروض في نفقتهم ولكنه يفرض لهم فيه وان كان ماله  
في بلد ابويه فانفق منه لم يضمنوا وان كان عروضا باعاه في نفقتها  
جاز **حق الحضانة** اذا وقعت الفقة بين الزوجين وله منها  
ولد صغير فالام احق به وحق الحضانة سبعة عشر من النساء و  
اولي النساء الام ثم ام الام ثم الاخت من الاب والام ثم الاخت  
من الام ثم الاخت من الاب ثم ابنة الاخت من الاب والام ثم بنت  
الاخت من الام ثم بنت الاخت من الاب ثم بنت الاخ من الاب والام  
بنت الابن من الام ثم بنت الاخ من الاب ثم الحالة من الاب والام ثم الحالة

من الام

من الام ثم الحالة من الاب ثم العدة من الاب والام ثم العدة من الاب وكل  
من تزوجت من هؤلاء يسقط حقها الالبدة اذا كان زوجها الحد فان  
لم يكن للصبي امرأة من اهله فاختصم فيه الرجال فاوليهم به اقربهم  
تعصبا واذا صار الابن بحيت يأكل وحده ويستني وحده وليس  
وحده صار الاب احق به وكذلك اذا حاضت البنت فانت حدة  
الاشتهاء فالاب ولي بها في تلك الحالة وانتهى علم **كتاب الطلاق**  
الطلاق على ثلاثة اوجه طلاق العدة وهو الاحسن وطلاق السنة  
وهو الحسن وطلاق البدعة اما طلاق العدة وهو يطلقها واحدة في طهر  
لم جامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها ان لم يرد مراجعتها فانما طلاق  
السنة ان يطلقها ثلثة اطهار في كل طهر طلقه من غير جماع حتى لو حقه  
ندامة يمكنه استراكة فانما طلاق البدعة على اربعة اوجه ان يطلقها  
ثلثة بكلمة واحدة او يطلقها في حالة الحيض او في طهر او جامعها فيه  
الا ان تكون حاملا او يطلقها اكثر من الثلث ثلثة من ساء يفصل  
بين طلاقين بالاشهر الايسة والصغيرة والحامل رانه صنفه  
واي يوسف تطلق ثلثا السنة ويفصل بين طلاقين بالاشهر وقال  
محمد وزفر الحامل لا تطلق للسنة الواحدة اما الحامل ان اراد  
ان يطلقها ثلثا يطلقها واحدة فاذا مضى الشهر طلقها اغري



ثلاثة من النساء لا يكبر طلاقهن عقيب للجماع الآيسة والصغيرة والحامل  
ولا يكبر طلاق غير المدخولة في حالة الحيض الطلاق على ضربين صريح  
وكتابة والقرع لا يحتاج إلى النية وهو سبعة الفاظ يقع به الرجعة  
في قوله طلقك أنت طالق أنت مطلقة أنت تطليقة أنت طالق  
الطلاق وأنت طالق طالق إلا أن هذه الألفاظ الثلاث أن نوي  
ثلاثا يقع ثلثا وفي الألفاظ الأربعة لا تعمل نية العدد وأما الكناية  
خمس وأربعون لفظا ثلثة يقع منها رجعتا قوله اعتدي واستبري  
رجعت وأنت واحدة لا يقع أكثر من واحدة وأن نوي الألف رواية  
عن أبي يوسف أنه قال في قوله اعتدي أن نوي ثلثا يقع ثلثا وأما  
في سائر الفاظ الكناية لا يقع بغير النية أن نوي ثلثا يقع ثلثا  
وأن نوي اثنين لا يقع إلا واحدة عند علمائنا وقال زفر والحسن  
بن زياد أن نوي اثنين يقع ما نوي وقوله أنت خلية أو برة  
أو بانية أو بنة أو حرام أو بركة محرمه تقضي تخمري على رأسك  
استتري الحقي يا هلك وهبتك يا هلك وهبتك لنفسك لا ملك  
لـ عليك لا سلطان لـ عليك لا سبيل لـ عليك خلعت سبيلك  
خلعت سبيلك لا حق لـ عليك جعلك على غار بك أخرج  
أذهبي أغري استغي الأزواج تزوجي من شئت لست بأمرأة لست

بزورك

بزورك ما أنا بزورك سرحتك فأفرك نزلت طلاقك لا حاجة لي  
فيك أنت حرة أنت سائبة فمستة برسم نزلت طالق أخت  
الطلاق أنت طالق أعظم الطلاق أنت طالق أشد الطلاق أو طالق  
طلاق الحرام أنت طالق طلاق الحرج أنت طالق مثل الكف أنت طالق  
مثل البيت أن نوي ثلثا يقع ثلثا وإن لم يكن له نية يقع واحدة  
في سائر الكنايات في يحمل الست والشيمة وإن لم يكن له نية لا  
يقع الطلاق بهذه الألفاظ كلها إلا أن يكون بحالة الغضب وفي  
حالة مذاكرة الطلاق في يقع إلا ما ذكر صريح الطلاق في تسعة  
أشياء ويقع الطلاق بانيا وههنا أصول يجب معرفتها وهوان العدة  
إذا كانت من طلاق رجعي وطلقها بانيا أو رجعيًا يقع وإن  
كان من طلاق بائن جري على لسانه لفظ من لفظ الكنايات  
لا يقع غانية الفاظ من لفظ الكنايات إذا ذكرها في حالة الغضب  
يصدق ولو ذكرها في حال مذاكرة الطلاق لا يصدق أن لم يرد به  
الطلاق في قوله أنت خلية أو برة أو بانية أو حرام أنت طالق  
مطلقك ثلثة الفاظ من الكنايات لا يصدق في حالة الغضب  
ولا في حالة مذاكرة الطلاق قوله اعتدي واختاري أو مرك  
بيدك أربعة الفاظ إذا خير الرجل زوجته فاختارت بلفظ

أو بنة



منها بانت قولها اخترت نفسي اخترت ابي وامي اخترت اهلي  
اخترت الازواج سبعة الفاذا اذا خا طهرها طلقت في الحال مع السكوة  
قوله انت طالق بمكة طلقت في الحال ايما كنت انت طالق في الدار انت  
طالق في البيت انت طالق ما لم اطلقك انت طالق متى لم اطلقك انت  
طالق كلما لم اطلقك الا في كل ما تطلقا واحدة بعد اخرى متواليه  
اذا كانت مدفولة بها والفاظ الشرط سبعة اشياء ان واذا  
واذا ما ومتى وميتما وكل وكلما فتى ما وجدت هذه الشرايط  
اخذت اليمين وانتهى الامر الا في كل ما يتكرر الطلاق بتكرار الشرط  
حتى يقع ثلثا فان تزوجها بعد زوج وتكرر الشرط لا يقع شيء  
ثلثة الفاذا لا يقع الطلاق في الحال ويتاخر الى آخره قوله ان  
لم اطلقك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق عنداني  
حنيفة وقال صاحباه في قوله اذا لم اطلقك وما لم اطلقك  
يقع في الحال مثل ان ومتى لم ومتى ما وكلما اربعة نفرا لا يقع  
طلاقهم الصبي والجنون المطبق والمغني عليه والنائم عشرة  
اشياء اذا اضاف الطلاق اليها يقع قوله انت طالق نفسك  
طالق جسديك طالق يدك طالق رأسك طالق رقبتيك طالق  
وجهك طالق رجليك طالق عنقك طالق فرجك طالق دمك

طالق جزء منك طالق خمسة عشر عضوا اذا اضاف الطلاق اليها  
لا يقع اذا قال يدك طالق ورجلك طالق وساقك طالق وفخذك  
طالق وظرفك طالق وبطنك طالق وعلبك طالق ثديك طالق  
فمك طالق لسانك طالق انفك طالق يمينك عينيك طالق ذقنك  
طالق اذنك طالق شعرك طالق **باب المنة في الطلاق**  
خمسة عشر لفظا اذا جعل الرجل امرها بيدها او يدها لا يقتصر  
على المجلس قوله لرجل طلاق امرأه وقوله لزوجته طلق نفسك  
متى شئت وانت طالق اذا شئت وانت طالق اذا ما شئت  
او وقت شئت وحيث ما شئت وحين ما شئت وانت طالق  
في مكة وانت طالق اذا دخلت مكة لان طلاق الامكة ولو قال انت  
طالق عند اربع الطلاق عند طلوع الفجر من الغد ولو قال اذا حضت  
فانت طالق فمات الدم ان استكمل استراة الدم ثلثة ايام وقع  
الطلاق من حيث حاضت ولو قال اذا حضت حيضة فانت  
طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضتها ولو قال انت طالق كيف شئت  
فمات من مجلسها ثم شادت طلقت في قول في حنيفة وقال  
صاحباه لا تطلق ما لم تشاء في المجلس اربعة الفاذا يقتصر  
على المجلس قوله لرجل طلاق امرأه ان شئت وقوله لزوجته



طلق نفسك اختارني ارك بيدك باللفظ الاول اذا اطلقها يقع  
 واحدة رجعية وفي التخيير اذا اختارت نفسها يقع واحدة بآنية  
 من غير نية ولا يقع اكثر من واحدة وان نوي وفي الامر باليد يقع  
 ما نوي الا انه اذا نوي اثنين يقع واحدة ولا بد من ذكر النفس  
 بكلامه او بعلامها التي عشر لفظا يقع بها الطلاق باجابتها ان  
 اجابت طلقت وان قامت من مجلسها واخذت في عمل آخر خرج  
 من يدها قوله لزوجته انت طالق ان شئت او هو يت او رضى  
 او احببت او تحبين او تبغضين او تحبين كذا او كذا او تبغضين  
 او تكرهين الطلاق او انت طالق كشيء يحكم بقولها بالطلاق  
 وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت **باب الخلع** الخلع طلاق  
 باين ويلزمه المال الا انه يكره له اخذ العوض اذا كان النشوء  
 من قبله فان قالت خالعي على ما في يدي من شيء وليس في  
 يدها شيء يقع الخلع مجانا ولو قالت خالعي على ما يدي من مال  
 وليس في يدها شيء يقع الخلع مهرها ان كانت قبضته ويلزمها  
 الرد وان قالت خالعي على ما في يدي من الدراهم وليس في يدها شيء  
 يلزمها ثلثة دراهم وان قالت خالعي على درهم يلزمها عشرة  
 دراهم وما جاز ان يكون مهر اجاز ان يكون بدلا في الخلع والفاظ

الخلع

الخلع خمسة خالعتك على الف درهم طلقك على الف درهم طلق نفسك  
 على الف درهم باينتك على الف درهم فارقك على الف درهم الاستثناء  
 في الطلاق على احد عشر وجهها قوله انت طالق ان شاء الله انت  
 طالق بمشية الله انت طالق ان شاء الله انت فلان وشئت انت  
 فان شئت هي دونه او شاء فلان دونه لا يقع الطلاق وقوله  
 انت طالق في حجة الله تعالى انت طالق في قدرة الله تعالى طالق  
 في حكم الله بـ انت طالق في ارادة الله بـ لا يقع بهذه الالفاظ كلها  
**باب العدة** لا يجوز النكاح في العدة والعدة على اربعة عشر  
 وجهها عدة بثلاثة قرو وعدة بقرنين وعدة بثلاثة اشهر وعدة  
 بشهر ونصف وعدة باربعة اشهر وعشر وعدة بشهرين وخمسة ايام  
 وعدة بثلاث حيض واربعة اشهر وعشر وعدة بوضع الحمل وعدة الى  
 سنين وثلاثة اشهر وعدة الى شهرين وتسعة وعشرين يوما  
 ثلث حيض بعد وعدة بجميع العرو وعدة بثلاث حيض الا يوما واربعة  
 اشهر وعشر ابعده وعدة بقرنين الا يوما وشهرين وخمسة ايام بعد  
 وعدة بثلاث حيض في الحياة والوفات اما العدة الاولى هي عدة الحية  
 المطلقة اذا كانت ذات حيض واما الثانية عدة الامة المطلقة  
 واما الثالثة عدة الحرة المطلقة صغيرة كانت او كبيرة آيسة واما

واما الرابعة عدة الامة المطلقة  
 صغيرة كانت او كبيرة آيسة



الخامسة المرأة المتوفى عنها زوجها وأما السادسة الأمة المتوفى  
 عنها زوجها وأما السابعة متصور في أربعة مواضع فيمن طلق  
 زوجته الحرة طلاقا رجعيًا ثم مات في عدتها وكان له امرأتان  
 أو ثلثا أو أربعة فإل أحديكن طالق فإت قبل البيان يجب على كل  
 واحد منهن أربعة أشهر وعشر يستكمل فيها ثلث حيض وزوج أم  
 ولده من رجل فإت المولي ومات الزوج وبين موتها شهران  
 وخمسة أيام ولا يعلم أيهما مات أو لا يلزمها أربعة أشهر وعشر  
 يستكمل فيها ثلث حيض في قولنا حنفية وكذلك لو لم يعلم  
 كان بين موتها يلزمها أربعة وعشر يستكمل فيها ثلث حيض  
 في قولنا حنفية وإن كان بين موتها أقل من شهرين وخمسة  
 أيام يلزمها أربعة أشهر وعشر لا حيض أجماعا ولو مات المولي  
 أو إلى أبي وهي تحت زوج أو عدة منه من طلاق رجعي ثم مات  
 الزوج يعتد بأربعة أشهر وعشر لا حيض وإن كانت العدة  
 من طلاق بائن لا يلزمها عدة الوفاة وأما الثامنة عدة الطلاق  
 والوفات والعناق في أم الولد بالوضع فإن بقي الحمل إلى سنتين  
 من يوم طلقها يثبت نسبه وتنقضي العدة بوضع الحمل  
 وإن جاءت به لأكثر من سنتين بيوم لا يثبت به وحكم بالنقض

عدتها

عدتها من سنتين أشهر وستة أشهر وتنقضي عدتها إن قبضها في قولنا حنفية  
 وقال أبو يوسف تنقضي عدتها بالوضع وإن لم يثبت نسبه وأما الثامنة  
 إن ينقطع حيضها بعد الطلاق تنصير إلى أن يصير عا بستين سنة  
 ثم تعتد بثلاثة أشهر وإن كانت عادة أمها تها وأخواتها انقطاع  
 الحيض بعد سنتين سنة لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بستين سنة  
 وأما العاشر فهي صغيرة طلقها زوجها فمضى ثلثة أشهر اليوما  
 ثم حاضت فإن لم يمض ثلث حيض لا تنقضي عدتها وإن كانت آيسة  
 بثلاثة أشهر اليوما ثم حاضت فإن لم يمض ثلث حيض لا ينقض عدتها  
 أو كانت آيسة بثلاثة أشهر اليوما ثم حاضت ما لم يمض ثلث حيض  
 لا تنقض عدتها أما الحادي عشر امرأة المفقود ما لم تستأقران زوجها  
 لا يرتفع النكاح بينهما ثم متى يرتفع قال بعضهم إلى مائة وعشرين سنة  
 أما الثانية عشر رجل طلق زوجته طلاقا رجعيًا فاعتدت بثلاثة  
 قروء اليوما فإت الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشر وأما الثالثة  
 عشر رجل طلق زوجته الأمة فاعتدت بقريش اليوما فإت زوجها  
 يلزمها شهران وخمسة أيام وأما الرابعة عشر رجل اعتصم ولده  
 أو مات عنها أو رجل وطئ امرأة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد ثم بينهما  
 أو مات عنها تعتد بثلاثة أقراء وإن أيسر أم ولد والموطوءة في نكاح

ك

فرق

فاسد



او في شهرة عقد من صغرا وكبر فقد تنهت ثلثة اشهر في الحياة والوفات  
 جميعا وعدة عشرة اشهر وعشرة ايام صورة الصغيرة اذا طلقها زوجها  
 فاعتدت بثلثة اشهر الا يوم ما تم حاضت تستأنف العدة بالمضي فتعقد  
 بثلث حيض ثم مات الزوج يلزمها اربعة اشهر وشهر ستة من النساء  
 يجوز نكاحهن في العدة المختلفة بزوجها في العدة وام الوالد يعتقها  
 سيدها بزوجها في العدة واذا ارتد احد الزوجين والحياد بانه  
 ثم اسلم بزوجها في العدة والامة اعتقت فاخترت نفسها بزوجها  
 زوجها في العدة والصغيرة اذا ادركت واختارت نفسها بزوجها  
 زوجها في العدة والملاعن اذا اكذب نفسه يتزوج الملاعنة في العدة  
 في قول في حنفية ومحمد بن اربعة من النساء لاعدة عليهن المطلقة  
 قبل الدخول والحريية دخلت دارا بامان وترك زوجها في دار الحرب  
 والاختان يتزوجها في عقدة واحدة يفسخ بينهما والجمع اكثر من اربع سنو  
 يفسخ بينهما خمسة من النساء لا يلزمها الانتقام من الزينة المطلقة  
 الرجعية والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة الصغيرة والمطلقة الزينة  
 عن زوج مسلم وام الولد اعتقها سيدها ومات عنها العدة يتنقل  
 في اربعة مواضع صغيرة بلغت في خلال العدة تستأنف العدة بالاشهر  
 الامة المطلقة الرجعية اعتقت في خلال العدة او مات عنها زوجها  
 ثم

بين

ثم اعتقت في خلال العدة تستأنف عن الحرائر والمطلقة الرجعية في  
 موضع الزوج مات في مرضه تستأنف عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث  
 حيض عشرون نوا من النساء يتوفى جواز نكاحهن على انقضاء عدة  
 الاول نكاح اخات المرأة وعمتها وخالتها وبنات اختها والاصل فيه  
 ان كل شخصين لو ذكرنا احدهما وانثى الآخر لا يجوز بينهما اذا كانا  
 انثيين لا يجوز الجمع بينهما الا في مسألة واحدة وهي المرأة مع بنت  
 زوج كان لها قبله لو كانت الابنة ابنا لا يجوز له ان يتزوج بالمرأة ثم يجوز  
 لرجل ان يجمع بينهما في النكاح والسادس نكاح الخامسة ونكاح الامة  
 على الحرة ونكاح اخات الموطوءة في نكاح فاسد وفي شهرة عقد ولا  
 نكاح الرابعة بالخامسة الا بعد انقضاء عقد الموطوءة ونكاح المعتدة  
 مع رجل جنبى ونكاح المطلقة الثلث لا يجوز الا بعد انقضاء العدة  
 عدة من الزوج الثاني وطبي الامة المشتركة لا يجوز الا بعد مضي قرء  
 اشهر ان كانت آيسة والمرافق الامة من الزنا يجوز نكاحها عند ابي  
 حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز نكاحها ولا يجوز وطئها الا بعد  
 الموضع والحريية اذا سلمت في دار الحرب وهاجرت اليها ان كانت حاملا  
 يجوز ولا يجوز وطئها حتى تضع في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية  
 لا يجوز نكاحها حتى تضع وان لم تكن حاملا لاعدة عليها عند ابي حنيفة



و يجوز نكاحها ووطئها في الحال وعند صاحبيه يلزمها العدة  
والعسبة لا نوطاء حتى تحيض او غرضه ان كانت صغيرة او ايسة  
ونكاح المكاتبه ووطئها لمولاه لا يجوز حتى يعتق او يحن  
نفسها ونكاح الوشيء والمرقة والجوسية لا يجوز خمسة وعشرون  
صنف من الاماء لا يجوز وطئهن اذا اشترى انا و بنتا فوطئ  
البنت حرم ووطئ الام وان ووطئ الام حرم ووطئ البنت ولا يحل  
وان باع الام واذا ووطئ البنت ثم باعها لا تحل الام ولو طلق امراته  
الامة اثنين ثم اشترىها لا يحل ووطئها ما لم يتزوج بزواج آخر  
يطاها وطلقها وينقض عدتها وكذلك ظاهر لها ثم طلقها ثم  
اشترىها لا يطاها حتى يكفر عن طهرها وكذلك لو آلى منها  
ثم طلقها اثنين ثم تزوجت بزواج آخر ثم عادت الى الاولان فزواجهما  
يلزمه كفارة اليمين وان لم يقربها حتى مضت شهران لا تطلق  
ولو زنت امة يكره للمولى ووطئها كراهية الشريعة لا كراهية  
التحريم وامة حبلت من غير المولى لا يحل ووطئها والامة المشتركة  
لا يحل لاحد الشر يكون ووطئها وامة ووطئها حراما او حلالا  
لا يحرم على الابن ووطئها احدهما وامة لها زوج لا يحل للمولى  
وطئها واذا ووطئ امة لا يحل ووطئ اختها وبنت اختها وبنت

اخيها

اخيها من الرضاء وكذلك لو تزوج امة ثم اشترى اختها او عمتها  
او خالتها او بنت اخيها او بنت اختها لا يجوز وطئهن وان  
اشترى امة ووطئها ثم اشترى اختها لا يحل له ووطئ هذه  
ويحل ووطئ الاول وان لم يكن ووطئ الاول في المنيار ان  
شاء ووطئ هذه وارشاء ولو وطئها او قبلها او باشرها ياتم  
وحرمان عليه حتى يبيع احدهما او تزوجها من رجل ثم يحل  
له الثانية ولكن المستحب ان لا يستباح حتى يفض على اختها فراء  
ولو طلقها زوجها وهي في العدة بحل له ووطئ الامة الاولى  
وان انقضت عدتها حرمتا جميعا حتى يبيع احدهما او تزوجها  
من رجل ولو باعها ثم ردت عليه بعيب ولو ارتدت احدهما  
والعياذ بالله لا يحل ووطئ الثانية وكذلك لو رهن احدهما  
او اجرها او دبرها لا يحل له ووطئ الاخرى وكذلك لو ابقت  
احدهما من دار الاسلام او زوجها برجل نكاح فاسد لا يحل  
له ووطئ الاخرى ولو كاتب احدهما او اعتقها او اعتق شقفا  
منها او باع شقفا منها وسلم او قرها الكفار برار الحرب  
او تزوجها من رجل نكاح فاسد ودخل بها الزوج وان  
فرق بينهما فمادت معتدة بحل له ووطئ الاخرى وان انقضت



عدها حرم وطئها فاذن في هذه المسائل بكرة وطئ الأخرى  
**بار الرجعة** والرجعة يحصل بالقول والعقل وهي باحدى  
عشر معنى ستة متى يحصل من جهة حصلت المراجعة الجماع  
والقبلة بالشهوة وقوله لها راجعتك وراجعت امرأة ويستحب  
ان يشهد على الرجعة شاهدان ثلثة اشياء من جهتها يحصل  
المراجعة اذا باضعت زوجها وقبلته او باشرت كالأزواج  
طابعها او مكرها ويقطع الرجعة بخمسة اشياء اذا كان حيضها  
عشرة ايام فانقطع دمها او كان حيضها ما دون العشرة وانقطع  
الدم ومضى عليها وقت الصلوة او اغتسلت وبقي من جسدها  
لمعة او اغتسلت وتركت المضمضة او الاستنشاق او اغتسلت  
بسور الحمار وههنا ثلثة مسائل يجب معرفتها والعلم بها عن كل  
عاقل رجل قال حلال الله في عنقه حرام ان اراد به الطلاق كان  
طلاقا وان اراد به اليمين كان يمينا وان اراد به الظهار كان  
ظهارا وان لم يكن له نية فالرجل من العوام نطق بآية وان  
قالت لزوجها ذمبت رامت ازمين بازدار ازمين بازدار فقلت  
بأداة كبران نوي به الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع وان تشاجرت  
مع زوجها فقلت كابر خود از سر تو را كردم دست ازمين بازدار

فقال

فقال الزوج ثلث جنك از تو بازدار شتم لا يقع الاطلقت واحدة  
لا يملك الرجعة ويحتاج بعد ذلك الى عقد جديد **بالظهار**  
الظهار بالامهات وبالنساء الثلاث لا يحلن للمظاهر ابدان  
نسب او رضاع او صهرية وهي ثمانية الفاظ قوله انت على كظهر  
امى وانت على كبطن امى وانت على كفج امى وانت على  
كفخذاى وانت على كففر امى وانت على كفراى ظاهرت منك  
انا منك مظاهر وحكم الظهار تحريم الوطئ والقبلة والملازمة  
الي ان يكفر فان وطئها قبل التكفير يلزمه الاستغفار لا يلزمه  
شيء بنوى الكفارة الاولى ولو ظاهر من امته وام ولد او  
مدبره لا يكون ظهارا الا ان يكون الامة زوجته ثلثة الفاظ  
يرجع الي نيته ان اراد به الكرامة فهو كما قال وان اراد به الظهار  
كان ظهارا وان اراد به الطلاق كان طلاقا وان لم يكن له نية  
لا شيء عليه في قول انه حنيفة وقال ابو يوسف هو يمين وعليه  
كفارة اليمين وقال محمد هو ظهار وعليه كفارة الظهار قوله انت على  
كأخى انت على كمثل امى انت على حرام كآخى كفارة الظهار ثلثة اشياء  
قبل المسي فخر برقة المؤمنة او كافرة صغيرة كانت او كبيرة ذكرا  
كان او انثى فان لم يستطع فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع



فأطعام ستين مسكيناً فان جامع التي تظاهر منها في خلال الصوم  
بالليل عامدا او بالنهار ناشيا استأنف الصوم وان جامعها في  
خلال الطعام فانه لا يستأنف لأطعام ويجوز التغذية والتغذية  
فيها قل الكلام او كثر خمسة من العيوب في الرقية لا يمنع التكفير  
عن الظهار الا حتم والمرقة والاعور ومقطوع اليد الواحدة والرجل  
الواحدة او مقطوع احدي اليدين واحدي الرجلين من خلاف  
سبعة عشر من العيوب يمنع التكفير المجنون والزمن والمعتد  
ومقطوع الابرأمين واشل اليدين والرجلين والاخرس والاغمي  
والاحدب والمرند ومقطوع اليدين والرجلين ومن هو في  
شرف الموت والمدبر وام الولد والمكاتب ان كان قد ادى شيئا  
من كتابته والمشارك ثلثة من الكفارات يجوز اعتاق الرقية  
الكافرة كفارة الفطر وكفارة الظهار وكفارة اليمين ولا يجوز  
في كفارة القتل والله اعلم **باب الابدال** ومدة ابدال المرأة  
اربعة اشهر كان زوجها حرا او عبدا ومدة ابدال الامة شهر ان  
كان زوجها حرا او عبدا سبعة ايمان يصير الرجل بها مولى  
قوله والله لا اقربك اربعة اشهر وبالطلاق لا اقربك اربعة  
اشهر والعناق لا اقربك اشهر وبالعرة لا اقربك اربعة اشهر

اربعة

وبالح لا اقربك اربعة اشهر وبالصدقة لا اقربك اربعة اشهر  
وبالصيام لا اقربك اربعة اشهر فان قرنها كفر عن يمينه بكفارة اليمين  
وعن يمينه بالطلاق والعناق وغيرها الزمة ما حلف به اربعة ايمان  
لا يصير الرجل بها مولى اذ احلف لا يقر بها بفرد وفي هذه اليت  
او في هذه الدار ستة الفا يصير الرجل بها مولى قوله والله لا اقرب  
بك والله لا اظنك والله لا اجامعك والله لا اغشاك والله  
اباضعك والله لا اغتسل منك من جنبه اربعة الفا لا يصير  
الرجل بها مولى الا ان يريد به الايلاء قوله والله لا ادنوك والله  
لا اطوف بك والله لا ادخل عليك والله لا اجمع راسي ورأسك  
في لحاف واحد وان قال لها في مجلس واحد ثلث مرات والله لا اقرب  
بك اربعة اشهر وقرنها في المدة يلزمه تلك كفارات فان لم يقر بها  
حتى مضت المدة يقع طلاقه واحدة باينة في قول الحنفية وانه يوسف  
وقال محمد يقع ثلثا وان اتي منها ثم طلقها ثلثا ثم عادت اليه بعد  
زوج يرتفع حكم الايلاء حتى لو لم يقر بها حتى مضت المدة لا تطلق  
ولكن لو قرنها في المدة يلزمه الكفارة وكفارة الايلاء واليمين سواء  
وان كان اليمين على الابد والطلاق ولم يوقت فكل مدة يقع طلاقه  
باينة ان كان تزوجها عقيب كل مدة ولم يقر بها وان عادت اليه بعد

واقرن اربعة اشهر لا اقربك  
او حلف

حدة

حدة



زوج آخر ولم يقرها حتى مضت المدة لا تطلق بهذا الايلاء ولكن  
 اليمين باقية ان قر بها كفر عن عيने قوله انت على حرام على خمسة  
 اوجه ان اراد به اليمين كان يمينا وان اراد به الظاهر كان  
 ظهرا وان اراد به الطلاق كان طلاقا باينا الا ان يتوهم به  
 الثلث وان اراد به الكذب فهو كما اراد وان اراد به التحريم كان  
 يمينا ويكون ايلاء في قوله **باب اللعان** وسبب  
 وجوب اللعان ان يقول لامرأة يارانية او قال هذا الولد ليس  
 مني فان سكنت ولم يرتفع الامر الى الحاكم كان افضل وان رفعت اليه  
 وانكر الزوج القذف لا يستخلف ولكنها تشهد شاهدين  
 فان اقامت شاهدين او اقره الرجل وقالت صدقت يقال  
 للرجل حجة يقول لا شهد بالله في امر الصادقين يقولها اربع مرات  
 ثم يقول خامسا ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيمارى بها  
 من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم يقام المرأة فان اقرت فقالت  
 هو صادق وزنيته فاقرت كذلك في اربعة مجالس ترجم هي وان  
 قالت مني كاذب فيمارى به يقول اربع مرات اشهد بالله الله لم  
الكاذبين فيمارى به من الزنا ويقول خامسا ان غضب الله  
 عليه ان كان من الصادقين فيمارى به من الزنا فان التنافر

في رجل  
 جلد ثمانين جلدة ولا تقبل شهادته  
 وان اقره الرجل

الحاكم بينهما وكانت تلك الفرقة تطليقة باينة ولا تخل لزوجها الا بربعة  
 اشياء عند ائ حنيفة ومحمد ان يكذب نفسه فيجلد ثمانين جلدة او يقذف  
 غيرها فيجلد ثمانين او تقذف هي رجلا فيجلد ثمانين جلدة او زنت  
 هي جلدت مائة جلدة في محل الملاعة لزوجها وقال ابو يوسف وقر  
 المتلمان لا يجتمعان ابدا وان امتنع الزوج من اللعان حبسه  
 الحاكم حتى يكذب نفسه فيجلد ثمانين جلدة وان امتنعت المرأة حبسها  
 الحاكم حتى تلدع او تصدق الزوج فاذا تلدا عنان في التماض نسبة والحقة  
 بامه ثلاثة مواضع يصح نفيه الولد ويلدع من يبقى نفي عقيب الولادة  
 او في الحال التي تقبل النفيه او في الحال التي يتبع آله الولادة اربعة اشياء  
 لا تجب اللعان اذا نذرها والولد في البطن او كان الولد خرج ميتا  
 او ولدت حيا ثم مات او اسقطت سقطا يبين خلقه وان لم  
 يبين خلقه لا تصير نفساء ولكنها تضع الصلوة ايام حيضها ما  
 بينها وبين عشرة ايام وان استمر بها الدم اكثر من ذلك فهي استحاضة  
 وانها لا يجب اللعان اذا كان الولد في البطن ان قال ليس حاكم مني  
 فاما اذا قال زنيته وهذا الحمل من الزنا يلدع ولكنه لا يحكم بانتفاء  
 الحمل ولو ولدت ولدين في بطن واحد ففي الاول واعترف بالثاني  
 ثبت نسبه ما ويلدع ستة نفر من الزوجين لا لعان بينهم ولا حد



اذا كان الزوج صبيا او مجنونا او كافرا او اخرسا او مسكنا او امرأة يهودية  
او نصرانية او حرلة او امرأة امه او مدبرة او مكاتبه او ام ولد او عبدا او امرأة  
يهودية او نصرانية او حرلة او امرأة محدودة في القذف في هذه المسئلة  
كلها اذا قال يا زانية لا يجب حده ولا لعان ولكنه يعزى في البالغ والعنوة  
والناطف والمسلم اثنان يلزمهما حد القذف لمرأة المحدودة في القذف  
فاذا قذفها زوج ايلزمه ثمانون سوطا او العبد اذا قذف زوجته  
الحر المسلمة يلزمه ربعون سوطا والاعمى والفاسق اذا قذف زوجته  
تلاعتا وان قذف اربع نسوة تلاغى كل واحدة مهن كما ذكرنا في الواحدة  
ومني اقام الزوج شاهدين على اقرارهما بالزنا يندرئ اللعان ولم يجد  
المرأة **باب الرضاع** المحرمات بالرضاع اثني عشر الام والجدة من  
قبل الام والاب وان علت والبنت وبنت الولد وان سفلت و  
بنت المرأة اذا ارضعت من ابنه او من ابن غير والاخت وبنت  
الاخت والعمة والخالة وامرأة الابن وامرأة الاب سواء كان هذه  
القرابات من جهة النسب او من جهة الرضاع واخت ابنته من الرضاع  
يجوز ان يتزوجها وكل صبيتين اذا اجتمعا على ثدي واحد لا يجوز ان  
يتزوجها والتقدير في جهة حرمة الرضاع ثلثون شهرا عند حنفية  
وعند ابي حنيفة ومحمد وستتان وعند زفر ثلث سنين وعند الحسن البصري

اربع سنين

اربع سنين وعند بشر جميع العم ثمانية اشياء يقع بها التحريم اذا اوج  
في خلق الصبي واسقط او حلب من ابن امرأة فانت المرأة ثم شرب  
الصبي او حلب بعد موتها فشره الصبي واختلط الماء باللبن غالب  
او اختلط بالطعام وكان غالب او حلب لبن امرأتين واختلط  
فشره الصبي يقع الرضاع بينهما عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد بن يعقوب الغالب منهما وان كانا سواء ثبت الرضاع منهما وان نزل  
للبكر لبن فارضعت صبيا تعلق به التحريم وان نزل للرجل لبن  
فارضع صبيا لم يعلق به التحريم رجل تزوج برضيعتين فارضعتها  
امرأة حرمتا عليه وان تزوج بثلاث نسوة فارضعت امرأتين  
حرمت الاولى والثانية دون الثالثة فارضعتها وان ارضعت  
جميعا حرمن جميعا وان تزوج بكبيرة ورضيعتين فارضعتها الكبيرة  
مرتبا فالكبيرة التي ارضعت الصغيرة الاولى حرمتا عليه والصغيرة  
الاخيرة لا يحرم ان لم يدخل بالكبيرة ولا مهر للكبيرة والصغيرة نصف  
المهر ويجمع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعدت الفساده ولا يدخل  
له هذه الكبيرة ابدا وان تطلق الصغيرة التي لم يحرم وتزوج بالصغيرة  
التي حرمت عليه جاز ان لم يكن دخل بالكبيرة وان كان دخل بها حرمن  
جميعا والكبيرة مهر كامل ولكل واحدة من الصغيرتين نصف المهر



ولا يحل له الكل ابد رجل تزوج صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة  
 الصغيرة حرمتا والكبيرة مكرامة ان دخل بها ولا شيء لها من المهر  
 ان لم يكن دخل بها وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج به عليها  
 ان كانت تعدت الفساده وان لم يكن دخل بها جاز نكاح الصغيرة  
 ولا يجوز نكاح الكبيرة ابد وان ارضعت اخت الكبيرة حرمتا ايضا  
 وحكم المهر كما ذكرنا ويجوز نكاح الكبيرة ان دخل بها ولم يدخل بها  
 ولا يجوز نكاح الصغيرة لم تنفخ الكبيرة من العدة ان كانت مدخولة  
 وكذلك لو تزوج بصغيرتين فارضعتها ام احدهما رجل ثلث  
 نسوة كبيرتين وامرأة صغيرة فارضعتها واحدة منهما حرمتا  
 عليه وان ارضعتها امرأتان ايضا حرمت جميعا ولا يجوز له ايضا  
 نكاح النسوة فاما نكاح الصغيرة ان كان دخل بواحدة منه  
 حرمت الصغيرة ايضا ابد وان لم يكن دخل بواحدة منه  
 حل له الصغيرة امرأتان احدهما لبنات والاخرى بنون فاما  
 فارضعت ام البنات ابنا لها لا يجوز لذلك الابن ان يتزوجها  
 ولا بناتها ولا تحرم هي وبناتها على اخواته وان ارضعت ام البنات  
 بناتها حرمت تلك البنات على جميع بناتها وان اخواتها فان ارضعت  
 ام البنات ابنا لها فارضعت ام البنات بناتها لا يجوز لذلك الابن

انما نكاحها  
 امرأتان

ان

ان يتزوج البنات كلهن ولا امهن ويجل لكل لاختوته الا التي  
 مرضعت من ام البنات رجل تزوج بامرأة فقالت امرأة انا ارضعتها وهي  
 على اربعة اوجه صدقها الزوجان او كذبها الزوج وصدقها المرأة  
 او صدقها الزوج وكذبها المرأة اما اذا صدقها ارفع النكاح بينهما  
 ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بها فاما اذا كان رجلان بها فلها مهر المثل  
 وان كذباها لا يرفع النكاح ولكن ينظر ان كان الشراعية انما صادقة  
 في اخبارها تفارقها احتياطا وان كان الشراعية انها كاذبة في اخبارها  
 مسكها وان صدقها الزوج يبقى النكاح ولكن للمرأة ان يستخلف الزوج  
 ما تعلم انه اختك من الرضاع ان تكل فرق بينهما وان حلف فهي امرأة  
 وان صدقها الزوج ايضا لا يرفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في  
 حق المهر ان كانت مدخولة يلزمه مكرامه وان كانت غير مدخولة يلزمه  
 نصف المهر الاب والابن لكل واحد منهما امرأتان صغيرة وكبيرة فان  
 ارضعت امرأة كل واحد منهما صغيرة الاخر حرمت بنتاها الصغيرتان  
 على زوجيهما وان كان اللبن من غيرهما الاحرمان وان كان لبن امرأة  
 الاب من الاب ولبن امرأة الابن من غيره تحرم الصغيرة على الابن  
 لبن امرأة الابن من الابن ولبن امرأة الاب من غيره تحرم الصغيرة على الاب  
 فان كان مكان الابن والاب اخوان والمسئلة تحالها حرمت الصغيرة

صدقها  
 او كذبها

ن



على زوجها لا نصير من زوجا بنت الاخ وان كان ابن احديهما من زوجها  
 وابن الاخرى من غير زوجها يحرم نكاح الصغيرة التي نثرت من ابن زوجها  
 الاخرى وان كان ابن اخ وعم والمثله حالها يبق النكاح امرأة ابن الاخ  
 لانها نصير بنت عمه ويجوز نكاح بنت العم من النسب فيجوز زمر الرضاع  
 ويرفع نكاح العم لانها صارت بنت لابن اخيه ولا يجوز نكاح ابن  
 الاخ وان كانا ابني عم يبق نكاحهما على حاله **قوله العتق** عشرون  
 لفظا يوجب العتق من الصريح والكناية قوله العتقه انت حر انت عتيق  
 انت حرر وقد حررتك اعتقتك ما انت الا حرا عتيق يا مولاي  
 هذا ولدي وهذا مولاي وهذا ابني وهذا ابني وقال لامته هذه ابني  
 لا سبيل لي عليك لا املكك لي عليك خرجت من ملكي ونوي به العتق هذه  
 الالفاظ الثلاثة وهبت لك نفسك وقال لجدك انت حر يوم ما وانت حر  
 ساعة وانت حر من هذا الفعل انت حر على ابني بالخيار ثلثة ايام عتق  
 في الحال عشرة الفاظ لا يوجب العتق قوله انت حر ان شاء الله تعالى او قال  
 بابني او قال لامته يا بنية او قال يا ابني وهذا ابني لا في رواية عن محمد  
 في قوله انت على مثل ولدي اذا لم يبنو العتق وقوله انت مثل لولا سلطان  
 عليك لا يعتق وان نوي العتق وكذلك سائر كنيات الطلاق عشرة  
 اعضاء اذا اضاف العتق اليها لا يعتق وقد ذكرنا في كتاب الطلاق



ثلثة اعتاق لا ينفذ في الحال ولا في المال رجل باع عبدا يباعا فاسدا و  
 سلم اليه ثم اعتقه لا ينفذ ولو فسخ العقد ورد العبد على الباع لا ينفذ ايضا  
 رجل تزوج امرأة على عبد وسلم اليها ثم طلقها قبل الدخول ثم اعتقه الزوج  
 لا ينفذ ولو قضى له بنصفه لم ينفذ ايضا كما تبعت عبد لا ينفذ  
 ولو اوتي بدلا للكتابة لا ينفذ ايضا سبعة اعتاق ينفذ في المال ولا ينفذ  
 في الحال رجل مات وترك عبدا وعليه دين محيط بربقته فاعتقه الوارث  
 لا ينفذ فان بيع في الدين بطل عتقه وان ابراه الغمراء الميت من الدين  
 او تبرع اجنبي بقضاء دينه ينفذ عتقه رجل اوصى لرجل بعبد  
 وهو يخرج من ثلث ماله فان الموصي والموصى لا يبايع فاعتقه الوارث  
 لا ينفذ فان قبل الموصى الوصية بطل عتقه وان ردها نفذ رجل  
 اوصى لعبد لرجل وعلى الميت دين محيط بربقته فاعتقه الموصى له  
 فان بيع في الدين بطل عتقه وان ابراه الغمير عن الدين نفذ رجل  
 باع احد هذين العبدين على ان ياخذ ايهما شاء بشئ معلوم فاعتق  
 المشتري ايهما كان لونه الثمن ولو اعتق الباع احدهما بعينه لا ينفذ  
 وان اعتق المشتري هذا العبد بطل عتقه وان اجتمع عبدا آخر نفذ  
 عتقه مرقدا اعتق عبد الميمون فان اسلم جاز فان مات على رده بطل  
 العقد وان لم يميت ولكنه لم يرد الرب وقضى القاضي لمجوده وقسم

غرماء الميت



بين ورثته فان رجع بعد ذلك مسلما ثم ملك العبد بوجه من الوجوه  
نفذ عتقه رجل ادعى عبدا في يد رجل فضمن رجل نفس العبد منه للمدعي  
بغير ايم المدعي عليه وابتاع العبد ففرض القاضي بالقيمة ثم اعتقه الكفيل  
او المدعي عليه نظرا في ذلك فان كان المعتق هو الذي ادعى قيمة المدعي  
نفذ عتقه وان اذاه غيره بطل في خمسة من المواضع لا يضمن المعتق  
لشريكه رجل باع نصف العبد من قريب العبد يسع العبد للشريك ولا يضمن  
على القريب في قولنا حنيفة وكذلك رجلان اشترى باقرب احدهما عتق  
نصيبه ولا ضمان عليه وكذلك اذ اوفاه يسع للشريك وكذلك عبد  
بين اثنين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالحق يسع العبد لكل  
واحد منهما في نصيبه موسرين كانا او معسرين ولا ضمان عليهما عند  
انه حنيفة بشرى العبد نفسه من مولا هذه المسئلة على ثلاثة اوجه  
رجل امر عبدا ان يشتري نفسه من مولا فقال العبد لمولا وان قال  
بعتي نفسي لنفسي فباعه عتق العبد ويلزمه الثمن والولا لمولا وان  
قال بعتي نفسي لفلان فباعه فالعبد لفلان ويلزمه الثمن ولا يعتق  
وان قال بعتي نفسي فباعه نفسه عتق العبد وولاؤه لمولا العتق  
على خمسة عشر وجها عتق نذر وعتق قربة وعتق فدية وعتق كفارة  
وعتق كتابة وعتق تدبير وعتق استيلاء وعتق عبد مشترك اعتق احدهما

وعتق اسلام بان دخل عید من عبيد اهل الحرب الياسملا او ام ولد  
او مديهم او مكاتبهم وام ولد المرتد ومديهم اذا قتل على رقبته  
او لحق بدار الحرب والولا في هذا الاشياء كلها للعتق الا في ستة  
اعبد وهو عبد الحرب ومديهم ومكاتبه وام ولد وام ولد المرتد  
ومديهم فولاؤهم لورثة من المسلمين وملك الرجل من ام ولد  
اربعة اشياء الوطن والاستخدام والاجارة والتزويج ولا يملك  
بيعها وتلكها بوجه من الوجوه واقل ولد حداث السرية يحتاج  
الى اقرار المولى واما الولد الثاني لا يحتاج الى اقراره وينقي نفسه  
فان كانت الجارية بين رجلين فخارت بولد فادعا احدهما ثبت  
نسبه وصارت ام ولد ويلزمه عقرها ونصف قيمتها ولا  
يلزمه شيء من قيمة ولدها وان ادعيها معاصرت ام ولد لها  
وعلى كل واحدة منهما نصف العقر ويصير بالاعلى فصا صا وتوث  
من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث اب  
واحد سبعة الفاظ يصير بها العبد مدبرا مطلقا ولا يجوز  
بيعه قوله انت مدبرا او دبرتك انت حر بعد موته انت حر  
عند موته ان مت فانت حر خمسة الفاظ يصير بها العبد مدبرا  
مقيدا ويجوز بيعه قوله ان مت من سفري هذا فانت حر



ان مت من مرضي غدا فانت حر انت حر قبل موته شهر انت  
حر قبل موت فلان بشر ان مات تلك نفخ جواز كتابتهم  
الاب والجد مكان عبد اليتيم والمكانت عبد تلك نفخ جواز كتابتهم  
العبد لما ذون والمضارب وشريك الضمان رجل قال لعبد  
اذا اديت الى الفافانت حر لا يقتصر على المجلس وحاله كما حال  
المكانت الا في سبعة اشياء احدها يجوز للمولى بيعه ولا يجوز للمولى  
بيع المكانت فان باعه ثم رجع اليه بوجه من الوجوه لا يجب  
المولى على قبول المال ولكنه لو قبل عتق والثاني لو مات المولى  
فاذي الى الوارث لم يعتق والمكانت لو ادي الى المال الى الورثة  
عتق والثالث بموت المولى ينفسخ ذلك الشرط ولا ينفسخ  
عتق الكتابة والرابع لو ادي الى المولى وفضل شيء فالفضل  
لمولاه وفي المكانت الفضل والخامس لا يملك المولى مكانت بالمال  
في المكانت تلك وانه لا يتعلق استحقاق الكسبه والسرقة الى اولاده  
وفي المكانت يتعلق بالاستحقاق وانه لو صالح على اقل منه  
فاذي لا يعتق والمكانت يعتق اذا ادى ما صالح عليه ولو ابراءه  
لا يعتق والمكانت يعتق ولو تبرع عليه انسان لا يعتق وفي  
المكانت يعتق واجمعوا انه لو قال ان اديت الى الفافا يقتصر

مكانت

كتاب

على

على المجلس احد عشر شيئا يستفيد به المكانت بعقد الكتابة البيع  
والشرار والخط سب البيع والشراء والشركة والمضاربة والاجارة  
والكتابة والاعادة والهبة شي يسير واتخاذ الضيافة والمسافر  
احد عشر شيئا لا يملك المكانت المحاباة في البيع والشراء عند ما  
وعند في حنفية يملك المحاباة والعتق بعوض وبغير عوض والقرض  
والهبة بعوض وبغيره والوصية والصدقة والكفاكة والعفو  
والاقتصاص اذا قل عبد او امته والتزويج ولا تزويج الابن  
ولا البنت لا امته ومكانته فانه يملك تكا حهما ولا يصح تكا ح المكانت  
بشئين ان يكاتبه على عبد غيره او يكاتبه على قيمة نفسه ولم  
يفرق مقدارها ويرد المكانت الى الرق بشئين اثنين بقضاء القاضي  
بجزة ويجلول نجم واحد عند في حنفية ومحمد وقال ابو يوسف  
ما لم يتو الى عليه بخان لا يرد الى الرق اثنان ينعان فسخ الكتابة  
بعد موته اذ امان وترك ما لا وفي كتابته وترك ولو ولد في الكتا  
يسعى على خوم ابنه وان كان الولد موسرا يسعى على خوم ابيه  
ولكنه يؤدي بدل الكتابة حاله او يرد الى الرق **باب الولاء**  
الولاء على ضربين ولاد عتاقه وولاء مولاة فاما ولاد العتاقه  
للمعتق ان لم يكن له عصبة من جهة النسب وولاء ولد الجارية لمولاه



اذا كان زوجها عبدا فان اعتق الاب يوم من الايام جزوا  
 الولد الى مواله نفسه فاما ولاد المولاة ان يسم على يد رجل او اسم  
 على يد غيره ولكنه والي على ان يرثه ويعقل عنه فولأوه صحيح  
 فان مات ولا وارث له فماله لمن والاه وله ان ينقل بولائه الى غيره  
 ما لم يعقل عنه فان عقل عنه لم يكن له ان يحول بولائه الى غيره وما  
 ولد له فهو مولى للذي والاه ابوه فان اسلم ابن كبير على يد آخر  
 ووالاه جاز وان اسلم ولكنه لم يوال احداه فولأوه من قولي ليس  
 لمولي العتاقة ان يوالي احد **كتاب الايمان** الايمان على ثلاثة  
 اوجه يمين يعقودة وهي التي على المستقبل وعين الغور وهي في الما  
 فعلية في ذلك التوبة والاستغفار دون الكفارة من عظم الذنب  
 وعين اللغو وهي في الماضي والمستقبل فاما الماضي ان يحلف على شيء  
 بحسبه كذلك واما في المستقبل ما يجري على السنة الناس في صل  
 كلامهم لا والله بلي بالله ستة واربعون لفظا يكون يمينا وهو قوله  
 الله والله بالله ثلثة الرحمن الرحيم وعزة الله وقدره الله وجلال الله  
 وعظم الله وكبرياء الله وما اشهد ذلك من الصفات الذاتية او قال  
 لعمر الله والله اقسم بالله او احلف بالله اشهد واشهد بالله اغنم  
 او غنم بالله على العهد وعهد الله وذمه الله وميثاقه على تذر

او نذر الله

او نذر الله او يهودي او نصراني او مجوسي او كافرا ويرث من الاسلام  
 او قال هو يرث من المصحف او يرث من الاسلام والمسلمين او هو يرث  
 من الله او من رسول الله ولو قال ان قلت كن افعلي حجة او عمرة  
 او صوم او صلوة او صدقة او عتق ففعل لزمه في ذلك الكفارة ثلث  
 وعشرون لفظا لا يكون يمينا قوله وعلم الله ورحمة الله وغضب الله  
 وسخط الله ولعنه الله وسلطان الله ووجه الله وحق الله قال  
 ابو يوسف وحق الله ووجه الله وحق النبي وحق القرآن وحق الاسلام و  
 حق رسول الله وحق الكعبة وبیت الله وقال هو زان او شارب الخمر  
 ثم الربوا او اكل الميتة او تارك الصلوة ان فعل كذا عشرة شيا يتعلق  
 اليمين بعينه ويحنت فيه ولا يتغير الحكم بتغيره اذا حلف لا يكلم بوجه  
 فلان فطلقها فلان ثم كلمها او حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فبالله  
 ثم كلمه او حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما صار شيخا او حلف لا يكلم  
 فلانا فكله فهو نائم او حلف لا يدخل دار فلان فدخل الدار وهو فيها  
 باجارة او عارية او كان وقفا او حلف ان لا ياكل الخم فاتي الخمر حنت  
 او حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه او حلف لا ياكل رطبا فاكل  
 برامه ثبا او حلف لا اشرب ماء رجلة فشرب منها باذنه او حلف على نعل

اكل



لا يلبسه فقطع شركه وشركه بغيره ثم لبسه وحلف لا يدخل هذا القنطاط  
من مخرج في موضع فيقتل منه ففرب في موضع آخر فدخله وكذلك  
العقبه القبة والعيدان وحلف لا يشرب بسيد الزبيب ففرب بسيد المشمش  
وحلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانه فلبس من غزلها وغزل اخري معها وحلف  
ان لا يلبس من غزلها ثوبا فلبس كساء من غزلها وغزل اخري معها وحلف  
ان لا يلبس من نج فلان فلبس ثوبا من نسجه ونسج آخر كان معه  
وحلف لا يصلح بصلوة فلان فدخل في الصلوة واحداث وقدمه في اول  
الصلوة وكذلك لو ادرك معه ركعة وصلى ما بقي ثلثون شيئا يتعلق الحكم  
بعينها ويتغير الحكم بتغيرها حتى لا يحسن في عينه رجل حلف لا يدخل  
دار فلان فانهدمت فحملت بسنانا او حماما او حائونا او مسجدا  
فدخلها وحلف لا يدخل دار فلان لا يجتازا او عابر سبيل فدخلها  
ليعتبر بها ثم بدله فاقام وحلف لا ياكل فاكهة فاكل عنب او رطب او  
رمثا او حلف لا يدخل الدار مادام فلان فيها فخرج باهله ثم عاد اليها  
فدخلها الحالف وحلف لا ياكل التمن فجعله خبيصا فاكل لا يحسن  
الا انه يرى لونه ويوجد طعمه وحلف لا ياكل هذا التمر فجعله عصية او  
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده الماذون له في التجارة لا يحسن

عندنا

عندنا في حنيفة وانك يوسف وحلف ان لا يشرب من هذا الكوز  
فصبت ما فيه من كوز آخر فشربه وحلف ان لا يشرب من دجلة فشرب  
منها باناء عندنا في حنيفة لا يحسن وحلف لا ياكل بسر فاكله رطب  
او حلف ان لا ياكل لحما فاكل سمكا وحلف لا ياكل من هذه الخنطة فاكل  
من حبزها وحلف لا يشترى قميصا فاشترى مقطعا غير مخطط  
او حلف لا يسكن هذه الدار فاشقوه فيها اياما او كان لا يستطيع  
الخروج من هذه الدار لا بطرح نفسه من الحائط او حلف وقال  
وان الله لا املك مادام ابواك حيتين فان احدهما تم كليمه او حلف  
لا يكتم فلانا ففتح عليه وهو في الصلوة وحلف لا يكلم فقرأ  
في الصلوة وحلف لا يؤتم احدا فافتح لنفسه فجاء قوم واقتذابه  
وكذلك لو اتمهم في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة او قال العبد ان  
طليت ركعة فانت حر فصل ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلى ركعتين عتق  
بالركعة الاولى او قال الرجل لا اخرج حتى اريد نفسي فاره نفسه  
من مكان بعيد فعرفه فلان اقرئه من فوق حائط او من سطح وقال  
يا فلان وهو لا يصل اليه لا يحسن او قال لا امراته ان اعتق مملوكا  
بالف فانت طالق فاشترى مملوك بالف ليساوي ما به واعتقه او حلف  
لا يخرج امراته الا باذنه فقيل له ما تاذن لها بان يخرج فقال من يمنعها



لا يكون اذنا وحلف لا ينظر الى فلان فراه في مرة او لا يشتري  
صوفافا تشتري شانا وحلف لا يشتري وهما فاشترى زينا او هين  
البرز والمزوع والاكارع لا يحنت ولو حلف لا يسم الشفعة فكنت  
حتى بطلت شفعته خمسة عشر شيئا يحنت في يمينه رجل لا يدخل  
دار فلان وحلف لا يأكل طعام فلان او حلف لا يلبس ثوب فلان  
او حلف لا يركب ابنة فلان فاشترى فلان بعد يمينه او حلف  
لا يكلم فلانا الا باذنه فاذا لم يعلم بالاذن حتى كره او قال لامرأته  
لا تخرجي من الدار الا باذني فخرجت مرة باذنه ومرة بغير اذنه حنت  
في يمينه ولا بد من الاذن في كل مرة او حلف لا يشتم رجلا فاشتم النرجس  
او الشاسفرم او شتم وردا يحنت في يمينه ولو حلف لا يشتم طبيا فاتي  
طبيب شتم حنت قال لامرأته ان مشطت احدا فانت طالق فجاءت  
امراة فشرحت راسها وعقدت شعرها وظفيرةا حنت في يمينه  
او قال لا يكلم فلانا ففعله القران في غير الصلوة او حلف لا يكلمه اليوم  
وغدا فكله في اليوم او من الغدا وحلف لا يكلم امرأته فجاءت لتأكل معه  
فقال الزوج هات يريدي به نهيا او حلف لا يدهن فادهن بالزيت  
او حلف لا يعتق مكاتب عبدا وقبض مال الكناينة عشرة اشياء اذا حلف  
ان لا يفعل فامر غير ففعله يحنت رجل حلف ان لا يزوج او لا يتق

او لا يطلق او لا يهب او لا يقضي دينه او لا يهدم البناء او لا يضرب او لا يدح  
او لا يحذو لغرف في هذه الافعال العشرة ان كان الحالف ممن يلي هذه الافعال  
بنفسه وامر غيره ففعل لا يحنت وان كان لا يلي نفسه وامر غيره ففعل  
حنت في يمينه ثمانية اشياء اذا حلف ان لا يفعل فامر غيره ففعل لا يحنت  
رجل حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر ولا يستاجر ولا يخاصم ولا يصالح  
ولا يلبس من ثوب فلان فامر غيره ففعله هذا ان كان الحالف ممن يلي  
هذه الافعال بنفسه واما اذا كان ممن يولي غيره يحنت فيه اذا حلف  
ان لا يأكل من لحم هذا الشاة لا يحنت في اكل اربعة منها وهو الخم والالبه  
والدماغ وشحم البطن ويحنت في اكل سبعة وهو الفؤاد والكبد والكلى  
والويه والكركش والامعاء وشحم الظهر رجل حلف لا يدخل بيتا لا يحنت  
في ثمانية اشياء الحمام والكعبة والمسجد الحرام وسائر المساجد وهدية  
الدار والظلة والبيعة والكنيسة واما بيت الشعر فان كان بدويا يحنت  
وان كان بلديا لا يحنت اذا حلف ان لا يفعل كذا فانت المحلوف عليه  
سقطت اليمين الا في اربعة اشياء اذا حلف ان لا يفعل او لا  
يكسوه او لا يحمل او لا يوهبه فهو على الحيوة وما سوي ذلك فهو  
على الحيوة اذا حلف ان لا يفعل مع فلان شيئا يحنت بعقد اربعة  
اشياء وان لم يقبل المحلوف به وهو القرض والهبة والصدقة والعارية



نثره  
رجل حلف ان لا يأكل من كسب فلان يحنت خمسة اشياء ان يأكلها  
فلان او وهب له او وصي له او اخذ جرة نفسه او اكل مما ورثه الخالف  
من فلان فهو كسب لا اولى حتى يحدث فيه كسب اخر ولا يحنت بخصمتين  
بان ورث فلان طعاما فباعه منه فاكله الخالف او وهب المحلوف عليه  
الطعام للخالف وسلم فاكل لم يحنت رجل حلف ان لا يأكل من طعام فلان  
يحنت باربعة اشياء بالخل والكافور والملح والديس ولو كان المحلوف  
عليه صانع الطعام فاشترى الخالف منه فاكله حنت رجل حلف لا يأكل  
طعاما فاضطر الى اكل الميتة فاكلها عند الضرورة يحنت لانها لا تخل  
الا انه لا يأنثم لكان الضرورة وان غصب خبزا او لحما فاكله يحنت  
في يمينه وان باعها بشئ فاكله لا يحنت وان اشترى بهاء وضيا  
ثم باع العروض واشترى بالنقش طعاما فاكله لم يحنت والاكل ثلثة اوقات  
بين كل وقت يتداليه الغد من اول النهار الى زوال الشمس ووقت العشاء  
من زوال الشمس الى نصف الليل ووقت السجود من بعد نصف الليل  
الى طلوع الفجر رجل حلف لا يقض حق من فلان اليوم لا يحنت اذا قبضه  
من متبرع او من كفيل او قبض من وكيله الذي قد كان وكلمه قبل اليمين  
او قبض من المختار عليه الذي حال عليه قبل اليمين او اخذ به رهنا  
هلك الرهن في يده او حط عنه البعض واخذ البعض واشترى به شئ

بيعا

بيعا فاسدا وقبضه اذا اشترى شيئا بالخيار او قبضه من الغدر  
او استهلك عليه مكيلا او موزونا واشترى منه شيئا بيعا فاسدا  
قبضه ولم تكن قيمته وفاء بالحق ولو قبضه من خمسة نفر حنت اذا قبضه  
من وكيل المطلوب ومن المختار عليه بعد اليمين واشترى شيئا بيعا  
فاسدا وقبضه وفي قيمته وفاء بالحق وان استهلك واحرقه قبل القبض  
والغصب لم يحنت **باب كفارة اليمين** المكفر بخير بين ثلثة اشياء ان  
شاء اعتق رقبة فحق منه وان شاء اطعم عشرة مساكين كل مسكين نصف  
صاع من بزا او صاعا من شعير او صاعا من تمر وان شاء غداهم وعشاهم  
وان شاء كسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبا سابغا او قيصا او ملحفه  
او ازارا او سراويل او عمامة سابغة عندا في حنيفة وروي في الاما  
عن ابي يوسف لا يجوز الأزار والقيص ولا يجوز العامة والقلنسوة  
والسراويل وروي عن ابي يوسف رواية اخرى انه قال لكل مسكين  
قيص وسراويل او ازار او رداء وروي عن ابي محمد انه قال كسا الكل  
مسكين ما يستعونه ويجوز فيه الصلوة ولا يجوز صرف الكفارة الى  
خمسة اشياء الى الكفان الموقى وبناء المسجد والقنطرة والحج والعمرة  
والجهاد ولا يجوز دفع هذه الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه  
وهم اربعة عشر نفرا فذكرناهم في كتاب الزكاة احدى وعشرون رقبة



لا يجوز عتقها في الكفارة المدبر و أم الولد والكاتب ان ادعى شيئا من  
بدل الكتابة والعبد المشترك والزمن والمقد والآخر والاعى والترتد  
والخنثى والاحدب واشل اليدين والرجلين ومقطوع الابهامين  
او ثلثة اصابع من كل يد وعند خلل الدم وقد قضى بديه ثم عفى عنه  
وكذلك المرتد وان سلم بعد ذلك او عبد ابيض العينين ثم ارجع اليها  
او اعتق عبد على مال من كفارة ثم ابراه عن المال فاستغاه الورثة  
في شيء من قيمته او عبد امريضا كان في حد الموت فان كان يترجى  
ويخاف جاز سبعة من الرقاب يجوز عتقها في كفارة اليدين الاثنتي عشرة  
والعبد الكافر والاعمى والامم ومقطوع اليد الواحدة والرجل من  
خلاف والعبد المديون اذا اختار الغناء سعاية العبد والعبد المرحوم  
ثم يبيع العبد ويرجع به على المولى **كتاب البيع** البيع ثلثة بيع صحيح  
وهو المعروف بين الناس وبيع فاسد لدخول الجهالة والشرط فيه وبيع  
باطل لدخول الحرام فيه واما البيع الصحيح فليكن بنفس العقد واما البيع  
الفاسد فليكن بالقبض واما الباطل فليكن بحال الشرط الجائز ثلثة  
الاجل المعلوم والخيار المعلوم وهو ثلثة ايام واشتراط الصحاح و  
المكسرة في الثمن الشرط المفسد للبيع اربعة اشتراط المنفعة للبائع  
واشتراط المنفعة للمتبع واشتراط المنفعة للبيع اذا كان عبدا وامة

والشرط

والشرط في العقد فاما اشتراط المنفعة للبائع ان يبيعه على ان يقضه  
المشتري شيئا او يهب منه شيئا او يبيع منه شيئا او يهدي له هدية او على  
ان يئمه الى رأس الشهر او على ان يستخدمه البائع شهرا او كان دارا على  
ان يسكنها واما الشرط للمتبع كما ذكرنا واما الشرط للبيع على ان  
يبيعه او لا يستخدمه او لا يجامعها او على ان يدبرها او يستولدها  
او يكتبها او يعتقها او كانت دابة اشتراها على ان لا يبيعها من فلان  
او يبيعها من فلان واما النقط في العقدان يشترط خيارا ربعا ايام  
او اكثر او شرط خيار مجرولا او جلا لا مجرولا او فرا او خنزيرا او لم يستثن  
شرط الخيار يسقط باثني وعشرين شيئا ويلزم البيع ان يموت البائع  
او يموت المشتري وكان للخيار له او مات البائع او اصابه عيب  
او قبلها بشهوة او لمستها او نظر الى فرجها بالقهوة او غرسها على البيع  
او اجرها او جنى عليها او اعتقها او دبرها او سقاها شربة من دواء  
او جحرها او فصدرها او خيطا فرجية او جيتة او حلبين الدابة  
او نزعها او كان الخيار على البائع فابراه من الثمن او قال المشتري  
من الثمن لزم البيع او مكث حتى مضى الثلث ثمانية اشياء لا  
لا يسقطها خيار الشرط الانتشاد والتدهين واللين واخذ  
الشعر والاخذ من عرق الدابة وقض الحوافر ونقد الثمن وقبض المبيع



خيار الرؤية في الجارية يسقط برؤية الوجه فان راى وجهها  
او اكثر سقط الخيار وان راى ذراعها او صدرها او ذقنها او ساقها  
او بطنها لا يسقط خياره خيار الرؤية في الفرس والبغل والحمار  
يسقط برؤية عنقه او فخذيه او ساقه والصحيح ان خيار الرؤية في الفرس  
والبغل والحمار لا يبطل الا اذا راى اطراف القوائم منها ولو راى  
مقدمها ومؤخرها يبطل خياره لانه مقصور وكل عضو تمام منه  
الاثنته اعضاء الحافر والناسية والذنب ومن باع دارا واخل فيها  
بناوتها ومفاتيح اعلاقتها وان لم يسمه ومن باع دخل فيها الاشجار  
والتحيل وان لم يسمه ومن باع ارضا لا يدخل فيها الزرع ما لم يسمه  
ومن باع اسجارا فيها ثمر لا يدخل الثمر في البيع ما لم يسمه ويقال للبائع  
اقطعها وسلم المبيع الى المشتري ولا يجوز الخيار في العقود كلها اكثر  
من ثلثة ايام الا في الكفالة في قول ابي حنيفة «البيع الفاسد على اربعة  
اوجه الاكراه على البيع والجهالة في الثمن وادخال شيء من الحرام في البيع  
خوفاً والخنزير واشترط الخيار بالتوقيت والبيع الى الحصاة والذباس  
والمرجان والقطاف وقدرم الحاج وفطر اليهود وصوم النصاري  
اذا لم يعرف المتبايعان واربعة اشياء يجوز بيعها قبل القبض العقار  
والمهور وبديل الخلع وبديل الصلح من دم العمد وكل عقد وقع على

الكيل

الكيل والمودون بعينه فليس للمشتري غيره وليس للبائع منه الا في ثلثة  
اشياء الدراهم والدنانير والفلوس باعياها جاز البيع دفع دخل  
تحت القصد من له شرب من نهر ملوئ له في اصل الرقبة لا يجوز الانتقال  
عنه مقصود الى غيره الا ثلثة اشياء الارث والوصية والاستحقاق  
الخيار في البيع اربعة خيار الشرط وخيار العيب وخيار الرؤية وخيار الملك  
اما خيار الرؤية لا يثبت الا في اربعة اشياء في البيع والاجارة والقسمة  
والصلح من دعوى المال على شيء بعينه اربعة اشياء لا يجوز العقد  
عليها اذا كان موصوفاً ببيع جارية وقسمة الدار على ان يرد احداهما عبداً  
او جارية بغير عينه موصوفاً والصلح من دعوى المال على عبد بغير عينه  
واجارة شيء بعبداً بغير عينه موصوفاً خمسة اشياء لا يجوز العقد اذا كانت  
موصوفة بكتابة عبد على عبد بغير عينه موصوفاً واجارة عبد بغير عينه موصوفاً  
والصلح من دم العمد على عبد بغير عينه موصوفاً وخلع المرأة على عبد بغير  
عينه موصوفاً وتكاح امرأة على عبد بغير عينه موصوفاً والكفالة والردة  
بالعيب بعد القبض بغير رضا القاضي بريان محرم واحد الا في خصلة واحدة  
وهي الردة بالقبض لان ردة بمنزلة خيار الرؤية فلا ردة على البائع  
الاول **باب العيب** اربعة اشياء عيب في الجارية دون الفلام البخر  
والدفر والدناء وولد الزنا وكل ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار



فهو عيب ثلثة من العيوب يزول حكمها بالبلوغ والبقا والسرقه والبول  
في الفراش فان عاد وهاشي من ذلك بعد البلوغ فهو عيب لازم اثني عشر  
شيئا يمنع من البيع بالعيب يرجع بنقصان العيب منها اذا حدث في البيع  
عيب عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم به او كان ثوبا فقطعه وخاطه  
وصبغه او كان سريقا فلتسه بمن او كان عبدا فاعتقه او مات او  
هلك في يده او باعه او كانت جارية بكرا او شيئا قبلها بشهوة وانها  
بشهوة او وطئها او فات يدها او عينها بافة سماوية ثم اطلع على عيب  
بها واشترى جارية فابتقت ثم اطلع على عيب قديم ثم مات في اباقتها  
مادامت حية ثم يرجع بشي من رجل اشترى حاريتين فلم يقبضهما حتى  
وجد باحدة ما عيبا ثم قبض احداهما فان قبض العيوبه لزمناه جميعا  
وان قبض غيرها فلا يرد لها جميعا وان قبض غيرها فباعها او اقيمها  
ولكنه اعتقرها الزينة الاخرى اربعة اشياء لا ترد خيار الرؤية ولا عيب  
سبل المهر و بدل الخلع و بدل العتق و بدل الضلع من دم العبد العيوب  
التي يتراد منه الخامسون فاما بينهم خمسة واربعون عشرة منها الابن  
انه يلد الكلى في التعانق في الحلق و آثار الجروح و آثار القروح في الاظفار والاعراس  
والاقراس الواحد والاشنان والثلثة الا ان يكون بجمعة في موضع واحد  
لا يدخل في البراة والظفيرة في العنين والفرب والجرب في العين ثلثون منها

لشريك

لشريك بن عبد الله القاضي خبط الاذنين اذا انشقتا ثم خبطتا والكلفة  
والزيادة في الانسان والنقصان الا ان يكون في جارية فارسته وكشف  
والحاجم في غير موضعه والثلثة في الانسان والحفر والقروح التي يفرح  
الغم واختلاف الاسنان والشمط وتباين الزور وهو ان يكون الصدر  
مابتا على البطن واصطكاك العقبين والرقع وهو تباعد ما بين  
الرجلين والكوع وهو ان يفرح الرجل من قبل الكوع والكوع وهو  
ان يركب الابهام السبابة حتى يزول فيرى اصلها خارجا والقرع وهو  
رنج في الكف والحصان وهو ان يكون احدى الثديين اكبر من الآخر  
يقال امرأة حصون اذا كانت كذلك وكدام السيوف والعشي  
وانا رجل السياط ثلثة فماد وزها والشامات الاشامة بيضا والتايل  
والخيلان والعزود والعرق الاعقر الا يخاف ان ينقص والعذرة وهو  
وجع في الحلق والشقاق في اليدين والرجلين واكل الطين واختلاف  
الاضلاع وزاد فيه حفص بن غياث خضاب الشعر من غير شطط وجوده  
الشعر والوشم والعنة في الصوت وما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وشرون  
خصلة بيع الابوق والجنين وبيع الطير في الهوي والتملك في الماء وبيع الى آل  
دون الجنين وبيع الجنين دون الحامل وذراع من ثوب وجذع من سقف  
وبيع ثوب من ثوبين وضربه القانص وبيع المزابنة وهو التمر على رؤس

النخل



محرمة قرا والمحاكمة وهو بيع الحنطة في التنبه والبيع بالفاء المحر والمناينة  
وهو ان ياتي من الرجل السلعة ثم يند البائع الى المشتري فيكون بئذ ايجابا  
وهو ان يتر المشتري السلعة بيد بعد المرادضة فيكون منه قبول  
البيع وبيع الثمار حتى يزهر والبيع الى التبرؤ والمهرجان وبيع مالم  
يقبض وزج مالم يضمن وبيع وسلف وهو ان يبيع السلعة على ان  
يقضه المشتري وعن بيع وشرط وهو ان يقول بعثك بالنقد كذا و  
بالنسبة كذا الدعة من البيوع يكن ويجوز بيع ثلغ الركبان وبيع  
الحاضر للبادي والبيع عند اذان الجمعة والنش وهو ان يبيع  
نفاق السلعة يعني تساوم احدهما اكثر مما يساوم صاحبه وهو  
سوم البيع وما نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل في البيع  
سنة اشياء الحنطة والشعير والتمر والماء والذهب والفضة وعلة  
ثبوت الحرثا شيان الكيل مع الجنس والكيل والوزن مع الجنس  
فاذا عدم هذه الوصفان وهو الجنس والمغني المضموم اليه حل  
التفاضل والنساء واذا وجد احرم التفاضل والنساء وان وجد  
احدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء وعقد القرصا  
وقع على جنس الاثمان يعتبر قبضه وقبض عوضه في المجلس وما  
سوي ذلك مما فيه الربو يعتبر فيه التعيين فلا يعتبر فيه التفاضل

اربعه لا ربوا منهم بين المولي والعبد والمدبر ولا بين المدبر والمولي  
ولا بين ام الولد والمولي ولا بين المسلم والحر في دار الحرب ففصل البيع  
من هؤلاء درهما بدرهمين نقدا او ساومة جاز **باب التسليم**  
ثلاثة اشياء يصح التسليم فيها في الكيل والموزون والمذروع وهو الشيا  
والعدديات المتعارفة شرائط التسليم اربعة اشياء معرفة راس المال  
اذا كان دراهم او دنانير وقبضه في المجلس ومعرفة الكيل ومعرفة  
المسلم في عين جنسه ونوعه وصفته وقدره فيكون المسلم فيه  
موجودا من وقت العقد الى وقت محله والاجله وبيان مكان الايفاء  
اذا كان له عمله ومؤنة ويجوز التسليم في جميع ما يمكن ضبطه بالصفة  
كالحنطة والشعير والقياب والغزل والخشب والتين والقت والتين  
واللبن والخبز والبصل والجوز والبيض ونصول السيوف وغير ستة  
عشر شيئا لا يصح التسليم فيها الموزون اذا و الكيل في الكيل وفي الحيوان  
وفي الرؤوس والاكراع واللاية والجوامع والبقول والفواكه الرطبة وفي  
الزيت في غير حينه والرقان والسموخل والبطيخ في غير حينه والقنار وما  
اشبه ذلك والاحمان والتسليم في اللحم لا يجوز عند اية حنيقة وعندهما  
يجوز اذا سمى من الشاة مكانا معيننا والجلود كلها عدد او الخطح من  
والرطبة جزرا وجميع ما لم يمكن ضبطه وفيما يفسد وينقطع من ايدي

في البيع في الكيل  
وفي الحيوان



ولا يصح السلم فيما بعد الا في الجوز والبيض خمسة اشياء لا يجوز في السلم  
 الوكالة والموالة والكفالة والافالة والرهن خمسة اشياء يجوز في السلم  
 الشراكة والتولية وبيعه قبل القبض والاعتياض من السلم فيه ولا ينكح  
 عن رأس المال بعد الافالة ويجوز بيع الجزء بالمنطة والدقيق متفاضلا  
 ويجوز بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ويجوز بيع  
 اللحم بالحيوان عند اية حنيفة وانه يوسف وبيع الرطب بالتمر  
 مثلا بمثل وعندهما لا يجوز والعنب بالزبيب ولا يجوز بيع المنطة  
 بالدقيق ولا بالتبوق ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون والتسمم  
 بالشيخ حتى يكون الزيت والشيخ اكثر مما في الزيتون والتسمم  
 فيكون الدهن بمثله والزيادة بالنقل والاعصاة **باب آخر**  
 رجل اشترى ثلث اخوات متفرقات لا يجوز له وطئهن جميعا ولكن  
 يجوز له وطئ الاخت لاب والاخت لأم لانه ليس منهما قرابة وان وطئ  
 الاخت لاب وام لا يجوز له وطئ الاخت لاب والاخت لأم مادام  
 في الاخت في ملكه وان كان لكل واحدة منهن بنت فاشترى بناتهن  
 دون الامهات يجوز له وطئهن جميعا لان كل واحدة منهن بنت  
 خالة ما جهرها وان اشترى البنات مع الامهات يجوز له وطئ بناتهن  
 جميعا فان وطئ الامهات او لا يجوز له وطئ الاخت لاب والاخت

وان وطئ الاخت لاب وام او لا يجوز له وطئ الاخت لاب ولا وطئ  
 الاخت لأم مادام هي في ملكه ولا بناتهن فان وطئ بنت الاخت  
 لاب وام يجوز له وطئ البنين ايضا دون امهاتهن واما الاستبراء  
 فتشروع في الاماء بحيضه واحدة ان كانت تحيض وان لم تحض  
 من صغرا وكبرى وشرا واحد سواء اشترىها من رجل وامرأة او صبي  
 لا يجوز له وطئ والقبلة والملاسة والنظر الى العورة وان ارتفعت  
 حيضها بعده فان ابا حنيفة لم يقدر تقدير او قال ابو يوسف  
 لا يطأها شهرين وخمسة ايام فان لم يظهر لها حمل لا يطأها حتى  
 تضع حملها فيكون استبراءها بوضع الحمل اجماعا وقال زفر  
 لا يطأ الى ستين لان الولد يقع في البطن ستين خمسة وعشرون  
 شيئا يوجب الاستبراء اذا اغتمها من الكفار او ملكها بالشراء  
 والعتبة والصدقة والميراث او الفداء اذا وجبت عليه او بدلا  
 من خلع زوجته او كانت موهونة او مكاتبه وعجزت نفسها  
 او كانت مواجعة فصمت المدة او باع عارية ثم قال قبل القبض  
 يلزم البائع الاستبراء واشترى شقفا كان له الرجل فيها شركة او باع  
 شقفا منها ثم قال العقد يلزم البائع الاستبراء او كانت آبهة  
 فرجعت او غصبها ظالم ثم ردّها عليه او كان وهبها من ولد الصغير



ثم اشتراها وكان باعها من رجل بعا فاسداً ثم قضى القاضي بالردة  
عليه فاستردها او باع ظالم جارية رجل فخاصمه مولاها وقد كان  
وطيئ المشتري فقضى له القاضي يلزم المالك الاستبراء استحسانا  
والفتوى عليه او زوجها من رجل فطلقها قبل الدخول ووطيئ  
جارية ابنه ولم يجبل ثم اشتراها واشتري جارية من ابنه او مكاتبه  
او اشتراها من عبد المادون ولم تكن حاضت واحدة منهن  
في يد العبد وان كان دين محيط بماله باكساب يلزم المولى الاستبراء  
اذا اشتراها عندا في حنيفة او وهبها من امرأة او من صبي ثم رجع  
فيها او قررها الكفار ثم احرزوها بالدار ثم وصلت الى المولى او اراد  
رجل بيع الجارية يلزم التتابع الاستبراء فابينه وبين الله تعالى  
الا في القضاء اذا كانت موطوءة البائع ويلزم المشتري الاستبراء  
ايضا وكذلك لو اراد ان يزوجهما يستحب الاستبراء فابينه و  
بين الله تعالى ان كانت موطوءة المولى وكذلك لو اراد ان يزوجه ام  
ولده او مدبرته قبل العتق او باع احد الشريكين جارية مشتركة  
وحاضت عند المشتري ثم اجاز شريكه لا يستبرأ بحضته اخرى او باع  
فضولي جارية رجل وحاضت عند المشتري ثم اجاز شريكه المالك البيع  
او ارتدت امته ثم سلمت والماسورة اذا اصابها قبل القسمة

او بوبها

او بوبها واشتري امه منكوحة وقبضها ثم طلقها الزوج قبل الدخول  
ثلاثة اشياء لا يوجب الاستبراء رجل باع جارية على انه بالخيار ثلثة اتمام  
ثم افسد البيع لا يلزم الاستبراء عندا في حنيفة او وطئ الاب جارية  
ابنه فولدت وادعاه الاب يثبت نسب الوادي القيمة او باع  
ظالم جارية لرجل وعلم المشتري بانها ملك غيره فوطئها ولم يطأها  
لا يلزم المالك الاستبراء او اشتري جارية فزوجها وطلقها الزوج  
ثم قبضها المشتري خمسة مواضع لا يجب فيها الحيض من الاستبراء  
رجل اشتري جارية حائفا او اشتري جارية فخاضت في يد البائع  
ثم قبضها او اشتريها ووضعها على يد عدل فخاضت في يده  
ثم قبضها وكذلك احد الشريكين فخاضت حيضة ثم اجاز الثاني البيع  
او باع فضولي جارية رجل فخاضت في يد المشتري ثم اجاز المالك البيع  
**كتاب الرهن** شرط جواز الرهن ثلثة اشياء الاجاب والقبول  
والقبض والمرتهن ان يحفظ الرهن بزوجته وبولده والذي في عياله  
ويخادمه وبنفسه ولا يستفيع به الابان الراهن والرهن مضمون  
باقول من قيمته ومن دين الراهن وعليه غرمه وتفسيره لو اذ اجني  
المرتهن على الرهن او تلفه او جني عليه غير فان كان فيه وفاء  
بالدين سقط الدين على الراهن وان لم يكن فيه وفاء بالدين رجع

المرتهن



على الراهن عما بقي قيمته الرهن وان كان من فضل رجع الراهن بالفضلة  
للجناية فان هلك بنفسه كان الرهن امينا في الزيادة ويرجع بباقي دينه  
على الراهن اذا لم يكن فيه وفاء خمسة عشر شيئا لا يجوز رهنه رهن  
المشارك غير المقسوم وغير المقبوض ورهن الثمار على رؤس النخل ورهن  
الزروع في الارض دون الارض ورهن النخل دون الارض وان رهن  
ارض فيه شجر او زرع ادخل الزرع والشجر في الرهن والرهن بقصاص  
في النفس ومادون النفس بالحرد والكفالة بالنفس والشفعة  
وضمان الذرك والوديعة والعارية والاجارة والمضاربة والشركة  
وكل ما كان اصل امانة باطلا فان قبض الرهن في شيء من ذلك و  
هلك في يد لم يضمن شيئا ولا يسقط دينه ولا يجوز رهن الاعيان  
المضمونة بنفها ما يجب القيمة بملكها كالمغصوب والمهر وبرل الخمار  
وبرل الصلح من دم العبد وغير ذلك فان هلك هلك بالاقل من قيمة الرهن  
ومن قيمة تلك العين واذا وكل الراهن المرتهن او الغدلا وغيره بيع  
الرهن عن حلول الاجل والوكالة جائرة وليس للراهن عزلة ولا يعزل  
بارتداد احدهما ولا يموت احدهما ولا يجنون احدهما ولا يارتد احدهما  
فان عزلا لا يعزل وهلكه في يد العدل كرهلاكه في يد المرتهن فان مات العدل  
لم يقر وارثه مقامه في امساك الرهن وبيعه ونفقة الرهن على الراهن

وكفنه

وكفنه عليه لومات الرهن واجرت الراعي على الراهن ونفاؤه للراهن  
واجرت البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن اربعة اشياء  
لا يملك المرتهن البيع والاجارة والعارية والرهن ثلثة اشياء  
يحل به الاجل موت الغريم والجر الطاري وارثاده مع اللوق  
بدار الحربا ومع القتل ويجوز للراهن عتق العبد المرهون  
وتدبيره ولكنه لو كان مع راسي العبد في العتق اقل من قيمته  
ومن الذين ثم يرجع به العبد على مولاه وفي التدبير راسي العبد  
في جميع الذين ولا يرجع به على مولاه جناية الرهن بعضها على بعض  
اربعة اوجه جناية المشغول على المشغول يذهب بقسطه من الدين  
وجناية الفارع هدر وجناية الفارع على المشغول يلحق بالما في  
حصة المشغول من ذلك وجناية المشغول على الفارع هدر  
وتفسير ذلك رجل رهن امين بالف درهم قيمة كل واحد منهما  
الف درهم فقبلت احدهما الاخر في يدي المرتهن يفتكها بمحنة  
بسع مائة وخمسين درهما من قبل ان الحق في الجارية قبل الجناية  
خمس مائة درهم وبقي نصفها وذلك القدر مشغول منها فنجي  
هذا النصف المشغول والنصف الفارع وهو الذي لا دين فيه على  
خمس مائة من الامة المقنونة وهو المشغول منها بالدين فبطل



من هذه الخ مائة ما جني عليه المشغول وهو مائتان وخمسون  
درهما ولحق الحاجي حصته الفارغ منها وهو مائتان وخمسون درهما  
فصار الدين فيها بعد الجناية مع ما كان فيها قبل الجناية من الدين  
بسبع مائة وخمسون درهما **كتاب الحج** الاسباب الموجبة للحج  
ثلاثة اشياء الصغر والجنون والرق وهذه الماني الثلاثة توجب  
الحج في الاقوال دون الافعال حتى يؤخذون بضمها ان المتلفات فاما  
الصبي والجنون لا يصح عقودها ولا اقرارها ولا طلاقها ولا عتاقها  
فاما العبد فاقواله نافذة في نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر  
بمال لزمه بعد الحرية وان اقر بجدود او قضا او طلاق ينفذ في الحال  
ومن باع او اشترى مراهق لا يشاء وهو عقل يقصد فالولي بالخيار  
ان شاء اجازه وان شاء فيه مصلحة وان شاء فسخه مال قال ابو حنيفة  
لا حجر على السفينة المبذر المتلف بالاولئك اذ بلغ الغلام غير رشيد  
لم يدفع المال فيه حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة وما تفرق  
قبل ذلك فقد تصرفه فاذا بلغ خمسة وعشرين سنة يدفع اليه ماله  
وان لم يونس منه الرشد وقال ابو يوسف محمد؟ يحجر عليه ولا يدفع اليه  
ماله ان لم يونس منه وان بلغ ثلاثين سنة وتصرفاته غير نافذة ستة  
اشياء يخرج من مال السفينة المبذر الزكوة ونفقة زوجته ونفقة

اولاده

اولاده وذوي ارحامه ممن يجب نفقته عليه ونفقة حريمه ان  
اراد الحج ولا يمنع من الحج ولكن يسد القاض الى رقيقه من الحاج ينفق  
في طريق الحج وما اوصى في مرضه من القرب وابواب الخير حيث ما اجاز بلوغ  
الغلام بثلاثة اشياء الاحتلام والاحبال والازال اذا وطئ وان لم يجد  
شيء من ذلك فحتى يكمل له ثمانية عشر سنة عند ابي حنيفة وبلوغ الجارية  
بثلاثة اشياء بالحيض والاحتلام والحبال وان لم يوجد شيء من ذلك  
حتى يكمل له سبعة عشر سنة والقاض ان يجسر المفسد في كل دين لزمه  
بدل ما حصل في يده كمن المبيع وبدل القرض وفي كل مال التزمه بعقد  
كالمهر ودين الكفالة ولم يجسه فيما سوي ذلك كعوض المغصوب وارش  
الجنايات الا ان يقوم البينة ان له مال الا اذا حبسه شهرين او ثلثا  
سأل عنه ويعرف حاله فان لم يظهر له خلى سبيله ولا يحول بينه وبين  
غرمائه بعد خروجه من السجن ويأخذون فضل كسبه **كتاب الصلح**  
اربعة اشياء يجوز الصلح بها الصلح مع الاقرار والصلح مع الاتجار والصلح  
مع التكون والصلح عن الجور ويعتبر في الصلح مع الاقرار ما يعتبر في البيعة  
ان يوقع عن مال مال وان وقع من مال منافع يعتبر فيه ما يعتبر في  
الاجارة وان استحق بعض الصلح عليه يرجع على المدعي عليه بحصته  
ذلك من العوض يعتبر في الصلح مع الاتجار والتكون في حق المدعي عليه



لاقتداء البين وقع الخصومة في حق المدعي بمعنى المعاوضات حتى لو صالح  
 عن دار لم يجب فيها الشفعة ولو كان الصالح عن دار وجب فيها الشفعة  
 وان استحق بعض الصالح عليه رد حصته ورجع الى الخصومة فاما الصلح  
 من المحصول على المعلوم فانه لو صالح المرأة من ثمنها او ربعها وفي التركة  
 دين لم يجز الا ان يستثنى من الدين من عقد الصلح وان لم يكن في التركة  
 دراهم فصالح على حيوان بعينه او على دراهم وحصتها من جملة الدراهم  
 التي في التركة اقل من الدراهم التي صالحت عليها جاز وان كان اكثر  
 او مثلهما او لا يعلم فالصلح جائز من دعوى المال والمنافع وجباية العمد  
 والخطأ والصلح لا يجوز في سبعة اشياء في الحدود والقصاص والشفعة  
 والخيار ودعوى الطلاق والتب والرق والولاية بانه رجل  
 ادعى على رجل احدى فصالحه على مال على ان نقر له به او ادعى رجل  
 على رجل شفعة او خيارا فانكر الشراء وانكر الطلب فصالحه على مال  
 ليقربه او امرأة ادعت ان زوجها اطلقها ثلثا فانكر فصالحها على ان  
 يكون نفسها او عبدا ادعى ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة  
 درهم يرفعها اليه العبد على ان يبرأ من الدعوى وكذلك لو كان  
 لرجل عطاء في الديوان فنازعه فيه آخر وادعى انه له فصالح المدعي  
 عليه قبله على دراهم معلومة لم يجز وكذلك لو ادعى على رجل الفا

بطا  
والصلح

فانكره

فانكره فاصطلى اعلى ان يحلف المدعي عليه وهو بري او بالطلاق ثم اقام  
 المدعي البيعة اخذ بها والصلح بطل واصطلى اعلى ان يحلف المدعي بالله  
 على دعواه على انه متى حلف فالمدعي عليه ضامن فحلف المدعي لم يستحق  
 المال والصلح بطل رجل ادعى نكاح امرأة فجدت فصالحها على مائة درهم  
 ليقربها جاز والمال الذي ستمها لهما لازم وان ادعى رجل انه عبد فصالحه  
 على مال اعطاه جاز وكان في معنى العتق على مال وكل شيء وقع فيه الصلح  
 على شيء بعينه وهو مستحق بعقد المداينة لم يحل على المعاوضة وانما  
 يحل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن كان له على رجل  
 الف درهم جازا فصالحه على الف زيوف جاز وكان ابرؤه عن بعض  
 حقه وان صالحه على الف مؤجل جاز وكان اجل نفسه الحق ولو صالحه  
 على دنانير مؤجلة لم يجز ولو كان الف للبيات مؤجلة وصالحه على خمسمائة  
 حالة لم يجز ولو كان الف سود فصالحه على خمسمائة بيضا لم يجز ومن  
 وكل رجلا بالصلح عنه وصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه الا ان يضمه  
 وان صالح عنه على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان صالحه بمال  
 وضمنه ثم الصلح او قال صالحتك على الف في هذه ثم الصلح ولزمه تسليمها  
 او قال صالحتك على الف وسلمتها اليه جاز ولزمه الف وان لم يجز  
 بطل رجل ادعى دارا في يد رجل جاز صلح عنه على ثلثة عشر

وان قال صالحتك على الف فالفقد موقوف ان اجاز للمدعي عليه جاز



اذا صالح على درهم او دينار او مكيل او موزون او على دار او على بيتة  
او على سكن بيت منها او سكن دار اخرى او على خدمة عبد سنة  
او على ركوب اية الى بغداد او على لبس ثوب شر او صالح على ان يسكن  
ذوا يد في مائة معلومة لم يسلمها الى المدعي او على زراعة ارض سنين  
او نبرا او على طعام مجازفة ولا يجوز صلحه عنها على سبعة اشياء اذا صالح  
على سكن دار او زراعة ارض او على غلة عبد سنة او على زراع  
من تلك الدار او على موضع جنع من دار او على شرب نهر شهر او ان ادعى  
ميل ماء او موضع جنع او شرب ماء او زراع من دار فصالحه  
على الف درهم معلومة جاز دار في يد رجل فادعى رجل فيها حقاً  
فصلحه منها على اربعة اشياء لم يجوز اذا صالحه على مكيل او موزون  
غير موصوف وغير معين او صالحه على ثوب غير معين لم يجوز  
حتى يكون موصوفاً او صالحه على حيوان لم يجوز حتى يكون معيناً  
او صالح على حيوان بعينه وشرط فيه الاجل ولو صالحه على درهم  
مؤجلة او على طعام موصوف مؤجل جاز ستة اشياء لا يجوز  
المهايات فيها اذا تمهايتا على استغلال عبد او عبد بن او على  
ركوب دابة او دابتين او غلة اشجار او اولاد الانعام وتسليمها  
اربعة اشياء يجوز المهاياة منها رجلان تهايتا في سكنى دار

بينهما

بينهما او في سكنى دارين او في غلة دار او دارين الا ان ما فضل في الدار  
من الغلة كان بينهما نصفين وفي الدارين ما استغل كل واحد منها  
كان له وان كان زيادة شركة في صاحبه ولو تهايتا على خدمة عبد او  
عبد بن جاز او تهايتا على ان يسكن احدهما الاستغلال والاخر العلوا  
ويكن كل واحد منهما شهراً او تهايتا في دار واراض على ان يسكن  
احدهما وينزع الاخر الارض وكل واحد منهما ان يبطل المهاياة اذا بدا  
له ولو صالح من الذين على شيء بغير عينه واقتراقا قبل القبض بطل  
الصلح الا في حصلة واحدة وهوان صالحة المرأة زوجها من نفقها على  
درهم ثم صالحة منها على موطم الوزن لم يجوز لان الاجر متى  
اجتمعت على الاب ثم مات يؤخذ من تركته والنفقة سقطت بالموت  
او لا يؤخذ من تركته **كتاب الوكالة** شرط جواز الوكيل ان يكون الموكلاً  
للكالتصرفات فيلزمه الاحكام والوكيل من يعقد العقد ويقيظ واثنان  
يجوز لهما قبول التوكيل ولا يتعلق بهما العهدة الضمي المحجور العاقل و  
العبد المحجور والعهدة على موكليهما والعقود التي يعقدها الوكلاء  
على ضربين كل عقد يصفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والاجارة وغيرها  
فهذه ذلك العقد يتعلق بالوكيل فيسلم البيع ويقبض الثمن  
ويقبض البيع ان اشترى ويطالب الثمن ويخاصم في العيب وكل عقد

الواحدة



يضافه الى موكله فمعرفة ذلك العقد يتعلق بالموكل كالنكاح والملاح  
والضلع من دم العبد لا يطالب وكيل الزوج بل هو لا يطالب وكيل المرأة  
بتسليمها ولا يجوز التوكيل في ثلثة اشياء استيفاء الحدود والقصاص  
والاصطياد وجوز التوكيل في اثبات الحدود والقصاص عند ائنه خيفة  
ومخدر ولكنه لا يستوفى الاجرة الموكلة وينعزل الوكيل بسبعة اشياء  
بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا ولحاقه بدار الحرب مرتا او موت  
الوكيل وجنونه جنونا مطبقا وبتصرف الموكل بنفسه وبلقوة الى  
دار الحرب مرتدا لم يخرج تفرقه الا ان يعود مسلما وعجز الكتابة وحجر  
المأذون ويفسخ عقد الشركة والعبد المأذون ان يؤكل في شئين  
في النكاح والكتابة ويجوز التوكيل من سبعة نفر الاب والوصي  
والعبد المأذون والمكاتب والصبي المحجور والوكيل ايضا اذا اطلق  
الموكل او يخبر امرأة فيقول ما منعه المحجور من شيء فهو جائز سبعة نفر  
لا يجوز شراؤهم بالايتغابن الناس في مثله الاب والوصي والوكيل  
والمضارب والعبد المأذون والمكاتب وشريك العنان الا ان ابا حنيفة  
جوز شراء المأذون والمكاتب بالغبن القليل والكثير والوكيل بالبيع  
ان يبيع بما يتغابن الناس في مثله وبالايتغابن الناس في مثله وبالتقد  
والشبه والعروض عند ائنه خيفة ولو وكل بشراء جارية فاشترى جارية

مقطوعة

مقطوعة اليد والرجل ومقطوعة اليدين او الرجلين او العوراء والعمياء  
او اخته من الرضاع او اخته من النسب في قول ابي حنيفة يجوز الا ان ينص  
ويقول اشترى جارية مخدمني او اطأها خمسة مواضع اذا نص عليه لا يجوز  
للكيل مخالفته اذا قال لبيع عبدي برهن وثيقا وكفيل امين فباعه  
بغير كفيل وبغير رهن او قال له لا تبع الا بالشهوة فباعه بغير شهوة او قال  
تعبه الا بامر فلان او قال له فباعه بغير امره او قال بعه غدا فباعه اليوم  
خمس مواضع يجوز للوكيل مخالفته اذا قال لبيع عبدي وارزني بثمنه فباعه  
ولم يرهن او قال بعه وخذ كفيل بثمنه فباعه ولم يأخذ كفيل له او قال بعه  
بشهود فباعه من غير شهوة او قال لبيع فلان فباعه بغير امره او قال  
بعه غدا فباعه بعد الغد لا يجوز للوكيل بالبيع ان يعقد مع عشرة نفر  
مع ابويه واجداده واولاده ونوافله وزوجته وعبد ومكاتبه  
ومدبره وام ولده في قول ابي حنيفة وقال اصحابه لا يجوز بعه اربعة  
نفر مع عبد ومكاتبه ومدبره وام ولده وكل بيع الوكيل والعبد المأذون  
وغيرها يجوز له حط من الثمن لسبب العيب عند ائنه يوسف وعند ائنه  
حنيفة ومحمد يجوز وكل وكيل يصدر في العقود كلها الا في النكاح لانه  
لا يصدر الوكيل فيه بالشراء اذا انفق فيما اشترى على منزل الموكل كان  
مترعا الا في خصل واحدة وهو ان يأمره بالشراء في غير المصير فيادفع من



من اجرة الحمل يلزم الموكل سحسا خمسة اشياء يجوز لاحد الوكيلين  
ان ينفرد بها الطلاق والعناق بغير بدل والخضومة ووردة الوديعة  
قضاء ودين عليه سبعة اشياء لا يجوز لاحد الوكيلين ان ينفرد بها البيع  
والشراء والكتابة والخلع والعنق ببدل والشكاح والاجارة اربعة  
اشياء امضاؤها الى الوكيل وقبضها الى الموكل حتى انه لو قبضه الوكيل  
لا يجوز رجل وكل الغريم بشراء عبد من التركة والدين محيط به قيته جاز  
شراؤه ولا يجوز قبضه وللأمر ان يقبضه سبعة اشياء لو فعلها  
الوكيل لنفسه لا يجوز اذا وكله بان يبيع عينا من نفسه فاشترها  
الوكيل لنفسه لا يجوز وكذلك في الاجارة والصلح من الملك والكتابة  
واخذ الشفعة والعبد المأسور اذا اشتراه رجل من العدو فامر  
المشتري الغريم ان يأخذه بما اشتراه وكذلك العبد المجاني ستة اشياء  
اذا فعله الوكيل لنفسه جاز اذا وكلت المرأة رجلا تزوجها من نفسه  
او وكل رجل امرأة تزوج نفسها منه او وكل رجل رجلا بهت عبده  
من نفسه او وكل غريمه بان يبرأ نفسه من دينه او قال صاحب  
الطعام لرجل هذا الطعام لنفسك برح اكله ولا يملكه **كتاب الوديعة**  
**والعارية** لضمان على المودع الا في ثلاثة اشياء التقصير  
في حفظها وخطئه بالاخلط لا يمكن التميز ومنعها عن الغير عند الطلب

اربعة نفحوز للودع دفع الوديعة اليهم ولا يضمن بتلفها الزوجة  
والولد والملوك والاجير شيان لا يوجبان الضمان مع الخلاف  
ادم قال لا ترفع الى زوجك فرفع اليها وتلف او قال احفظها  
في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار وتنفق العارية  
باربعة عشر لفظا بقوله اخذ منك هذا العبد منك هذه الجارية  
اطعك هذه الارض اري لك سكني هي لك سكني اعزتك هذه الدار  
اسكنتك هذه الدار حياي وهي لك عارية هي لك هبة حملتك علي هذه  
الدابة افرضتك هذا الثوب لبسه يوما اقرضتك هذه الدار تسكنها  
سنة عارية الارض على وجهين احدهما ان يعير ارضه عشرين سنة على  
ان يبني فيها <sup>حارة</sup> عارية الارض جارية العارية وله ان يخرجها قبل الوقت  
ويلزمه قيمة البناء وان تركه الى انقضاء المدة قلع المستعير بناءه و  
يخلو ارضه والثانية ان يعير له بني فيها ولم يوقت وقتا فلا يخرج  
من شاء وقال لصاحب البناء انقض البناء ووردة الارض على صاحبها  
وان شاء صاحب الارض يبعه ويعطيه قيمة البناء مقلوعا الشروط  
في العارية لازمة الا شرطين الاجل فان الاجل لا تثبت في العارية  
وللمعير تجايعه متى شاء والثاني اشتراط الضمان من غير تعهد  
فان العارية امانة ولا يضمن الا في حالين المجاوزة عن المكان المطلوب



والمنع من الطلب **كتاب الهبة** شرط جواز الهبة ثلاثة أشياء الإيجاب  
والقبول والقبض فان قبضه في المجلس بغير امر الواهب جاز وان  
قبضه في مجلس آخر بغير امر الواهب لا يجوز الا في شئ ما ينقطع به حق  
الرجوع اذا كان الموهوب له ذارحم محرم او كانت زوجته او كان  
زوجها او عوضها او قال هذا عوض من هبتك او بدلا عنها  
او جزء منها او مكافاة عنها او في مقابلتها او قابلا حدها  
او خرج عن ملكه او زاد فيها زيادة متصلة بان كان عبدا صغيرا  
فكر او كان مزرولا فمن او كان ارضا فبني فيها او كان ثوبا فخلط  
او صبغه صبغا يزيد فيه او غيره من حاله بان كان حنطا فطهرها  
او دقيقا فخبزها او سويقا فلتته بمن او كان لبنا فاختنه جبنا  
او سنا او اقطا او كانت جارية فعلمها القرآن والكتابة سبعة  
اشياء لا ينقطع بها حق الرجوع اذا اذادت قيمته او ولدت له  
يرجع في الام دون الولد وانثرت الشجرة يرجع في الشجرة دون الثمرة  
او كان ثوبا فقطعه ولم يخط او كان دارا فهدم منها شيئا او  
وهب لبني عمه او مرضه لورثته ثم مات المورث فلو رثت  
الرجوع او وهب لاختيه ولاجنبي عبد يرجع في نصيب  
الاجنبي واستحق العوض يرجع في الهبة واستحق الهبة يرجع

في العوض اربعة نفوذ يجوز قبضهم الهبة لليتم الاب والام والوصي  
والاجنبي اذا كان اليتيم في حجره تربية والقبض بقبضه بنفسه  
عشرة اشياء يمنع جواز الهبة شقص مشاع او دقيق في حنط  
او دهن في سسم او شجرة في ارض او جنين في بطن او لبن في ضرع  
او لحم في شاة او ثمر على رؤس الاشجار او زرع في ارض قبل الحصاد  
فان كان قد حصده جازا ووهبك بناء الدار جازا وان طحن الخنطة  
وعصر الدهن وسلم جاز الهبة وان جز الثمرة من الشجرة وسلمها  
اليه جازت الهبة او قسم المشاع وسلم جاز وينفقد الهبة باثنين  
وعشرين لفظا بقوله وهبت وخلف واعطيت والوهك هذا  
الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعمرتك هذا الشيء وحملتك  
على هذه الدابة ان نوي به الهبة هي لك عمري هي لك عمرك تسكنها  
هذا الثوب لك تليسه هذه الدار لك تسكنها هذه الدابة تركبها  
وهبتك هذا العبد في حيوتك بخلتك هذا الشيء في حيوتك  
عبدي لك عبدي هبة لك لعبدك عبدي هذا الفلان داري  
هبة لفلان اعمرتك داري هذه حيوتك بخلتك ما حيوتك تصدقت  
عليك من مالي الف درهم او قال اري هبة لك فهذه كلها هبة  
اذا حصل القبض عقيبها والعمرى جائزة للعم في حيوته ولورثته



بعد وفاته والرفي بالملكة عند خنيقة وقال الهبات على ثلاثة اوجه  
هبة بعوض فينقطع حق الرجوع ويجوز ردها بالعيب ويجب فيها  
الشفعة وهبة بعوض وللواهب الرجوع فيها والرجوع لا يكون الا  
بالقضاء او الرضا وهبة بشرط العوض تعتبر فيها التقابض منها  
جميعا فاذا حصل التقابض فيها صح العقد وصار حكم البيع ردة  
خيار العيب وخيار الرؤية ويجب فيها الشفعة عقدان يكون  
الموت فيها بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون اذا لم  
يقبل حتى مات المديون والوصية اذا لم يقبضها الموصي له حتى  
مات الموصي تمت الهبة والوصية خمسة من العقود لا يصح من غير  
قبض الهبة والصدقة والزهر والضرر والسلم **كتاب الوقف**  
شرط جواز الوقف ثلاثة اشياء عند خنيقة ان يحكم به حاكم وان  
يعلقه بموت فيقول اذا مت فقد وقفت دار على كذا وان  
يجعل اجرة للساكين قال ابو يوسف نزول ملكة بحجة الوقف ولا يحتاج  
الى ذكر الساكنين فاي جهة سمى جاز وان انقطعت تلك الجهة صار  
اجرها الى الساكنين وان لم يسمهم وقال محمد لا يزول ملكة حتى يسلم  
الى المتولي ويجعل اجرة لجهة لا ينقطع ومن بني سفيان السليبي  
او غانا يسكنه ابناء السبيل او رباطا لليتاميين او ارضا مقبرة

للسليبي

للسليبي او بني مسجد الصليبي لا يزول ملكة حتى يحكم به حاكم ويفرز به طريقه  
عن ملكة ويأذن للناس بالصلوة فيه فاذا صلى واحد زال ملكة عند  
الخنيقة وقال ابو يوسف يزول ملكة عن الجميع بقوله وقال محمد اذا  
اذا استسقى الناس من السقاية وتسكنوا الخان والرباط ودفنوا  
في المقبرة وصلى في المسجد سلم زال ملكة والواقف لو جعل الغلة لنفسه  
او جعل الولاية الى نفسه جاز وارض عند ابو يوسف ومحمد يجوز دون  
التسليم الموات ما لا ينفع فيه من الارض لا لقطاع الماء عنه او لغلبة  
الماء عليها وما اشبه ذلك مما يمنع من الزراعة فاكان عاديا لا مالك  
له ذلك فهو كالموات او كان مملوكا في دار الاسلام لا يعرف له مالك  
بعينه فهو لقط ولا يكون مواتا والموات ما لا يكون ملكا لاحد  
وهو بعيد من القرية وهو محل لو وقف انسان في اقصى العام وصاح  
لم يسمع الصوت منه فهو موات يملكه بثلاثة اشياء اذن الامام له  
باحيائه وتلك اياه باحيائه وضرب الخراج عليه ان امكن سقيه  
من ماء الانهار ومن بحر ارض او لم يعرفها ثلث سنين ودفعها الى  
غيره ولا يجوز احياء ما قرب من العام بل يترك مرغى لاهل القرية  
ومطرح حصائدهم ومن حفير ثرا فلا حرج بها فان كانت للعطن فغيرها  
او دعوى زراعا وان كانت للناضح فستون زراعا عندنا وعندنا



الآن يقيم البيت على ذلك والمساواة لصاحب الأرض وقال صاحب المسألة  
 قد روي ما يشي ويلقى عليه باطية **كتاب الكفالة** الكفالة على ضربين كفالة بالنفس  
 وكفالة بالمال والكفالة بالنفس جائزة والمضمون بها احضار المكفول عنه وان  
 كان المكفول عنه بنفسه غائبا اجل الكفيل مقدار المسافة في ذهابه  
 ورجوعه فان احضره والاجس فان لم يحضر المكفول عنه بنفسه الى دار الحرب  
 وان مات المكفول عنه برئ الكفيل ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي وسلم اليه  
 في السوق برئ الكفيل وان شرط تسليمه ببلد فسلمه في بلد آخر فها قاض  
 جاز وبرئ في قول انه حنيفة ولو شرط تسليمه الى اجل فسلمه قبله برئ  
 فاما الكفالة بجائزة بما لم يضمن كالغصب والعرض والتسليم وثلث المبيع  
 والمهر وبدل الصرف والقبض على سوم البيع يؤخذ بدفع العين وان كانت  
 قائمة ويرفع قيمتها ان كانت هالكه وتتعد الكفالة بسبعة عشر  
 لفظا بقوله كفلت بنفس فلان او بوقبة او بوجه او بجسده او برأسه  
 او بنصفه او بثلثه او قال ضمنته او على او اتي او انا زعيم او قبيل  
 او ضمن او على ان اد افيك او قال هو على حتى يجتمعا او قال هو على  
 حتى يلقي الشرط في الكفالة بجائزة بان قال ان اغصبك فلان شيئا  
 فانا ضامن له ان افرضك فلان شيئا فانا ضامن له ان قتلتك فلان  
 فانا ضامن لديتك او قال ان لم اوافك بنفس فلان غدا فعلى ما عليه

الى وقت رجوعه من دار الحرب  
 بحيث لا يملكه احضار ما حلت المطالبة

او قال

او قال ان لم اوافك غدا فعلى الف درهم فمضي الغد ولم يواف به لزمه  
 الف او قال ما بعث فلانا فعلى او قال ما وجبت لك على فلان فعلى  
 الف درهم وما يوجب الرجوع على الاصيل تسعة اشياء رجل كفل بدين  
 صحاح فادى مكسورة او نهضة الى رب المال رجع بما ضمن لا بادي ورجل  
 امر رجلا بآداء الدين عنه فادى الى الطالب بدل الصحاح مكسورة  
 او بنهضة رجع المالك مور على الامر بمثل ما ادى منه او قال اذفع  
 الى فلان عني او قال اقض عني رجع على الامر بمثل ما ادى عنه ولو  
 قال انقذ فلانا عني الف درهم فنقد جاز عنه ويرجع به على الامر ولو  
 قال اذفع الى فلان الف درهم قضى او قال اقض فلانا الف درهم ولم يقل  
 عني فدفعه يرجع به على الامر رجل زوجه ابنة الصغيرة وضمن مهرها  
 في صحته جاز وان اداها لا يرجع على الدين فان مات قبل الاداء  
 فهي بالخيار ان شاءت اخذت من زوجها وان شاءت اخذت  
 من تركته فان اخذت من التركة يجب ما اخذت من نصيب الابن  
 فان فضل ذلك من نصيبه يسترد منها وان كان ضمن الاب في  
 مرض الموت لا يجوز ونحو الكفالة باجال مجهول بان كفل مال الى القطار  
 او الحصاد او الدباس والنور والمهجان وهبوب الريح ونظر  
 السماء وغير ذلك عشرة اشياء لا تنصح الكفالة الوديع والعوري



واموال الشركة والمبيع عن البائع وبالأجارة وبالمهرلة وبينها وبالبيع  
وبدال الكتابة وأما السعاية التي يجب على معن البعض فهو كالكتابة  
عندنا حنيفة وبالمردود والقود وبكل ما هو أمانة ولا يجوز تعليق  
البراءة من الكفالة بالشرط ولا تنقح الكفالة إلا بقبول المكفول في المجلس  
عندنا حنيفة ومحمد إلا في فصل واحد وهو أن يقول المبرأ لورثة  
أكلوا عني ما علم من الدين وكفلوا عنه مع غيبة الغرماء جاز وببراءة  
الكفيل بثلاثة أشياء بأداء الأصيل وببراءة الأصيل وببراءة الكفيل  
ولا يبرأ الأصيل ببراءة رب المال للكفيل أربعة أشياء يرجع به الكفيل  
إذا كفل بأمه وأداه وماله أو وهبه الكفيل أو تصدق به عليه أمانات  
فورثه الكفيل وإن أبرأه رب المال ببراءة ولكنه لا يرجع به على الأصيل  
وبقي حق صاحب الحق على الأصيل كما كان أربعة أشياء لا توجب الرجوع  
على المالك بما غرم المستحق رجل اشترى عبدا فابنق فاستحقه رجل  
فغرم الموهوب له قيمته فالعبد له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على الممسك  
بالرجوع عليه بالثمن والعبد للشري ورجل غصب عبدا فابنق  
واستحقه رجل فيغرم الغاصب قيمته فالعبد بالقيمة لا يرجع بما ضمن  
على المضمون منه ورجل وهب عبدا فاستحقه رجل فغرم الموهوب له  
قيمته فالعبد له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على الواهب ورجل استعار

عبدا

عبدا فابنق العبد فاستحقه رجل فغرم المستعقر قيمته فالعبد له بالقيمة  
ولا يرجع بما ضمن على المعير أربعة أشياء يوجب الرجوع على المالك  
بما غرم للمستحق رجل أودع عبدا فابنق فاستحقه رجل فغرم قيمته يرجع  
على المودع بما ضمن والعبد للمودع ورجل رهن عبدا فابنق فاستحقه  
فغرم قيمته يرجع به على الرهن والعبد للرهن ورجل ادعى عبدا  
في يد رجل فضمن الرجل نفسه العبد بامر العبد فابنق العبد وغرم الكفيل  
قيمته يرجع على المكفول له وإن كانت الكفالة بغير أمره لا يرجع بما ضمن  
والعبد له ورجل أجر عبدا فابنق فاستحقه رجل وغرم قيمته يرجع على  
الأجر بما ضمن والعبد للأجر **كتاب الحوالة** شرط جواز الحوالة ثلاثة  
أشياء رضا المحيل والمحال عليه وإذا تمت الحوالة برضى المحيل عن الدين  
ولم يرجع المحال به على المحيل إلا بثلاثة أشياء بروت المحال عليه مفسداً  
أو مجوده الحوالة ولا يثبت له وإن فلسه القاض في حال حيوته في قول  
أبي يوسف ومحمد إذا طالب المحال عليه المحيل بمثل مال الحوالة فقال المحيل  
أعطت بدين لي عليك ولم يقبل قوله كان عليه الدين فإن طالب المحيل  
المحال بما أحاله وقال إنما أعطتك لنقضه لي وقال المحال له بل أعطيتني  
بدين لي عليك فالقول قول المحيل وبكره السفاح وهو فرض استفاد فيه  
المقرض السلامة من خطر الطريق **كتاب الأقراء** أحد وخمسون لفظاً



يكون اقرار عند المطالبة رجل قال لرجل ان لي عليك الف درهم فقال  
نعم او قال غدا اعطيكها او قال ساعطيكها او قال سوف اعطيكها  
او قال قد اعطيكها او قال لا اعطيكها ابدا او قال لا اعطيكها شي  
او قال انقد هالك او قال اترين هالك او قال انقد او قال ليس عندي  
او قال ليس بعميل اليوم او قال اليوم او قال لا ارضها اليوم او  
قال لا تاخذها مني اليوم او قال لا تجلبه او قال اجلبني فيها او قال  
اخرها او قال بني فيها او قال ما اكثر ما يبقا صافرها او قال قد  
عميتني بها او قال الرنتني بها او قال اديتني فيها او قال لا اقصيها  
او قال حتى يدخل على مالي او قال حتى يقدم علي غلامي او قال اخذ  
غريمك او قال صا لمحتني على شيء او قال اضمتها لك او قال حبستها لك  
او قال وهبتها لك او قال تصدقت بها علي او قال لا تريد وجودها  
او قال ما لم تفر من لا تجد ذلك او قال اخرجتك عبي هذا فقال نعم  
او قال اخرجتك دابتي هذه فقال نعم احد عشر لفظا يكون اقرارا  
من غير المطالبة اذا قال كتبت لك صكبا بيدي الف درهم او قال  
لرجل اخبر فلانا ان له على الف درهم او قال اعلمه او بشره او قال قل له او  
قال شهد ان له على الف درهم او قال له رجل اخبر فلانا ان له عليك  
الف درهم او قال اعلمه وبشره او قل له او شهد به فقال نعم

عشر الفا

عشر الفا لا تكون اقرارا قوله وجدت في كتابي ان فلان على الف درهم  
او قال وجدت في دفتر حسابي او قال وجدت بخطي او قال كتبت  
بيدي او قال لا يشهد فلان على الف درهم او قال فلان على  
شيء فلا يخبره ان له على الف درهم او قال لا يقل له او قال ما فلان  
على شيء فلا يخبره ان له على الف درهم ستة الفا تكون امانة  
اذا قال فلان عندي مائة درهم او قال له في بيتي مائة درهم وديعة  
او قبل الف درهم اوله الف درهم في كيسه اوله في بيتي او في صندوقه  
الف درهم اثنان يكونان اقرارا في الشركة قوله فلان في مالي الف درهم  
او قال له في فريسي الف درهم او قال عندي الف درهم يكون اقرارا له  
الف درهم على عبده او قال عندي الف درهم وديعة قرض او بضاعة  
يكون اقرارا بالدين ثلثة الفا يصدق فيها اذا قال قرصتني  
الفا لكن لم تدفع الي او قال اسلمتني الفا واعطيتني الفا لكن لم تدفع  
الي اربعة الفا لا يصدق فيها اذا قال قبضت منك الفا واخذت  
منك الفا بكتاب لم يدعني ان اذهب بها او قال دفعت الي الفا  
او قال نقدتني الفا لكنني لم قبلها لا يصدق ويلزمه الالف سبعة  
الفا يلزمه درهمان اذا قال فلان على درهم ودرهم او قال درهم  
لدرهم او قال درهم بحد درهم او قال درهم قبل درهم او قال درهم قبل درهم



او قال درهم بعد درهم او قال بعد درهم او قال درهم بل درهمان يلزمه  
درهمان استحسانا ثلثة الفا يلزمه درهم واحد اذا قال له على درهم  
بد درهم او قال درهم في درهم ولو قال له على درهم كثيرة يلزمه عشرة دراهم  
ولو قال له على درهم يلزمه ثلثة دراهم ولو قال له على مال عظيم يلزمه ما يتا  
درهم ولو قال له على عشرة وثوب يلزمه ثوب واحد والقول قوله  
في العشرة وكذلك لو قال له على عشرة وثلثة اثواب يلزمه ثلثة عشر ثوبا  
**كتاب التبع عن الاقرار** رجل قال هذه اختي من الرضاعة او ابني  
او ابنتي من الرضاعة ثم اذا المراد ان يتزوجها او قال او هت او خطأت  
او نسيت وصدقة المرأة في ذلك جاز له ان يتزوجها ولو ثبت على  
القول الاول ثم تزوجها فرق بينهما وكذلك اذا اقرت المرأة انها اخوها  
من الرضاعة او ابنتها او ابوها ثم قالت او هت او خطأت ونسيت  
ولو ثبت على قولها الاول ثم تزوجت به فرق بينهما اذا صدقها الزوج  
ان اقربته الزوج ثم رجع فشهد شاهدان على صدق مقالته لا يجوز  
نكاحها ولو كان تزوجها فرق بينهما ولو اقر اثم رجعا وقالوا منها  
يجوز النكاح ولو اقر الزوج انها اخته من الرضاعة او امه او ابنة  
ثم قال بعد ذلك او هت لا يبطل النكاح استحسانا والفتوى على ذلك  
رجل قال العبد هذا ابني او هذا ابني او قال الجارية هذه ابنتي واختي

او ابني ثم قال او هت لا يصح رجوعه رجل قال الزوجته هذه ابنتي واختي  
من النسب ثم قال اخت ولمها نسب مع ولا يبطل النكاح ولو ثبت  
عليه الزوج وهي معروفة النسب فرق بينهما وان كانت مجهولة النسب  
ومثلا يولد مثله فرق بينهما وان صدقة المرأة يرث كل واحد منهما  
من الآخر ولو انه اقر لاجنبي بمال في رضة ثم قال هو ابني ثبت نسبه و  
بطل الاقرار اذا صدقة في النسب ولو اقر لاجنبي بمال ثم تزوجها  
لا يبطل الاقرار وكل من اقر لاسان بشي فحجده المقر له ثم ادعى المقر  
لنفسه جازا لا في حصة واحدة وهو ان يكون صبيا صغيرا في يد رجل  
فقال هذا ابن عبدي او قال ابن فلان الغالب كذبه المقر له ثم ادعى المقر  
لنفسه لا يجوز ولا ثبت نسبه منه في قولنا في حصة وكل من اقر لرجل  
لخو فحجده المقر له ثم رجع الى تصديقه بطل اقراره بتكذيبه ولا يستحق  
برجوعه شي الا في حصة وهو ان يقر لرجل بانه مملوك فلان وهو  
مجهول النسب وكذبه فلان ثم رجع الى تصديقه يصدق ويكون عبدا  
ولو صدق المقر على انكاره ثم رجع المقر الى تصديقه لا يستحق برجوعه  
شي سبعة اشياء لا يصدق المدعي في دعواه اذا باع عبدا بيعا فاسدا  
وسله اليه ثم استرده البايع فقال المشتري بعته من فلان لم يصدق  
ويؤمر برده على البايع الا ان يرضى بقوله او يصدق المشتري في اقراره



فحينئذ يأخذ البائع القيمة وعبد ما سورا شتره رجل فجاء صاحبه  
ليأخذ بالثمن فقال المشتري قد بعته من فلان لم يصدق وأخذ  
صاحبه بالثمن فان رجع المقر وصدقه في اقراره وأخذ بالثمن  
ويقال للامير القديم خذ من الثاني بالثمن ان شئت فدع وعبد جني  
جناية فجاء الجني عليه وطالب مولاه بجنايته فقال قد بعته من فلان لم  
يصدق ويقال لمولاه ادفعه بالجناية او اقره وان دفع ثم جاء المقر بالبائع  
فصدقه في اقراره اخذ العبد من ولي الجناية فعليه الدية وعبد ما ذوق  
لحقه دين فجاء الزملاء ليسعوه في الدين فقال مولاه قد كنت بعته  
فلان لم يصدق ويباع في دينهم فان جاء المشتري لاسبيل له  
على العبد مشري الدار اذا قل للشفيع قد كنت بعته من فلان قبل  
طلبك لم يصدق وكان للشفيع اخذها فان جاء المشتري لاسبيل  
له على الدار رجل وهب شيئا وسكته اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب  
له قد بعته من فلان الغائب لم يصدق ويقضى بفسخ الهبة وان جاء  
المشتري وصدقه في اقراره كان له ان يأخذ العبد من الواهب  
ولا شيء على الموهوب له سبعة مواضع سكوت الرجل يكون اقرارا بالثمن  
اذا باعه وسكت او اجره او رهنه او خالع عليه او تزوج عليه او هبته  
لرجل او تصدق عليه فكت عند الايجاب والقبول ثم ادعى الحق بعد

لا يسمع دعواه الا بالينة ومن اقر تكيل او مودون او عرضي لم  
يفسر بالقول قوله في الصفة الا في ثلثة اشياء اذا قال فلان على الف  
من ثمن متاعه او من قرضي قال هي زيوف او بخرجة لا يصدق  
ويذكره الجياد وكذلك ان وصل ذلك باقراره وقال ابو يوسف ومحمد  
يصدق ان وصل باقراره وان اقر لرجل خاتم فله الحلقة والفض  
وان اقر له بسيف فله النصل والجفر والحمايل وان اقر له بحملة  
فله العبدان والكسوة **باب اقرار المريض** ثلثة من غمراء المريض  
بخاصة غمراء الصحة اذا اشترى شيئا في مريضه او استقرض او تزوج  
امراة بمثلها اربعة اقرارين من المريض يصدق في حق غمراء  
الصحة والورثة اذا اقر باستيفاء دين وجب على المشتري في حال  
المريض بدلائم ليس بمال وان كان بدلائم هو مال صدق في حق  
الورثة ولم يصدق في حق غمراء الصحة واقر باستيفاء ما هو  
امانة في يد وارثه واقر لامرأته بدين من مهرها صدق فيما  
بينه وبين مهر مثلها وتقدم على الدين الذي اقرب به في مرضه  
خسة من الاقرار ولا يصح من المريض اذا اقر لوارثه بدين او  
اقر باستيفاء الدين من وارثه او اقر باستيفاء مال مضمون  
عليه او اقر باستيفاء موكفيل به او باستيفاء كتابه بعد كتابته في مرضه



جازا قراره في حق الثلث واجمعوا على انه لو كان الكتابة في الصحة والاقرا  
بالاستيفاء في المرض جازا ثمان من الاقرار ولا يجوز في المال وينفذ  
في المال اذا اقر له بدين ثم براء من مرضه ثم مات او اقر لغير وارثه  
بدين ثم براء من مرضه ثم مات اربعة من الاقرار ولا يجوز في المال ولا ينفذ  
في المال وان يبدل حال المقل له مريض اقر لابنه وهو عبد بدين فقط  
ثم مات المريض او اقر لامرأة بدين ثم طلقها طلاقا باينا ثم تزوجها ثم  
مات المريض او كان نصرانيا فاسلم او اقر لاخته وله ابن فمات ثم مائة  
المريض اربعة نفق يجوز للرجل الاقرار بهم اذا اقر بانه وزوجه وولد له  
ومولاه ثلثة نفق يجوز للمرأة الاقرار بهم اذا اقرت بابيها وزوجها ومولاهما  
ولا يجوز اقرارها بولدها الا ان يصدقها الزوج او شهدا قابلة  
على ولادتها ولا من اقربان فلانا اخوه او عمه لا يصدق في النسب  
ولكنه ان لم يكن له وارث استحق المقل ميراثه **باب الاستثناء**  
خمس اشياء اذا استثنى ما في بطنها صح الشرط ويدخل الاستثناء  
في المستثنى منه اذا اقر تجارية لرجل الاما في بطنها او وهب تجارية  
الاما في بطنها او يصدق او صدق تجارية في كاح امراته الاما في بطنها  
او صالح من دم العبد على تجارية الاولها خمسة اشياء يبطل فيها  
الشرط والاستثناء جميعا رجل باع تجارية واستثنى ما في بطنها

او صالح

او صالح من دعواه على تجارية واستثنى ما في بطنها او قال على تجارية و  
استثنى ما في بطنها او قال له مائة درهم الادينار او الاقضية خنطة  
لزيمه مائة درهم الادينار او كقيمة القفيز وان قال هذه الدار لفلان  
الابناؤها لا يصح الاستثناء والمقل الدار مع البناء ولو قال ببناء هذه  
الدار والوصية لفلان فهو كما قال ولو قال غصبت من فلان عبدا  
الآنسة اعشار فلفل مقل عشرة ولو قال لفلان على الف درهم  
الآنسة مائة الاثنا مائة يلزمه تعاقبه وخسرون درهما في رواية  
انه حفص وفي رواية انه سليمان لزيمه تعاقبه درهم ولو قال على  
فلان الف دينار الا الف الزم له الف ولو قال له على الف استغفر الله  
الآنسة لزيمه الف ومن اقر بتم في قومة لزيمه جميعا ومرا اقر بتم  
في اصطلح لزيمه الدابة خاصة وان قال غصبت ثوب الزمها جميعا  
وكذلك له على ثوب في ثوب فلو قال على من درهم الى عشرة يلزمه  
تسعة دراهم عند انه حنيفة وقال اصحابه يلزمه عشرة دراهم  
ولو قال له على الف من ثمن خمر او خنزير يلزمه الف ولم يصدق  
في تفسيره **باب التمسك** الشركة على ضربين شركة عقود وشركة املاك  
فشركة الاملاك ان يرث الرجلان عينا او يشترياها ولا يجوز  
لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا بامره وكل واحد منهما في نصيب

الله



صاحبه كالاجنبي واما شركة العقود على اربعة اوجه مفاوضة  
وعنان وشركة الضاب وشركة الوجوه اما المفاوضة ان يشترك  
الرجلان فيساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما فيجوز من الخ  
المسلمين ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ  
ولا بين المسلم والكافر ويتضمن الوكالة والكفالة وما يشترطه  
كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوته وما يلزم كل  
واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالأخر ضامن له  
وان ورث احدهما لا يصح فيه الشركة ووصل اليه بطلت  
المفاوضة وصارت الشركة شركة عنان ولا ينعقد الشركة الا بالدرهم  
والدينارين والفلوس النافقة ولا يجوز فيما سوى ذلك الا ان يتعامل  
الناس بالنقرة والتبر فيصح الشركة بهما وان اراد الشركة بالعروض  
باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه ثم عقد الشركة  
د اما شركة العنان فينعقد على الوكالة دون الكفالة وتصح مع التفان  
من المال وتصح الانسداد باق الرخ ويجوز لكل واحد منهما ان ينعقد  
ببعض ماله دون البعض ولا يصح الا بما يصح به المفاوضة ويجوز  
ان يشركا ومن جهة احدهما درهم ومن جهة الآخر دينار كما  
اشترى كل واحد منهما على الشركة طوب بنمته دون الآخر ثم يبيع

على شركة حصته منه فاذا هلك مال الشركة او احد المالكين الا من  
قبل التراء فالمشترى بينهما على ما شرط او يرجع على شركة حصته من ثمنه  
وجوز الشركة وان لم يخلط المال ولا يجوز اذا اشترط لاحدهما  
درهم مسماة من الرخ وجاز لاحد المتعاضدين وشريك العنان  
ان يستبضع المال بصناعة ويدفعه مضاربة ويواكل من ينصرف  
فيه ويدين في المال بد امانة واما شركة الضاب فالحياطات  
والصباغان يشتركان على ان ينقلا العمل ويكون الكسب بينهما  
فيجوز ذلك وما ينقبل كل واحد منهما يلزمه ويلزم شركة وان  
عمل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان واما شركة  
الوجوه ان يشترك الرجلان ولهما مالهما على ان يشترىا بوجوههما  
ويسعيا وتصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما  
يشترى به فان شرط ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالرخ كذلك  
لا تصح الشركة في ثلاثة اشياء في الاحتطاب والاصطياد والاستقاء  
وما احتطب احدهما واصطاده فهو له وفي الاستقاء اذا اكل احدهما  
بعل والآخر راوية على ان استقيا والكسب بينهما لم تصح الشركة  
والكسب كله للذي استقى وعليه اجر مثل الراوية ان كان صاحب  
البغل وان كان صاحب الراوية فعليه اجر البغل وكل شركة

فان اشترى احدهما بالدرهم  
فان اشترى احدهما بالدرهم  
فان اشترى احدهما بالدرهم



الرجح بينهما على قدر المال ويبطل شرط التفاضل فيه وتبطل الشركة بأربعة  
اشياء بالموت والردة مع الآق والجئون المطبق **كتاب المضاربة**  
والمضاربة عقد على الشركة بمال من احد الشريكين ومن الآخر  
عمل واختص بالمال الذي تصح الشركة فيه ومن شرطها ان يكون  
الرجح بينهما مشاعاثلثا او نصف او ربعا حتى لو شرطه لرب المال  
او المضارب جائزة **درهم** من الرجح والثاني للآخر **ويعقد**  
المضاربة بثلاثة الفاظ اذا قال خذ هذا المال مفاوضة او مضاربة  
او معاملة على ان يكون الرجح بنينا كذا وكذا ولا يتم العقد الا بدفع  
المال اليه ولا بد لرب المال فيه ويختص تصرفه خمسة اشياء  
اذا اخضله المكان والزمان والنوع والجنس وعن ما باعه تعة  
اشياء لا يملكه المضارب وان قال اعمل في هذا برأيك لا قراض  
والاستدانة على المضاربة لا يأخذ السفاح ولا يشتري بما لا يتغابن  
في مثله ولا يعتق من مال المضاربة ولا يكاتب ولا يدبر ولا يتولد  
ولا يزوج الامة عشرة اشياء يملكها وان لم يقل اعمل برأيك  
ان يودع المال او ينضع ويعير ويستأجر البيت لحفظ فيه شاع  
المضاربة وبيع بالنقد والنسيئة ويوكل ببيع ما اشترى واشترى  
ما جاره ان يشتري وياذن لعبد المضاربة بالتجارة ويملك

بثلاثة

بثلاثة اشياء اذا قال اعمل فيها برأيك له ان يخلطها بمال نفسه  
ويشترك غيره فيه ويدفعه مضاربة واذا دفعه بغير اذن رب المال  
لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب بالثاني حتى يبرح فاذا ربح ضمن  
المضارب الاول المال لرب المال وان كان اذن له رب المال بدفعه  
مضاربة بالثلث فان كان رب المال قال له على ان ما رزقناك  
بنينا مضفان فالمضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال  
والمضارب الاول نصفان وان كان قال ان ما رزقناك تعالى  
فلي نصفه فدفع المال الي آخر مضاربة بالنصف للثاني نصف الرجح  
ولرب المال نصفه ويضمن ولا شيء للاول فان شرط المضارب الثاني  
ثلثي الرجح فللثاني نصف الرجح ولرب المال نصفه ويضمن الاول للثاني  
مقدار سدس الرجح وان اختلفا في النوع والمقدار الذي شرطا  
فالقول قول رب المال وان اختلفا في عموم الامر وتخصيصه او  
مقدار رأس المال فالقول قول المضارب وان امره بشراء الخنطة  
والدقيق ستة نفق يملكون دفع المال مضاربة الاب والد و  
شريك العنان والمفاوض والعبد المأذون والكاتب اربعة اشياء  
لا يجوز للمضارب ان يشتريها وذو رحم من رب المال وذو رحم  
محرم من نفسه والمحرمات من ولدا مهانة والمحرمات من ولد



امهات ر المال ان كان في المال ربح جاز له ان يتباع ذارحم محرم  
ومن ولد من امهاته ولا يجوز المضاربة بسبعة اشياء بالدين  
والعروض والمكيل والموزون وبر الذهب والفضة مما يتبين في العقود  
وبنفقة المضارب في ماله مادام يعمل في مدة وان شاء سافر به  
ليعمل فيه ينسقه في مال المضاربة مادام يعمل اربعة اشياء ينقض  
بها عند المضاربة الموت والردة مع الحق والحق والجنون المطبق  
ولو عزله ولم يعلم به المضارب جازت تفرقاته وان علم به والمال  
عروض جاز له سفها بعد العزل ولكن لا يشتري شيئا آخر **كتاب الشفعة**  
الشفعة واجبة لثلاثة نفر الخليفة في نفس المبيع ثم الخليفة في حق  
المبيع وهو الشرب والطريق في الجائر وليس الخليفة في الشرب والطريق  
شفعة في الرقبة مع الخليفة في نفس المبيع فان سلم فللشفيع الطريق  
فان سلم فللجار والشفعة تجب بعقد المبيع ويستقر بالطلب  
والاشهاد ويملك بالاختاذ اسلمها المشتري وحكمها حاكم وشرط  
الطلب ان يشهد في مجلسه على المطالبة ثم ينهض منه ويشهد على  
البائع ان كان المبيع في يده او على المبتاع او على العقار فاذا فعل  
ذلك استقرت شفيعته ولا يبطل بالتأخير وقال محمد ان اخرا الذي  
والاخذة شرابطلت شفيعته وان كان المبيع في يد البائع فخاصه

الشفيع

الشفيع جاز ولكن لا يبيع القاضي البينة للشفيع الا بحضرة المشتري  
فينسخ العقد بشهده ويقضي بالشفعة على البائع ويجعل العدة  
عليه فان كان ما اشتراه حال لا يقضي بالشفعة حتى يحضر الثمن  
او يؤجل يومين او ثلاثة ايام فان احضر الثمن والانبطل شفيعته  
وان كان الثمن مؤجلا فاما ان يجعل الثمن ويقضي له به واما ان يحفر  
حتى يحل الاجل فان كان اشتراها بعوض اخذها الشفيع بقيمتها  
وان اشتراها مكيل او موزون اخذها بمثل وان باع عقارا بعقار  
اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمتها الاخر وان ابتاعها بدينار ثم دفع الله  
ثوباعنه ياخذ بالدرهم والشفعة واجبة في العقار وان كانا تما  
لا يقسم كالرحى والحمام ولا شفعة في عشرة اشياء في عقار قسم وفي  
دار يتزوج عليها او يخالع بها او يستأجرها دارا او يصالح بها من  
دم عمدا ويعتق عليها عبد او يصالح عليها بالانكار او يملك دار  
او يوصي اليه بدار وفي العروض والشفيع خمسة عشر شيئا تبطل  
بها الشفعة اذا صالح من شفيعته على عوض اخذ او مات الشفيع او  
يشهد في المجلس الذي يسمعه ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند  
العقار او ضمن الدرك عن البائع او تباعه من المشتري او استوهبه  
او استرهنه او استأجره او استوعه او استوصاه او سأل بصدق



عليه او سلم قبل العلم بالبيع ثم علم به او سكت بعد العلم به او  
كلم بتمنه او كان الثمن مؤجلا فانظر حلول الاجل ولم يطلب او باع  
الشفيع ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة او وهب شفيع من المشتري  
بقدر ما يتصل بالشفيع خمسة اشياء يرتد بها البيع في حق المشتري  
ولم يرتد في حق الشفيع اذ اردتها المشتري بالعييب او بخيار الرؤية  
او بخيار الشرط او بالاقالة او انكر المشتري من الشراء وان سلم الشفيع  
ثم ردها المشتري بخيار الشرط او بخيار الرؤية او عيب بقضاء القاضي  
فلا شفعة للشفيع وان ردها بعت بغير قضاء بعد القبض وتقالا  
العقد فالشفيع له الشفعة واذا اخبر الشفيع ببيع الدار بالف درهم  
فلم تظهر انها بيعت بمساوية او بكر من حنطة او بكرى شعير  
فروى على شفعته وان ظهرت انها بيعت بالف وبعد قيمته الف او بدنانير  
قيمتها الف بطلت شفعته واذا اخبر بعت بحنطة او شعير او بدين  
من فلان فلم تظهر البيع بدراهم او بعد او من غيره فهو على شفعته  
وان اشترى اخرعه متفرقة وله قراح منها جاز فاجاز ياخذها  
بالشفعة فان قال اخذ ما لزوجي وارياء المشتري لم يكن له الا  
ان ياخذ الجميع او يترك الجميع في رواية وفي رواية لا ياخذ الا ما  
جاوزه اربعة اشياء لا يكون الرجل فيها نفورا الشفعة والقصة

واستيلاد جارية الابن واستيلاد الجارية المشتركة بياضه رجل اخذ  
ارضا بالشفعة او قاسم ثم بني فيها او غرس ثم استحق ما في يده لا يرجع الشفيع  
والقاسم على البايع والمشتري بقيمة البناء والغرس وكذلك الاب لا يرجع  
على الابن بقيمة الولد ولا الشريك على الشريك بقدر الولد **كتاب**  
**الاجارة** الاجارة عقد على المنافع بعوض وشرط جوازها ثلثة  
اشياء اجل معلوم وعمل معلوم وهدل معلوم وما جاز ان يكون ثلثا  
في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة والمنافع تصير معلومة بثلثة  
اشياء احدها المدة واستيجار الدار للسكنى والارضين للزراعة  
فيصح العقد على مدة معلومة بالتسمية في العقد كن استأجر ثوبا  
على ان يصبغه او ثوبا بخيط او استأجر دابة ليحمل عليها مقعدا  
معلوما او يركبها مسافة معلومة وتارة تصير معلومة بالتعيين  
والاشارة كن استأجر رجلا لنقل هذا الطعام فاما استيجار  
الحوايت للسكنى جائز وان لم يبين ما يعمل وما وله ان يعمل  
فيها كل شيء الا ثلثة اعمال عمل فيها الحداد والقصار والطحان  
اما استيجار الارض للزراعة لا يجوز ما لم يبين ما يزرع فيها ويقول على  
ان يزرع فيما شاء فاما استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق  
الركوب جاز له ان يركبه من شاء وكذلك لو استأجر ثوبا للبس



وأطلق فان قال على ان يركبها فلان او على ان يلبس فلان فاركب  
غيره والبسر غيره فعطيت الدابة وهلك الثوب كان ضامنا الاجر  
على ضربين اجر مشترك واجير خاص فالاجر المشترك الصناعات والقتل  
والحيات وغيره يستحق الاجرة بعله والمتاع امانة معه والاجر  
الخاص ان يستاجر رجلا شهرا لخدمته او ليرعى غنمه وليس له  
ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وماتلف بعله لا ضمان عليه  
وان استاجر دارا فللاجر ان يطالبه باجرة كل يوم الا ان يبيت  
وقت الاستحقاق بالعقد وان استاجر بعيرا الى مكة فللمال  
ان يطالبه باجر كل مرحلة واذا استاجر رجلا لبا ناستحق الاجر  
اذا اقامه عنده في حنيفة والا لا يستحقه ما لم يشرحه عشرة اشياء  
لا يجوز الاستيجار عليها الحج والعمرة والامامة والاذان والاقامة  
والقضاء والنوح واجارة المشاع في المنقسم وغير المنقسم واستيجار  
دار سكنى دار اخرى واستيجار عبد آخر واستيجار المراعي والاجام  
واستيجار الغضبان واستيجار الاشجار ليسط عليها ثيابه ولو  
اشترى ثمره على رؤس الاشجار ثم استاجر الاشجار ليسقيها الثمر عليها  
واستاجر طحنا الى طحن لم يحط به بدهم وقفيز من دقيقه وكذلك  
ان اشترى زرعاً في ارض واستاجر الارض مدة غير معلومة كترك  
الزراع فيها

عشرة اشياء تنفسح بها الاجارة موت احدهما وخراب العقود عليه  
وجفاف الماء عن الضيعة وانقطاع الماء عن الرعي ويستحق الاجر  
ولجوق الاجر دين قاذح لا يمكنه القضاء الآسنه وانتقال الملك فيه الى الغير  
والارتداد مع الحق بدار الحرب والحج والمرض والسفر والا فلا ضمان  
اذا اكترى ابله ثم مرض المكاري او مرضت الابل او بدل المكري ترك  
السفر واستاجر دكانا في السوق ليخفيه فذهب رأس المال فافلس  
**كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة المزارعة باطلة بالنصف والثلث  
والربع وقال ابو يوسف محمد جائزة اذا كانت معلومة وان يكون  
الخارج شايعا بينهما وهي على اربعة اوجه اذا كانت الارض والبذر  
لواحد والعمل والبقول لأخر جازت المزارعة فان كانت الارض والبقول  
والبذر لواحد والعمل من الآخر جازت ايضا وان كانت البذر والبقول  
والعمل والارض من الآخر جازت المزارعة واذا كانت الارض والبقول  
لواحد والعمل والبذر من الآخر فهي باطلة واذا صحت المزارعة و  
الخارج على الشرط وان لم يخرج الارض فلا شيء على العامل فاذا افسدت  
المزارعة فالخارج لصاحب الارض ان كان البذر من قبل صاحب  
الارض والعامل اجر مثله لا يزيد على مقدار ما شرط له من الخارج في  
قول ابو يوسف وقال محمد له اجرة مثله بالغاما ببلغ وان كان البذر



من قبل العامل فلصاحب الأرض اجر مثلها يعني مثل الأرض بالعام بلوغ الخراج  
للعامل وان عقد المزارعة فامنع صاحب المذخر من العمل لم يجبر عليه وان امتنع  
الثاني يجبر على العمل ونفقة الزراعة عليها على قدر حقها واجر الحصاد  
والرقاع والديار والقذرية عليها بالحصص فان شرطه في المزارعة على العامل  
فسدت المزارعة احد عشر شيئا اذا شرط على العامل تفسد المزارعة  
الحصاد والديار والسقية والرقاع والحمل والتذرية والثان وكري الانها  
واصلاح المسناة وتنقي الأرض وعمارتها خمسة اشياء اذا شرط على  
صاحب الأرض لتفسد المزارعة ان يكرم الأرض ويسرقها ويكري  
الانهار ويصلح المسناة ويحصد **كتاب اللقيط والله** اللقيط  
حر ونفقته على بيت المال وهو دين ملتقط يلحق بنسبه به اذا ادعاه  
الا في موضعين ان يكون الملتقط ذميا فالنقط في بلاد الاسلام  
او قرية من قراهم ثبت نسبه منه اذا ادعاه ويكون مسلما الا  
ان يكون الققط في قري من اهل الذمة او سيرة او في كنيسة يكون  
ذميا او الققط امرأة فادعت نسبه لا يثبت النسب منها الا ان يدعي  
عنه ابنها من رجل بعينه ويصدقها الرجل فيكون ابنها ولا يجوز  
للملتقط تزوج اللقيط ولا تفرقه في ماله ولكنه يجوز له ان يقبض الهبة  
ويسلمه في صناعة ويؤجره ولو وجد معه مالا شدد ودافه

للقيط فاما اللقيط امانة اذا شهد الملتقط انه يأخذها ويحفظها  
لصاحبها وان كان اقل من عشرة دراهم عرفها ايتاما وان كانت  
عشرة فصاعدا عرفها حولا وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
انه قال في اللقط اذا كانت مائة درهم او نحوها عرفها حولا وان كانت  
عشرة او نحوها عرفها شهرا وان كانت ثلاثة دراهم او نحوها عرفها  
جمعا وعشرة ايتاما فان كانت درهما او نحوها عرفها يومها وان كانت  
ثلاثة تصدق مكانها فاذا عرفها حولا ولم يحضرها صاحبها تصدق  
بها واذا جاء صاحبها فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة وان شاء  
ضمن الملتقط وان كان الملتقط فقيرا جاز صرفه الى نفسه والى زوجته  
والى ابنه والى ابيه اذا كانوا فقراء وان كانوا اغنيا لا ينتفع  
بها ولا يتصدق بها على غني ولا يجوز الانفاق على الابل والبقر فما انفق  
عليها بغير امر الحاكم فهو متبرع وان كان دينيا على صاحبها الا ان تنقر  
النفقة قيمتها فيبيعها ويأمر بحفظ ثمنها والاصوب الانفاق  
عليها ويكون دينيا على صاحبها الا اذا كان لا ياتي على قيمتها  
**كتاب الغصب** الغصب لا يتحقق الا في المنقولات عند ابي  
حنيفة وعند قول ابي يوسف الاخر والغاصب ضامن من بقيته  
يوم غصبه فان غصب مكيلا او موزونا او معدودا فما يجوز التمس فيه



فان اهلكه او هلك عند يمين مثله وان انقطع من ايدي الناس  
ولا يوجد مثله في بلد يضمن قيمته يوم المصومة اربعة اشياء من  
المتلفات لا يلزمه المثل الخمر والخنزير والرجل الميتة ثلثة عشر شيا  
يوجب الخيار للمالك في المخصوص اذا غصب آنية فضة او غصب راحم  
فانكسرت عنده فالمالك بالخيار ان شاء اخذها ولا شيء عليه وان شاء  
ضمنه مثل ذلك الاناء والدرهم الاناء مثليا ضمن قيمته من خلاف  
جنسه او غصب جارية فازدادت عنده خير ان تم قتلها خطأ فان  
المالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب وان شاء  
ضمن عاقلته يوم القتل في ثلث سنين ولا يزداد قيمتها على خمسة آلاف  
درهم ويتضمنها عشرة دراهم او باع الجارية بعد ما زادت في يديها  
خير فان المالك بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم القبض  
وان شاء ضمن البائع قيمتها يوم الغصب في قول في حنفية وان غصب  
عصيرا فصار عنده خلا فالمالك بالخيار ان شاء اخذ الخمر ولا شيء له  
وان شاء تركه وضمنه مثل ذلك العصير ان وجد وان انقطع من ايدي  
الناس يغرر قيمته يوم المصومة او غصب ثوبا فصبرها بعوض  
فالمالك بالخيار ان شاء اخذ وضمنه قيمته وان شاء تركه و  
ضمن الثوب او غصب سويقا فقلته بيمين فالمالك بالخيار ان شاء

اخذ

اخذ وضمن له ما اذا اد التمن فيه وان شاء تركه وضمن سويقه  
او غصب شاة فذبحها فان المالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها  
وسلمها اليه وان شاء ضمنه بنقصانها او غصب عينا فغيبها  
فاخذ المالك قيمتها بقول الغاصب يوم الغصب ثم ظهرت العين  
فان المالك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين ورفق  
الغرض او غصب ارضا فبذرها حنطة ثم اختصا وهي لم يبت بعد  
فان المالك بالخيار ان شاء تركها حتى يبت ثم يقول اقلع زرعك وان  
شاء اعطاء ما زاد البذر فتقوم الارض وليس فيها بذر وتقوم وفيها  
بذر او هدم بناء رجل وقيمة البناء وقيمة التراب المهدم ثلثون  
فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه مائة وصارت التراب للهادم و  
ان شاء ضمنه سبعين ولا شيء للهادم من التراب المهدم او غصب  
علما ما قيمته خم مائة درهم فخصاه فصار يساوي الفا فان المالك  
بالخيار ان شاء ضمنه خم مائة درهم حصاه وبترك الغلام وان  
شاء اخذ الغلام ولا شيء عليه او دجاجة ابتلعت لؤلؤ  
صاحب الدجاجة بالخيار ان شاء اعطاه قيمة اللؤلؤ وان شاء  
اعطاه الدجاجة واخذ قيمتها برضا صاحب اللؤلؤ وسبعة  
اشياء يوجب النقصان رجل غصب جارية شابة ناهضة فانكسر



ثديها يأخذ ويضمن النقصان او غصب ثوبا فخرقه خرقا <sup>خذ</sup>  
ويضمن النقصان او غصب عبدا قارئا للقرآن او خبازا فني  
ياخذ ويضمن النقصان او غصب حارية فولدت في يده ونقصتها  
الولادة ياخذها ويضمن النقصان فان كان في قيمة الولد وفاء  
بالنقصان يجبر النقصان به او غصب عينا فاستعملها وانتقصت  
باستعمالها ياخذها ويضمن النقصان او غصب عبدا فابوق او زني  
فرقه من الابق ياخذ ويضمن النقصان ما دخل من العيب بالابق  
ان لم يكن ابق قبل ولا زني في الجوارى عيب او غصب اخيه من صفر  
او نحاس فانكرت ان كانت بتاع عددا ياخذها ويضمن النقصان  
وان كانت بتاع وزنا ان شاء اخذها ولا شيء له وان شاء  
تركها ويضمن قيمتها من الذهب والفضة عشرة اشياء اذا  
تغير المغصوب وعظم المنافع انقطع حق المالك عنها اذا غصب  
شاة فزحمها وشواها او طعمها او حنطه فطمها او حديد فجعل  
سيفا او صغرا فجعله آينة او خشبا فجعله بابا او غزلا فني ثوبا  
او ساجدة فادخلها في بناءه او دود قز فجرح منه او ماله فزحمها  
في ارضه فصارت شجرة انتزع حق المالك عنه ويغرم له المثل  
ان كان مثليا وقيمه ان لم يكن مثليا وولد المغصوب ونماؤها

ونزعة

ونزعة البستان امانة ولا يضمن الغاصب المغصوب بالاشياء بالتعدي  
او بالمنع بعد الطلب اربعة اشياء من المخطورات يغرم قيمتها المبيع  
الزيت والتمن اذا وقعت فيه فارة والكلب المعلم والفهد وما شابه  
ذلك من العلمات سبعة اشياء لا يضمنها الغاصب سكنى الدار و  
زراعة الارض وركوب الدابة وخدمة العبد واجرة ردة العارية  
على المستعير واجرة المشاجر على الأجر واجرة المغصوب على الغاصب  
**كتاب الصيد والذبائح** يجوز الاصطياد بستة اشياء  
بالكلب المعلم والفهد والباري والقفور والعقاب وما شاكل الجوارح العائمة  
اذا ذكر اسم الله تعالى على ارساله فاخذ الصيد وجرحه ومات  
حل اكله فان اكل منه الكلب لا يؤكل وان اكل منه الباري يؤكل وتعليم  
الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم الباري ان يرجع اذا دعاه  
وكل باري من حديد او حطب محدود او غيره وسمي عليه فخرجه  
يجوز اكله الا البندقة والحجر الذي لا يخرج الدم لا يؤكل الا باءدرك  
ذكوته الذئح ما بين الحلق واللثة والعروق يقطع في الزكوة اربعة  
اشياء الحلقوم والري والودجان ويجوز الذئح بالمروعة وليطه القصب  
وبكل ما انزل الدم وافرى الاوداج الا العظم والقرن الذي لا مدة لهما  
والسنن القائم والظفر القائم خمسة وعشرون شيئا يحرم اكله



بالسب إذا رى صيدا فوقه في الماء أو على سطح أو على شجرة وقع  
على الأرض أو على جبل ثم تردى منه إلى الأرض وما أصاب المراض  
بعرضه إلا أن يخرج به يؤكل ويرى صيدا فأصابه وأخذه  
فرماه الثاني فقتله لا يؤكل ويغرم قيمته للأول وعجز المسلم عن  
مذقوسه فأعانه بجوسي عليه حتى رماه فقتله أو أصاب الزبح السهم  
أو أصابه الجدار فردة عن سننه فأصاب صيدا أو نصب سنانا  
أو نصلا على شجرة فوقه فيها صيد فمات عنه أو أسك الكلب  
الصيد وطرح نفسه عليه حتى مات من ثقل أو أخذ حلقه  
فخنقه فمات من غير أن يخرج به أو رجلان زحما صيدا وسبي  
أحدهما وترك الثاني القسمية عمدا أو أرسل بجوسي كلبا  
فزجره مسلم فأنزجر بزجره أو ذبح بنفسه للصيد وسمي عليه  
مسلم لا يحل أكله قياسا أو أرسل كلبا معيا فزده الصيد عليه  
كلب غير معي فأخذه وقتله أو ابتع الصيد في عدوة فأنهش منه  
قطعه فأكلها ثم أخذ الصيد وقتله وأصطاد صيدا آخر فأخذه  
وقتل لم يحل الثاني أو أرسل كلبه وفاته الصيد فرجع ثم عرض  
له صيدا آخر فزجره وقتله أو التمسك قتلها حر الماء وبرده لا يؤكل  
عند أخيه حنيفة بمنزلة الطافي ويرى صيدا فزجره فوقه عند رجل

لم يعلم

لم يعلم به أو سبي لا يعقل الذبح أو أخذه صبي يلعب به فمات أو وقع  
عند نائم لا يؤكل وروي ابن ساعدة عن محمد أنه يؤكل ثمانية عشر شيئا  
يحرم أكله بالسب مسلم يرى سهم أو من راق صيدا فأصابه ونفذ منه  
إلى الصيد أخرجا جميعا أو جرح سبع شاة فادركها صاحبها حية فزجرها  
حلت وأرمانت من ذلك الجرح لا تحل أو نذغوا بقررة فلم يقدر  
على أخذه فرى سهمه وجرحه فقتله أو تردى في بئر فلم يقدر على ذبحه  
فرماه في خامة أو أصابت الزبح السهم فحولته عينا أو شاة قليلا  
ثم أصابه أو ترك التسمية على الذبح والرمي وأرسل الكلب ناسيا أو راسا  
مسلم كلبا على صيد فزجره بجوسي فأنزجر بزجره فقتله أو ذهب كلب  
بنفسه وسمي عليه مسلم فقتله بحل استحسانا أو أرسل صبه على صيد  
وسبي فأنهش منه قطعة فرماها وأخذ الصيد فقتله ثم عاد إلى تلك  
القطعة وأكلها أو أرسل على صيد وسبي فقتل ذلك الصيد وصيدا  
آخر حل الجميع أو كن في موضع حتى مر به الصيد فوثب عليه فأخذه فزجره  
أو أرسله فعرض فأخطأ ثم عرض له صيدا آخر فأخطأه ثم عرض له صيدا  
آخر فقتله أو أرسله على صيد وهو يرى أنه شجرة أو إنسان وسمي فإذا  
هو صيد حل أكله وروي ابن ساعدة عن محمد أنه لا يحل وقال أحمد حل الصيد  
بشئين بان يرميه وهو يريد الصيد وإن يكون الرأى مع حن الصيد



وان وقع التهم بالصيد فتحامل عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه  
يؤكل وان قعد عن طلبه لا يؤكل خمسة وعشرون شيئا لا يؤكل لحمها  
الضبب والثعلب والضبغ والفيل والذئب والفهد والتمر والاسد  
والكلب والفهد والخنزير والبغل والحمار والبربع والقنفذ والسحفاة  
والحداة والغراب لا يقع الذي يأكل الحيف وكل ذي باب من السباع  
وذي خلب من الطير والهرة والفارة والعقرب والحية وجميع هولاء  
الارض ستة اشياء يؤكل لحمها الارنب وغراب الذرع والتمت  
والجريت والجراد والضفدع وهو نوع من الجراد ويكره الجراد في حنيفه  
ثمانية اشياء من الميتة يجوز الانتفاع بها القرن والظلف والغصب  
والوبر والصوف والشعر والريش سواء كان مأكول اللحم او غيره وان ذبح  
ما لا يؤكل لحمه طهر حتى يجوز به الصلوة الا لآدي والخنزير ويستحب الذبح  
ثمانية اشياء ان يجد شفرته او لآته يضع الشاة وان يوتجها الى القبلة  
ويشتر قوائمها ويسمى الله تعالى ثم يذبحها ولا يذكر مع اسم الله تعالى غير  
ثانية نفر يجوز ذبحهم الرجل المسلم والمرأة المسلمة والكسابة  
واليهودي والنصراني والمرايعة الذي يعقل الذبح والاخرس  
والصبي الذي احدا بويه مسلم او كفاي والاخر مجوسي وذي يمه  
السكران حل اكله خمسة نفر لا يجوز ذبحهم المجوسي والوثني والمردة من

ان الذبح  
مكره

**كتاب الاضاحي** الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم موسر  
في يوم الاضحية عن نفسه وعن اولاده الصغار يذبح عن كل واحد منهم  
شاة وانما البقرة والبدينة يجوز عن سبعة نفر شرط جوار الاضحية  
ثلاثة اشياء اليسار والاحاد والوجوه والاقامة فاهل السواد والمصر  
فيه سواء واليسار ما يتادهم او عرض تساوي باثني درهم سوى  
السكنى والخدام والشياب التي تحتاج اليها والاضحية من ثلاثة  
اشياء الابل والبقر والغنم والجواميس بنزلة البقر وقت وجوب  
الاضحية طلوع الفجر من يوم النحر ويجوز لاهل السواد الذبح بعد طلوع  
الفجر ولا يجوز لاهل مصر الا بعد صلوة العيد والعبرة لمكان الاضحية  
فان الرجل مصري او اضحية بالسواد جاز ذبحها بعد طلوع الفجر بعد  
طلوع الشمس فان كان الرجل قرويا وارضية في مصر لا يجوز ذبحها  
الا بعد صلوة العيد اسنان الاضاحي اثنان الجذع من الضان  
واثنان من المعز والبقر والابل والنخيت بنزلة العراب وقت الاضاحي  
ثلاثة ايام يوم ويومان بعده وفضلها يوم النخ عشرة اشياء  
لا يجوز التضحية بها العمياء والعوراء والعرجاء التي لا تبلغ المنك  
ومقطوع الكرا والاذن والذئب والعجفاء التي لا تنقي ومقطوع احدي  
القوائم واحدي الاذنين او الالية والمولود من الوحش اذا كانت

الأم والاب اه



اربعة اشياء تجوز التخليق بها اذا كانت جماء لا قرن لها او مكسوة  
القرن ذكر اكان او انثى والخصى والثولاء وكذلك ان يعيبها عيوب  
حالة الذبح باضرارها والمستحب ان يتصدق بنصفها او بثلثها  
وينتفع بجلدها ويحتمل منه فروا او غريالا او متاع البيت مما هو  
يحتاج اليه او يشتري ذلك ولا يبيع ولا يشتري به شيئا من المالكات  
وان باع شيئا من ذلك تصدق بثمنه **كتاب المأذون** ويجوز  
للرجل ان ياذن لعبد في التجارة صغيرا كان او كبيرا اذا كان يعقل  
التجارة ويصير ما ذونا في التجارة ثمانية اشياء اذا قال اذنت لك  
في التجارة شرا صار ما ذونا اذ اذنت له ان يبيع الخد او اذ قال اذنت لك  
اذنت لك في التجارة صار ما ذونا عند مجيء الخد واذا قال اذ جاء  
الخد فقد حرت عليك لا يصير محجورا عليه او قال اذن نفسك اي  
قال لرجل يبيع معه فبايعه او كاتبه او قال اذ اذيت الى الفاء  
فانت مأذون او اراه يبيع ويشترى فسكت ثم المأذون لا يصير  
محجورا عليه حتى يظن المحرمين اهل سوقه ثلثة عشر شيئا يصيرها  
محجورا قوله اهل سوقه حرت عليه وبالا باق وبالردة مع الخرق  
فموت العبد وموت المولى وبالباع والهبة مع التسليم والتصدق  
على رجل او كانت جارية فاستولدها او دفعها بالجناية اربعة

نفرجا-

جاز لهم ان ياذنوا للصبي في التجارة الاب والجد والوصي والقاضي  
فان كان له اب فاذن له القاضي في التجارة واذا صار ما ذونا  
خسة نفر جاز لهم ان ياذنوا للعبد في التجارة المكاتب والعبد المأذون  
والمضارب وشريك العنان والمفاوض عشرة اشياء لا يملكها العبد  
المأذون الكفالة بالنفس والمال والقرض والهبة والصدقة  
والعتق على مال وغيره والكتابة وتزويج العبد  
والامة والصلح من قصاص وجب عليه والعفو عن القصاص  
عشرة اشياء يملكها العبد المأذون يبيع ويشترى ويهرن  
ويهرن ويودع ويستودع ويبضع ويعمل الثوب والداينة  
ويأخذ ايضا من زراعة ويشترى البذر ويزرعها ويصالح  
من قصاص وجب على عبده ويهدي اليسير من الطعام ويضيف  
من يطعمه ويجوز بيعه من مولاة بمثل قيمته تسعة اشياء تباع  
رقبة فيها اذا استهلك مال انسان او غصبه او ودعة حمدها  
او تزوج باذن مولاة يباع في مهرها واسفار دابة محمدا وعقها  
او عق جارية اشتراها ووطئها ثم استحققت او يثبت الدين باقراره  
بالغصب وبالا استهلاك يباع العبد فيه الا ان يفديه المولى فيقضى  
دينه فان فضل من دينه شيء طوبى لعبد الحرية خمسة اشياء



تصرف في دينه اذا اوهبه شيء او اكتب بالاقبل لحوق الدين وان كانت  
جارية لها ولد يبيع ولدها معها في دينها اذا اولدت بعد لحوق الدين  
وما اولدت قبل لحوق الدين لا يباع او جني عليها فاخذ الارش ووطئت  
بالشبهة فاخذت العقر وان لحقها دين بعد الولادة والجناية والولي  
لا سبيل للقرءاء على ولدها وارثها وعقرها وان كان عليه دين  
يحيط برقبته لا ينفذ فيه شيء من تصرفات المولي ولا يملك ما في يده  
حتى لو باعه او وهبه او كاتبه كان للغرماء حق الفسخ الا ان يقض  
المولي دينه وان اعتقه كان لهم ان يضمنوا المولي الاقل من قيمته  
ومن الدين ان شاؤا وان شاؤا رجعوا على العبد بجميع دينهم  
وان دبره كان للغرماء ان يضمنوا المولي القيمة ولا يبيعون العبد  
بشيء حتى يعتق وان اعتق ما في يده لا يعتق هذا كله عندنا في حنفية  
وعندنا في يوسف ومحمد يعتق ما في يده **كتاب التخيير والامتنان**  
سنة اشياء لا يجوز صلوتهم اذا صلى في ليلة مظلمة من غير التخيير  
الي جهة ولم يحضر النية في تحريك القبلة ثم ظهر انه صلى لغير القبلة  
او كان اكبر رايه انه صلى لغير القبلة او شك في القبلة فصل في اي  
جهة كانت بغير التخيير ولا اكبر الراي ولو ادى اجتهاده الي جهة  
وتركها وصلى الي غيرها ثم تبين انه صلى الي القبلة لم يجز صلوته

الا في رواية اني سئ او وجد في ذلك الموضع من يعلم به فلم يسأله  
او كان على غير وضوء ولم يعلم بالماء او كان في ذلك الموضع من  
يعلم به فلم يسأله بالماء فتم وصلى ثم علم بالماء تسعة اشياء يقبل  
فيه قول الواحد ان كان عدلا ثقة عبدا او حرا رجلا او امرأة  
او صبيا يعقل ان لم يكن عدلا ثقة فيجوز فيه باكر رايه ان كان  
صادقا يقبل قوله وان كان اكبر رايه انه كاذب ردة عليه قولهم  
اذا اخبر بطهارة الماء او نجاسة او ادعى الي طعام فاخبره  
رجل ان اللحم زبيحة مجوسى او خالطه لم الخنزير او رأى شيئا  
لا انسان فيه رجل وقال وكفى فلان يبيعه او وهبه  
او سلمه انى وانا ابيعه او قال كان لي عضة منقفا  
منه بلا رضاء ولا قضاء لم يصدق وان قال ردة على بالرضاء  
او خاصته فشكل او شهد في شاهد او صدق او راي جوهرا  
نقيسا في يد رجل فقير فقال هو فلان اذن لي في بيعه او راي عبدا  
وفي يده شيء فقال اذن لي مولاي في بيعه او حمل عبدا او حرا شيئا الي  
رجل فقال الهداء اليك فلان او اراد شراء جارية فاخبره رجل  
ان الرجل آخره الا حسن ان لا يشتريها فان اشتراها فهو في بيعه  
من وطئها وان اخبره بانها مستقة او ولم يعتق او قال اعتقها



ذو اليد لا يجوز شراؤها ووطئها او ملك جارية بالشراء والهبة والهدية  
فاخبره رجل ان المالك كان غاصبا يكره له ووطئها خمسة اشياء لا  
يقبل قول الواحد فيها اذا اشترى شيئا فاخبره رجل ان ذلك الشيء  
لغير البايع باعه بغير امره لا يصدق وجاز تصرفه فيه او تزوج  
امراة فاخبره امراة او رجل انها اخته من الرضاع لا يفرق بينهما  
وحل ووطئها واستحب ان يتنزه عنها ويطلقها واشترى  
جارية فاخبره ثقة انها حرة لا يصدق وحل ووطئها واستحب  
ان يتنزه عنها واشترى شرايا او طعاما فاخبره ثقة انه حرام  
او غصب البايع لا يصدق في الغصب ويصدق في الحرام او رأي  
رجلا قتل وليا له بالسيف او جرحه لا يصدق ووسمة  
قتل ووسع من عاين ذلك ان يعينه على قتله وكذلك  
اذا ادعى القاتل انه كان ارتد عن الاسلام او كان قتل وليا له  
خمس اعضاء من ذوي الحرام يجوز النظر اليها الوجه والرأس  
والصدر والعضدان والساقان ولا يجوز النظر الى ظهرها وبطنها  
وما بين سرتها الى ما تحت ركبتيها وما حل النظر اليه من حل  
غيرها ومسها اذا امن الشهوة على نفسه وما كره النظر من  
كراهته مجردة ويجوز له ان يسافر بها ويحملها وينزلها ويأكلها

في منزل اذا امن الشهوة وكذلك اذا اشترى جارية تجازله النظر الى  
شعرها ومدرها وساقها وينظر الاجنبي الى المرأة الاجنبية الى الوجه  
والكفين اذا امن الشهوة وان كان لا يامن لا ينظر اليها اربعة  
نفوذ لهم النظر الى الاجنبية وان كان الشهوة لا يامنون  
القاضي جازله النظر اليها اذا ادعت عند او شهدت على شيء  
وان كان بشهوة واشترى جارية جازله النظر اليها وان كان بشهوة  
او طاراد ان يتزوج امراة جازله النظر اليها وان كان بشهوة و  
تنظر الاجنبية من الاجنبي الى جميع جسده الا ما تحت سترته الى  
تحت ركبته وينظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة الى جميع بدن  
الاما تحت سترته الى ما تحت ركبته ويجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة  
خارج موضع عند الولادة لتأخذ الولد وعند التداوي اذا كان  
الفرج في فرجها او دبرها او الى فرج امراة العنين لظهور بكارتها  
وثبوتها اذا انكر المشتري بكارتها واراد ردّها على البايع ثلثة  
من المواضع يجوز للرجل الاجنبي من المرأة الاجنبية عند العذر  
اذا كان الفرج في الفرج ولم توجد امراة وخاف عليها الهلاك  
جاز للرجل الاجنبي ان يداويها ويسترجع بدنّها الا ذلك  
الموضع ويفض بصرة والمرأة تموت في السفوف لم توجد امراة



تغسلها جاز للرجل ان يغسلها ويغسل وجهها ويديها بالتراب ركن  
محرماتها وان كان اجنبيا يلق على يديه خرقة فيضرب يديه  
على الارض ثم ييمتها وان مات رجل في السفر ولم يوجد احد من الرجل  
يغسله لم يجز للمرأة ان تغسله ولكن تيممه ويجوز للزوج ان يغسل  
زوجها ولا يجوز للرجل ان يغسل زوجته ولا يغسل المكاتبه  
والدبيرة وام الولد مولاهما ويجوز للنساء غسل الطفل الذي لا يكمل  
كتاب الحدود شرط وجوب حد الزنا بالاقراء اربع مرات في اربع  
محال وكل ما اقرب منه مرة القاضى حتى يكمل اربع مرات وبالشهادة  
اربعة من الرجال وسأل المقر والشهود عن الزنا ما هو لان الزنا  
يطلق ويراد به زنا العيين وزنا اليدين ويذكر ويراد به الزنا  
بالفرج ويراد به الصعود في الحبل فله بد من ان يسأله فان فسره  
على الوجه فيسأل بعد ذلك كيف في قديطاء فيمادون الفرج  
وقديطاهما من الفرج ويسمى ذلك كيف زني فان قالوا انه  
زنا بالفرج وادخل الله في فرجها كادخال الميل في المكحلة فيسأله  
منه متى زني لانهم اذا شهدوا على زناه وقد تقاؤم عهدا لا  
تقبل شهادتهم وابن هو زني كيف زني فان قالوا في دار الرب  
او في عسكر اهل البغي او زني بجارية ابنه او بامرأة غرسه لا يحد

فاداه

فاداه الاقرار والشهود الاربعة وان كان محصنا فيخرج الى  
ارض فضاء فيرجمه بالحجارة حتى يموت ويبعد الشهود بوجهه ثم الامام  
ثم الناس وان امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد وفي الاقرار  
يبداء الامام ثم الناس وتكفن ويغسل ويصل عليه وان لم يكن  
محصنا يضرب مائة سوطا ان كان حرا وخمين ان كان عبدا ضربا  
متوسطا لا يموت وينزع عنه ثيابه من الحشوش والفرو ثلثة اعضاء  
لا تضرب في الحد وجه الوجه والفرج والرأس عند اي حنيفة ومحمد  
شرايط احصان الرجم ستة العقل والبلوغ والحرية والاسلام  
والتكاح والدخول في التكاح الصحيح بامرأة عاقلة بالغه مسلمة  
واحسان كل واحد منهما شرط الثبوت الاحصان للآخر حتى ان  
العبد لو تزوج حرمة تكاحا صحيحا ودخل بها لا تصير حصنة  
شرايط احصان القذف خمسة كون المقذوف حرا عاقلا بالغاً  
مسلماً عفيفاً من الزنا وعن وطئ فيه حرمة فهي خمسة وينبغي  
ان يكون القاذق عاقلاً بالغاً ويقذف قذفا صريحاً خمسة  
اشياء يوجب تأخير الحد الشديد وكذلك البرد الشديد  
والمرض والحبل والنقاس لا يحد حتى تطهر عن نقاسها وان كان  
حد الرجم لا يؤخر بشيء من هذه الاشياء الا في الحبل خمسة



اشياء يسقط الحد عن الزنا فسق الشهود وردتهم وغيبتهم ورجوعهم  
عن الشهادة ورجوع المفر عن الاقرار قبل اقامة الحد وفي وط  
او حرب الجرم فان كان الرجم بالاقرار يترك ولا يتبع وان كان  
بالشهادة يتبع ويكمل الحد خمسة نفران يرمون بالجماعة الاب  
والام والولد وولد الولد وكل ذي رحم محرم منه ان فعل لا يجرم  
عن الميراث ثلثة من الحد وينصف على العبد حد في القذف  
وحذ الزنا وحذ الشرب في الحر الحد وخمسة البكر اذا زني وللخص  
الرجم بالحجارة والسكران ثمانون جلدة اذا سكر من النبيذ وشربه  
طوعا ولا يحد حتى يزول عنه السكر وللقاذ ثمانون جلدة وللشارق  
قطع اليمين والخيف ولقاطع الطريق اذا اخذ المال قطع اليد  
والرجل من خلاف واذا اخذ المال وقتل يقتل ويصلب  
ولا يقطع اليد والرجل عندا في حنيفة وعندهما يقطع سبعة  
مواضع الحد فيها يندري اذا ادعى الشبهة رجل الزنا في تجارة  
ابويه او ولده او ولد ولده او بجارية زوجته او بجارية  
مولاه وقال ظنت انها تحل لي ولو ولدت جارية منهم لا يشتر  
نسبه الا في موضعين في امة ولده او في ولد ولده ويثبت  
نسبه من الواطي وتصير الحارية ام ولده ويغرم قيمتها

لمولاه

لمولاه هذا اذا لم يكن الاب حيا فاما اذا كان الاب حيا لا يثبت نسبه  
من الحد وان قال عمت انها لا تحل لي تجرد في ذلك كله الا في موضعين  
في جارية ولد وناقلة ويثبت نسبه لولد منهما كما يثبت  
اذا قال ظنت انها تحل لي سبعة مواضع لا يندري الحد وان  
ادعى شبهة رجل زني بامة اخته وعمته وخاله وخالته وسائر  
اقربائه اربعة عشر نفرا يعذر قاذفهم ولا يحد اذا قذف عبدا  
او امة او مدبرا او مكاتبا او ام ولدا وصبي او مجنونا  
او كافرا او يدها في الزنا او امرأة مملوكة بولد او قذف امرأة  
ومعها اولاد لا يعرف لهم والد وان كان مسلم يافسق يا جيت  
يا كافران قالا يا خنزير لم يحد واشتد الضرب ضرب التعزير ثم حد  
الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف اربعة لا يحد قاذفهم لو قال  
زنيت بهيمة او قال لامرأته زنيت الحمار او بشرا او زنيت  
وانت صبي او قال زنيت بامارة او بقرة ومن قذف ميتا  
يجب الحد عنه اربعة نفر يطالب القاذف بحد الميت الاب  
والجد وان علا والابن وابن الابن وان سفل ويسقط الحد  
عن القاذف بشئين اثنين يموت المقدوف وبزنا المقدوف  
اربعة اشياء يتبع وجوب حد المقدوف اذا قذف رجلا قد



وطئ امرأته اجنبية مشبهة او وطئ امرأة في نكاح فاسد  
او وطئ جارية الابن او وطئ بنيه وبين آخر ويقام الحد على  
كل عامر الاعلى الاحرف انه لا يقام الحد عليه لعله يكون له حجة ثمانية  
من الاحكام لا يجوز جمع ثمانية المحرم والمهر والاجرم الضمان  
والقطع ما الضمان والعشر الخراج والوصية مع الميراث  
وزكوة الفطر مع زكوة التجارة والقصاص مع الدية والجلد  
مع الرجم عشرة نفر زنا بامرأة لا تجلد كل واحد منهم يحكم بجلده  
الاخر اعدم غير محصن يجلد مائة جلدة والثاني عيب يجلد  
خمسون جلدة والثالث مستأمن فيعزر والرابع ان كان  
محصنا برجم والخامس استحلال الزنا فيقتل والسادس ان  
ادعى الشهبة فيجس والسابع ادعى النكاح فيلزمه مهر كامل  
والثامن قال هي زوجتي فيلزمه نصف المهر والتاسع حلف  
وقال لو زني فامرأته طالق والعاشر انكر الزنا فلا يلزمه شيء  
ولو شهد وابتعد التقادم لا يلزمه الحد ولو اقرب الزنا بعد  
التقادم يلزمه الحد **كتاب السرقة** شرط وجوب القطع  
اربعة اشياء العقل والبلوغ والدعوى والنصاب عشرة دراهم  
خمسة عشر من السارق لا يقطعون العبد اذا سرق من مال سيده

او السيد من مال مكاتبه او من ماذون مديونا كان او  
غير مديون او المرأة من زوجها والزوج من زوجته او من  
ذي رحم محرم والاجير الخادم والحائز والنباش والمختلس والمتهب  
ومن الحمام والمقبرة ومن سب المال والضيء من منزل المضيف  
او كان السارق اسل اليد اليسرى او كان اقطع او مقطوع الرجل  
اليمن خمسون شيا لا يوجب فيه القطع ما يوجد ما فيها مباحا  
في دار الاسلام كالخشب والخطب والقصب والحشيش والصيد  
والسمك وما يتسارع اليه الفساد كالفواكه الرطبة واللبن  
والخبز والبطيخ والشح والزرع والسابل والاشربة المطربة والكتب  
والطير والمخصف وان كان عليه حليا والدقائر كلها الادفاتر  
الحساب والصليب من الذهب والنرد والسطرغ وفي الصبي  
وفي العبد الكبير والمعازق وفي الطبل والدق والثرمة من رؤس  
الاشجار والبقول الرطاب والقنار والمفزة والجص والثورة والنرخ  
والتراب والسرقين وفي الثوب المبسوط على الجدار الى الجانب  
الذي يلي الطريق وفي الجوارق اذا شق واخرج المتاع بنفسه او برق  
الجوارق كلها وفي الطراز اذا شق الجيب والكم وسقطهما في الكم  
والجيب على يده وفي الدابة اذا سرقها من رعاها او نزع شاة



في الخنزير يقرها واذا انقلب البيت ودخل فيه واخذ المال وناله  
آخر خارج الباب لا يقطعان وفي الكلب المعلم وفي الفهد  
والباري وما اشبه ذلك من الحركات عشرة من شيئا  
لا يقطع فيه الساج والابنوس والصندل والاوان من  
الخشب وما القاء في الطريق فخرج واخذه وما حمل على حمار  
فساقه او اخرجته من الخزاوا داخلين في صندوق الصير في  
اوجيب غيره واخذ المال او جماعة دخلوا الخزانة وبعضهم  
الاخرين يقطعوا جميعا او سرق غزلا فقطع فريده ثم نسج فسرقه  
ثانيا وفي الجبد الصغير اذا سرق ثوبا مبسوطا على الجدار  
الى الجانب الذي يلي الدار او سرق الجواق على ظهر الدابة او  
ادخل يده فيه واخذ المال وكذلك اذا شججها وادخل يده فيه  
او سرق الدابة من الاصطبل او كان اخذ صاحبها بالجارها وانام  
في القمار ويسقط القطع باربعة اشياء اذا وهبها من  
السارق او باعها منه او لم يخاصمه فيه او ادعى العير ملكه  
عشرة اشياء اختص به ذوالرحم الحريم وعدم وجوب القطع بقرقة  
ماله ونفوذ الصق عند الملك وعدم جواز النكاح بينهما وجواز  
الاحبار على الانفاق عند انفاق الدين وعدم جواز الجمع بينهما

في النكاح

في النكاح وجواز المفاهدة بها وجواز الخلوة معها وعدم جواز الرجوع  
في الهبة وجواز النظر الى راسهن وجواز النظر الى تشبيه نساين  
عشرة اشياء اختص به البنوة والابوة عدم جواز شهادة الولد  
لوالده والوالد لولده والمجد لنوافله والنوافل لجدتهم وعدم فضل  
احدهما لصاحبة ووجوب مطالبة حد القذف بعد الموت  
والاحبار على التفتة مع اختلاف الدين وعدم جواز القربق  
بالباع اذا كان صغيرا وعدم جواز البيع بما اشترى احد من  
صاحبه مراجه من غير بيان وعدم جواز بيع ما وكل به من  
ابويه وولده وعدم جواز دفع مال المضاربة الى ابية وولده  
اذا كان الولد صغيرا وعدم جواز ما يشتري من الصغير  
مراجه من غير بيان سبعة اشياء اختص به الزوجان عدم  
قبول شهادة احدهما لصاحبه وعدم تنفيذ قضاء احدهما  
لصاحبه وعدم جواز ما يشتري من صاحبه مراجه من غير  
بيان وعدم جواز بيع ما وكل به لصاحبه وعدم جواز شراء  
ما وكل به لصاحبه وعدم جواز دفع الزكاة اليه **كتاب**  
**الجنايات** القتل على خمسة اوجه قتل عمد وشبه عمد وخطأ  
وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب ما العمد ما تعد ضربه



بسلاح او ما يجري مجرى السلاح في توقيف الاجزاء لمجرى الحدود <sup>والخشب</sup>  
المحدود وليط القصب والرمح والسكين والضرب بالسيف ووجه  
بحديدة او شق بطنه بعود او ضربه بعود من حديد من حدة  
فادماه او افرقه بالنار وجب عليه القصاص دون الكفارة سواء  
كان المقتول عبدا او زميئا او امرأة والقاتل حر مسلم بالغ عاقل  
والولي ان يستوفي القصاص بالسيف فاما شبه العمدان بتعمد  
ضربه بالسلاح وما جرى مجراه لا يقتل غالبا كالحجر العظيم  
والخشب العظيم او دق رأسه بحجر او رماه من شاهق جبل او  
غرفة في الماء ففيه دية مغلظة على عاقلة في ثلث سنين والدية  
الكفارة في قول ابي حنيفة وقال صاحباه يلزمه القود اما الخطاء  
على وجهين خطأ في القصد وهو ان يرمي شخصا بطنه صيدا  
فاذا هو آدمي وخط في القتل يرمي غرضا فيصيب آدميا او  
موجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا مائة فيه فاما ما  
يجري مجراه مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه الخطاء واما  
القتل بالنسب كخاف البئر في غير ملكه وواضع الحجر اذا تلف به  
آدمي ففيه الدية على عاقلة ولا كفارة فيه رجل سارطه المسلمين  
فاوطان عدا بته برجل سيدها او رجلها فمات لزمته الدية والكفارة

وان

وان انفتحت الدابة برجلها او ذنبها او اثار غبار او تسير او  
حصاة صغيرة فقاع من رجل لا شيء عليه على الراكب وان كرمته  
او صدته وهو عليها فعلى عاقلة الدابة والتساقض من لما  
اصابت بيدها او رجلها والقائد ضامن لما اصاب بيدها دون  
رجلها وان قاد قطارا فهو ضامن لما اوطأت ان كان معه  
سائق فالضمان عليها ومن اوقف دابته في طريق المسلمين  
او وضع حجر افعز به انسان فمات وجبت الدية على عاقلة  
وان انفتحت الدابة او نفرت فاصابت شيئا فالتفتة فلو شيء  
على احد **كتاب الدية** الدية على ثلثة اشياء في الابل والدرهم  
والدنانير في قول ابي حنيفة وقال صاحباه في ستة اشياء في الابل  
والبقرة والغنم والارام والدنانير والحمل فمن الابل مائة وعشرون  
حقنة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون  
بنت مخاض وعشرون ابن مخاض ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم  
الفأشاة ومن الدرام عشرة آلاف درهم ومن الدنانير الف دينار  
ومن الحمل مائة حلة واذا ضربت على بطن امرأة فالقتل جينا  
ميتا غرق عبدا وامة يعدل خمسمائة درهم سواء كان ذكرا وانثى  
بعد يكون مسبين الخلق وبعضه فان القتل حيا ثم مات



فعلية دية كاملة وان مات ثم القته ميتا لا شيء في الجنين فار القته  
ميتا ثم ماتت فعليه دية وغدة ويكون مؤذونا على فراخه الله تعالى  
ولا كفارة على الضارب في الجنين فان ضرب بطن أمه فالقت  
جنينا ميتا يلزمه نصف عرقمته ان كان ذكرا وعشر قيمته لو  
كان انثى وان قتل عبدا خطا وجب على عاقلته قيمته عراب  
سنتين وارث جنين الرهايم ما نقص الامام من الضرب ولا يلحق  
ارث الجنين الا في شيء واحد وهو ان يكون جارية بين  
رطين وفي بطنها ولد فيعتق احدهما الولد ثم يضرب بطن  
الجارية فيلحق جنينا ميتا فعمل الضارب ارث الجنين والشرك  
الذي يعتق بالخيار ان شاء ضمن شريكه نصف قيمته الجنين  
ان كان معسرا وان شاء اخذ ذلك من ارثه وكان ما في  
لورثة الجنين وهي منزلة المكاتب يموت عن وفاء والدية  
المغلط عن شبهه العمد ارباعا عنداني حنيفة به وان يوفى  
خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة بنت مخاض  
وخمس وعشرون بنت لبون وقال محمد بن حبيب ان ثلثون  
حقة وثلثون جذعة واربعون بنت مخاض خاصة وعليه  
الكون خمسة عشر شيئا يجب فيه دية كاملة العقل والشم

والبهر

والبهر والزقن والحاجب شعر الزمان اذا قلع ولم ينبت  
واللحية اذا حلفت ولم ينبت والانفاد استوعت القلع المار  
واللسان اذا قطع منه ما يذهب الكلام والذكر اذا استوعب  
قطعا او ضرب على ظهر انسان فصار بحيث لا ينزل واذا قضي  
بالجماع امرأة لم يمسك البول والغائط عشرة اشياء يجب  
كل اثنين فيها دية كاملة وواحد نصف دية العين  
والحاجب والشفة واليد والرجل والخصية والالية  
والثدي والحمة والاذن والحيان وفي اشغار العينين  
الدية وفي احد مفاصل اليد وفي كل اصبع اصابع اليدين  
والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي قطع  
اصابع يد واحدة نصف الدية وان كان يدا فيهما اصبع واحدة  
يلزمه دية اصبع واحدة في قولنا في حنيفة وقال صاحباه  
ينظر الى ما تجب في الكف والاصبع فيجب اكثر من ذلك  
وكل اصبع فيها ثلث مفصل في كل مفصل ثلث دية الا اصبع  
وما فيهما مفصلا في كل مفصل نصف دية الا اصبع وفي  
كل سن غرس من الابل والاسنان والاضرار كلها سواء  
ولو ضرب رجلا فالتقى اسنانه كلها فعليه دية وثلث



اخماس الدية في ثلث سنين فان نبتت اسنانه فلا شيء على الجاني  
عشرون شيا يجب فيها حكومة عدل الحارصة والدامية  
والباضعة والمتلاحمة والسمحاق وذكر الخصى وذكر العينين  
وذكر الصبي ومقطوع الحشفة ولسان الاخر ولسان الصبي  
الذي لم يكلم بعد وعين الصبي وعين القائة الذاهب منها النور  
ومادون الموضحة واسن السوادة واليد الثلثاء والرجل الثلثاء  
والاصبع الذائنة وقطع الكف من نصف الساعد في الكف  
نصف الدية وفي الساعد حكومة عدل وان قطع اليدين من المرفق  
ففي الكف دية اليد وفي المرفق حكومة عدل وان قطع اليد  
من الفخذ ففي الكف دية اليد وفي الفخذ حكومة عدل  
الشجاج عشرة الحارصة وهي التي يقطع الجمل الذي يسمى بشق  
والدامية وهي التي تقطع الجلد والعروة الذي في وسط اللحم  
حتى يسيل الدم والباضعة وهي التي يدخل في الجلد حتى  
يقرب من اللحم الذي تحت العروق والسمحاق وهي التي  
يقطع الجلد واللحم كلها حتى لا يبقى من العظم والهاشمة  
الاجلدة رقيقة والموضحة وهي التي توضع اللحم عن العظم والهاشمة  
وهي التي تهشم العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع

الى موضع  
والآفة

والآفة وهي التي تكسر العظم حتى يبقى منها وبين الدماغ جلد رفيع  
ذلك الجلد امة الدماغ والرامفة وهي التي تكسر العظم حتى يبلغ الدماغ  
من غير ان يقطع الجلد الذي عليه وينفذ من الجانب الاخر  
لانها بمنزلة الامتين وفي الموضحة ان كان الفعل عدلا القصاص  
ولا قصاص في نقيصة الشجاج وان كان خطأ ففيه نصف  
عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف  
وفي الجائفة ثلث الدية وفي الآفة ثلث الدية فان نفذت  
فيها جائفتان ففيها ثلثا الدية لانها بمنزلة الامتين دية  
النساء على النصف من دية الرجال واروش جراحاتهن  
على النصف من اروش جراحات الرجال **باب القصاص**  
ثمانية نفر لا يسلون بثمانية الاب بولد والجد بخفدة والوالدة  
بولدها والجدة بخفدة زها والمولى بمملوك وبكاتبه ولا بمن  
يملك بعضه ولا بعبد وله ولا المسلم بالمتان ثمانية  
يقتلون بثمانية الحر بالعبد والعبد بالحر والحر بالحر والمسلم  
بالزنى والرجل بالمرأة والكبير بالصغير والاخ بالاخ والاخت  
والصحيح بالاعمى والزمن ولا قصاص في اذون النفس بين العبد  
والاحرار ولا بين الذكور والاكثر ولا يقطع اليدان بيد واحدة

نفر



ولا يمين باليسار ولا اليسار باليمين ولا الصيحة بالشعاء ولا التباينة  
بالوسطى ولا بالابرهام ويجزى القصاص بين الاناث فيمادون النفس  
والقصاص واجب في كل شئ يمكن فيها المماثلة ان كان عمدا او  
يقطع المارن والاذن او ضرب عين رجل عمدا فانتفها وذهب  
صوفا او كسرت السن عمدا ولا قصاص في كسر عظم الا في السن  
ولا قصاص في اللطمة وقطع لجم الحرد وقطع الظهر والذقن  
**باب القسامة** قتيل وجد في محله ولم يعلم من قتله يحلف  
خمسون رجلا منهم ممن اختار اولياء القتل بانه ما قتلوه  
وما علموا له قاتلا واذا حلفوا يقض عليهم بالدية ولا يخلف  
الولي وان وجد في دار انسان فان القسامة على مالك  
الدار والدية على ما قلته وان وجد في السفينة فان القسامة  
على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد  
فالقسامة على اهله وان وجد في المسجد الجامع والشارع الاعظم  
لاقسامة فيه والدية على بيت المال وان وجد على دابة يسوقها  
رجل فالدية على عاقله دون اهل المحلة وان وجد في مفازة  
وليس يعرفها علم ان فهو هدر وان وجد في وسط الفرات يرميه  
الماء فهو هدر وان كان محتبا بالشاطي فهو على اقرى القرين

ذلك

ذلك المكان وان وجد بين قرينين فهو على اقرىهما خمسة نفر  
لا يدخلون في القسامة الصبي والمجنون والمرأة والعبد والشكك  
مع الملاك وعند حنيفة وهي على اهل الخطأ دون المشركين  
وان بقي واحد منهم ثلثة اعضاء اذا سال الدم منها لا يكون  
قتيلا ولا قسامة فيه من الفم والاذن والذراع واليد اذا سال  
منها الدم يكون قتيلا الاذن والعين **باب العاقلة** العاقلة  
اهل الديوان اذا كان القاتل من اهل الديوان يتحملون عنه  
في ثلث سنين ولا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة  
وينقص منه والقاتل كواحد من العاقلة فيما يودى وان كان  
القبيلة لم يتسع لذلك ضم اليهم قري القبائل وعاقلة المعتق  
قبيلة مولاة ومولى المولاة يعقل عنه مولاة وقبيلة ولا تفعل  
العاقلة اقل من نصف عشر الدية فصاعدا ويحمل عنه نصف  
عشر الدية فصاعدا عشرة اشياء لا يعقل العاقلة ويجب في مال  
المان القاتل جناية العمد وجناية العبد والمصالح عديم الدية  
والاقرار بالقتل وقتل الابن عمدا وكل قصاص سقط بشبهة  
والجناية في دار الحرب ومادون ارش الموضحة ولا يعقل مسلم  
عن كافر ولا كافر عن مسلم ولا اهل مصر عن مصر آخر وكل جناية



عن مسلم اذا كانت خطاء فهو على عاقلة ان كان له عاقلة وان  
لم يكن له عاقلة فعقله على بيت المال ما خلا رجل مجوسي اعتق عبدا  
مجوسيا فاسلم ثم جنى هذا العبد فعاقلة على نفسه رجل من اهل الحرب  
اسلم لاعدائه ولا قوم الارجل فوالاه ثم خفي في الطريق ثم حول  
ولاده الى غيره قبل ان وقع فيها احدهم وقع فيها انسان فهو على المولى  
الاول والثاني وفي الجناية على الخافدون عاقلة المولى الاول والثاني  
ولا على بيت المال وكل جناية جناها رجل ممن يجب ذلك على عاقلة  
الامان ثم اعتق الاب لا يلزمه الجنايات المتقدمة ولا يرجع عاقلة الام  
على عاقلة الاب الا في خصلتين احدهما جناية ولد المملوكة  
اذا عقلت عنه الام ثم ادعى الاب الولد يرجع عاقلة الام على عاقلة  
الاب بما عقلوا والثانية اذ مات المكاتب وترك عبدا او ابنا  
حران معتقه ولم يودي الكتابة بغيبته مولى المكاتب حتى  
جنى الولد جناية فعقلت منه عاقلة الام ثم اديت الكتابة بعاقلة  
الام لا يرجعون على عاقلة الاب بما عقلوا ولو لم يتراء فادوا ولكنه  
ترك ابنا ثانيا وارثا له في حاله الكتابة فادى فعق المكاتب لم يرجع عاقلة  
الام على عاقلة الاب بما عقلوا وكل جناية يلزم الجاني في العاقلة في ثلث  
سنين الا في خصلة واحدة وهو المصلح من دم العمد فاذا اصابه

المولى واعتق عبدا

ولم يقل حاله ولا مولى لا يجب حاله او جناية الرقيق على ثلثة اوجه  
جناية المكاتب بوجوب السعاية عليه وان كانت جنایات كثيرة  
لم يسع الا في اقل من قيمته ومن الجنایات الا ما كان من جنایة  
اليدين فانه ان قضى عليه بجناية جناها ثم جنى جناية اخرى وجبت  
الجناية الثانية ايضا وكذلك جناية المدبر وام المولى على المولى  
فان جنى جنایات كثيرة وقضى بالاول فالاول وان لم يقض  
به فليس على المولى الا الاقل من قيمته وكذلك جنایات العبد  
يقال للمولى ادفعه بالجناية او ادفه فان مات العبد قبل ذلك  
بطلت الجناية **كتاب السير** اعلم بان الجهاد فرض على الكفاية  
اذا قلم فيه من الناس سقط عن الباقي اذ لم يكن التفرع عاما  
فان لم يقيم به احد ثم جميع الناس بتركه وقتال الكفار واجب  
وان لم يبدوا ولا يجحد على سبعة نفر على الصبي والمجنون والعبد  
والمرأة والاعمى والمقعور والاقطع ولا يقا تل العبد الا باذن سيده  
ولا المرأة الا باذن زوجها الا ان يهجم العدو فاذا هجم العدو على بلد  
وجبت على الناس دفعه تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير  
اذن سيده ثلثة نفر لا يجوز امانتهم الرجال والنساء والعبيد والمقاتلة  
ثلثة نفر لا يجوز امانتهم الصبي والمجنون والمسلم الاسير في دار الحرب



او كان اسلم هنالك او سلم دخل دار الحرب تاجرا والعبد  
والجور ولا يجب للنس فيما اخذوا من اهل الحرب الا بشئ  
بان كانوا فيه متمتعين ودخلوا فيها باذن الامام محاربين خمسة  
نفر يرضع لهم الامام على حسب ما يري ولا يعطى لهم سهم تام المرأة  
والصبي والعبد والمكاتب واهل العسكر واهل الزينة اخصوا  
للقنال والفارس سهران وللراجل سهم واحد ويعطى الركب  
على الراحلة والبغل سهم راجل النسخ قسم في اربعة اصناف ذوي الفرس  
واليتاي والمساكين وابن السبيل عشرة نفر لا يوضع عليهم الجزية  
النسوان والصبيان والمجانين والرهبان ومشركي العرب المرتدين  
والاعمى والزمن والعبد وفقير غير معتمل وتوضع على ثلث نفق  
على اهل الكتاب والمجوس ومشركي العجم في اغنيائهم في كل سنة  
ثمانية واربعين درهما فتؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى  
المتوسط الحال اربعة وعشرون درهما يؤخذ منهم في كل شهر  
درهما وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهما يؤخذ منه في كل شهر  
درهما ولا يؤخذ منهم في السنة الا امرأة واحدة الخرج من الزينة  
بنزاع العبد والخرج الى دار الخرج وبند العبد بثلاثة اشياء الحق  
بدار الحرب وقتال مع اهل الاسلام في دار الاسلام مع باع وغيره

والامتناع

والامتناع من اداء الجزية والحاربة عليهم باسنة نفر من اهل الحرب  
لا يقتلون المرأة والصبي والمجنون والشيخ الفاذ والمقعور والاعمى  
الا ان يكونوا من اهل الرأي والتدبير ويجوز قتل اخبارهم ورضبانهم  
ولا يجوز احدث بيعه ولا كنيسة في دار الاسلام وان اندست  
البيعة والكنيسة القديمة اعادوها ويؤخذ اهل الزينة بالتمييز  
عن المسلمين في زنتهم ومراكبهم وملابسهم وسرهم ولا يكون  
ولا يعملون بالسلع ويحكم باسلام صباثهم بثلاثة اشياء ادا بيع  
مع احدا بويه واخر جامعا واخر الى جانب من دار الاسلام  
واحدا بويه الى جانب آخر او دخلا في دار الاسلام في وقت  
واحدا وادخل ابواه او لاثم ادخل الصبي بعد ويجوز للعسكر  
ان يأخذ من الغنيمة قبل القسمة خمسة اشياء الطعام  
والعلف والخطب والدهن والصلح يقاننا به ولا يبيعوا  
شيئا ولا يمتولونه وما فضل منه شيء ويرد الى الغنيمة **باب**  
**المرتدة** الردة توجب عشرة اشياء قطع الميراث وقطع العصمة  
بين الزوجين وقطع الاحسان والقتل وتوقف امواله واعماله  
وعقوده في حال ردته وهدر في نفسه والحرف وبطلان  
حجته وحرمة ذبيحته وحرمة سماع المرتدة والكافرة وان يترك على

مرتدة



بالخربة والاشقاق لحوقه بدر الحرب يوجب ستة اشياء حلول  
دينه وفسخ اجارته وعتق امتهات الاولاد من جميع ماله و  
عتق مدبرته من ثلث ماله وقسمه ماله بين ورثته واذا  
فعل الامام ذلك كله ثم رجع مسلما نفذ جميع ما فعله الامام غير  
انه لو وجد شيئا في ماله في يد مدبرته اخذه منه وان اسلم  
ورجع قبل ان يقضى القاضى بشي من ماله لحكم الاساءة  
اذا افترق بلد ثلثة اشياء ان شاء قتلهم الامام وان شاء تركهم  
احرار ذمة المسلمين والجزان يردونهم الى دار الحرب ثلثة اشياء  
لا يملك الكفار منها بالقرى مدبرونا ومكاتبونا وامهات ولادنا  
وغنلك منهم ذلك والخراج الذي وضعه عمر بن الخطاب على سواد  
العراق على كل حرب ببلغ المائتين الف درهم وهو الصاع و  
درهم واحد وفي الرقبة خمسة دراهم وفي جريب الكرم المنقل  
والنخل المتصل عشرة دراهم وبما سوي ذلك من الاصناف  
يوضع عليها بحسب الطائفة ولا تصاب الزرع آفة سماوية سقط  
الخارج **كتاب القسمة** ينبغي للامام ان ينصب سماير زوجه من  
بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجر فان لم يفعل نصب قاسما  
بالاجرة ويكون عدلا تامونا عاما بالقسمة ثلثة اشياء يؤخذ في

قول

قول الشركاء يقسم ما فيما بينهم متقوم مشترك بين جماعة ادعوا اليهم  
ورثته قسمة بينهم وعقار بين جماعة انقسم اشترى وقسمة بينهم  
واتعوا الملك في عقار ولم يذكروا كيف انتقل اليهم قسمة بينهم  
ولو كان عقارا ادعوا اليهم ورثوها من فلان لم يقسم بينهم  
حتى يقيموا البينة على موته وعدة ورثته في قول اخ خيفة  
عشرة اشياء لا يقسم الرقيق والجواهر لتفاوتها والحمام والبئر  
والرجي الا ان يتراضى الشركاء والجنسان المختلفان بعضها  
في بعض لا يقسمها وكذلك اذا كان يستفر كل واحد منهما بنصيبه  
لم يقسم الا بتراضيهما وكذلك اذا طلب صاحب القليل قسمة لم  
يقسم ولو طلبها صاحب الكثير قسم وكذلك اذا طلب لشركاء القسمة  
والدار في يد الوارث الغائب لا يقسم فاذا كان في يد الحاضرين  
يقسم اذا قامت البينة على الوفاة وعدد الورثة ويوضع نصيب  
الغائب على يدايهم وان حضر وارث واحد لا يقسم ويثبت  
في القسمة خيار الرؤية والرد بالعيب ولا يثبت فيه الشفعة  
رجلان اقتسما دارا فلما وقعت الحدود بينهما لم يكن لاحدهما  
طريق فان كان له حايط يمكن فتح الباب فيه والمرو من جازت القسمة  
وان لم يكن لم يجز القسمة **كتاب الدعوى** واذا كانت الدعوى في ثوب



او عبدا وعروض وهو قائم بعينه لا يسمع القاضي دعواه  
 حتى يحضر ذلك وان لم يكن حاضرا ذكر قيمته وان كانت الدعوى  
 في عقار لم يسمع الدعوى حتى تذكر حدودها وموضعها وذكر ان  
 في يد المدعى عليه وانه يطالب به وان كانت الدعوى حقا في الذمة  
 ذكر ان له عليه كذا يطالب به وان ادعى احدهما الشراء والثالث الهبة  
 مع القبض واقام البينة كل واحد منهما ولا تاريخ معها فالشراء اولي  
 وان ادعى احدهما الشراء وادعت المرأة انه صدقها فيهما سواء  
 وان ادعت الهبة مع القبض والاخر الرهن مع القبض فالرهن  
 اولي عند يدر رجل اقام البينة على انه شراه من فلان لم يقبل  
 به حتى يشهد وان البايع كان عليه حين باع عبدا في يدر رجل  
 اقام البينة انه اشراه منه وهو يملكه واقام رجل البينة انه وهبه  
 منه او يصدق به عليها ورهنه منه يقضى له بالشراء وتندفع الخصومة  
 عن المدعى باربعة اشياء قوله هذا الشيء او دعيته فلان الغائب  
 او رهنه عندي او غصبته منه واقام البينة عليه او قال اشترته  
 من فلان وقال ذواليد او دعيته فلان ذلك تندفع عنه الخصومة  
 من غير بينة ولا تندفع شئان اذا قال المدعى سرق مني وقال  
 صاحب اليد او دعيته فلان واقام عليه بينة او قال هذا المدعى

هذا وقال ذواليد اشترته من فلان الغائب ويستخلف المهر من  
 بانه نعو ويؤكد بذكر اوصافه ويستخلف اليهودي بانه الذي انزل للنزاع  
 على موسى ويستخلف النصارى بانه الذي انزل الانجيل على عيسى  
 ويستخلف المجوس بانه الذي خلق النار ولا يستخلفون في بيوت  
 عباد ائمه صفة التخليف على اربعة اقسام اذا ادعى شراء عبدا من  
 رجل فحده يستخلف بانه ما بينكما بيع ويستخلف في القصب بانه  
 ما يستحق عليك ولا يستخلف بانه ما تزوجها ويستخلف في الطلاق  
 بانه ما هي باين منك الساعة ولا يستخلف بانه ما ملقها فقص  
 عليه امثاله عشرون خصلة لا يستخلف المدعى عليه في النكاح والرجعة  
 والنفى والايلاء والرق والولاء والاستيلاء والوكالة والوصايا  
 الذين على الميت اذا لم يكن الوصي وارثا والرجلان ادعيا الشراء  
 فاقرب البايع ببيعه لاحد مما فكل فقطى بشرا لا يحلف للآخر  
 كذلك اذا ادعيا الهبة والصدقة مع القبض والحكم فيه كالحكم في البيع  
 والنكاح وكذلك لو ادعى احدهما الشراء والاخر الرهن او الاجارة فاقرب  
 فاقرب للرهن ولا يحلف للآخر وكذلك لو اقرب المشتري وكذلك لو ادعى  
 شفعة في دار فقال المشتري هي لابني الطفل وكذلك لو انكر الوصي ما اوصى  
 لفلان وكذلك اذا انكرت البكر البعالة الاذن والرضا في النكاح



وكذلك اذا انكر الولي نكاحها النكول على غايته اوجه نكول في المال  
يعرض عليه اليمين ثلاث مرات فاذا نكل قضى عليه بالمال ونكول احد  
المتفاوضين يلزم شريكه مال الزم ونكول في دم العمدان كان فيما  
دون النفس يلزمه القصاص وان كان في النفس فكل مجس حتى  
يقرا ويكلف في قول انه صيغة وفي اللعان يجبس الزوج حتى يلعن  
او يكذب نفسه فيحد وان امتعت امرأة تجس حتى تلعن او تصدق  
الزوج ونكول البائع في الرد بالعيب عليه اذا نكل يرد عليه بالعيب  
ونكول الوارث اذا انكر الوصايا بالثك ونكول الوارث في النكاح عتق  
عبد من الركة يقض بعنته وكل من ادعى غيره شيئا فليس له ان يدعيه  
لنفسه في دعواه ولا غير الذي ادعاه الا في خصلة واحدة وهو  
الوكيل لانه لا يقول في دعواه هذا الي وانما يريد به الموكل اثبات  
النسب على اثني عشر وجها امرأة ذات حيض طلقها زوجها فجاءه  
بولد لاقل من ستة اشهر منذ طلقها ثبت نسبه منه امرأة كبيرة طلقها  
زوجها فاقرت بانقضاء عدتها فجاءت بولد لاقل من ستة  
اشهر منذ اقرت بانقضاء عدتها وثبت نسبه منه المطلقة الرجعية  
جاءت بولد لاكثر من سنتين لا يثبت نسبه منه وان كانت جاءت  
به لاقل من سنتين منذ اقرت بالانقضاء ثبت نسبه الصغيرة التي

تحمل

يحمل للماع طلقها زوجها طلاقا باينا فجاءت بولد لاقل من ستة  
اشهر منذ اقرت بانقضاء عدتها ثبت نسبه المرأة المتوفى عنها زوجها  
ادعت الحبل فجاءت بولد ما بينها وبين سنتين ثبت نسبه منه  
وان كانت لا تدعي الحبل واقرت بانقضاء العدة فجاءت بولد لاقل  
من ستة اشهر ثبت نسبه منه وان حدة الورثة وان كان  
الزوج اقرب الحبل فجاءت بولد سنتين وشهدت القابلة على ولدها  
ثبت نسبه منه وورثه واذا خلا با امرأة خلوة صحيحة ثم طلقها  
طلاقا باينا فجاءت بولد ما بينها وبين سنتين ثبت نسبه  
منه فان جاءت لاكثر من ذلك لا يثبت نسبه الايسة طلقها  
زوجها طلاقا باينا فاعدت بثلاثة اشهر ثم جاءت بولدا  
بينها وبين سنتين منذ طلقها ثبت نسبه رجل تزوج امرأة  
في العدة من طلاق باين ودخل بها فجاءت بولد لاقل من سنتين  
بعد الطلاق الاول ولاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الاخر  
لا يثبت نسبه من الآخر ولا من الاول وان جاءت به لاكثر من  
سنتين منذ طلقها الاول وستة اشهر منذ تزوجها الاخر ثبت  
نسبه من الآخر **باب نسب ولد الامة** رجل باع جارية فوالت  
في يد المشتري لاقل من ستة اشهر فادعى المشتري نسبه ثبت نسبه



وتصير الجارية ام ولد له ولو ادعى البايع نسيبه بعد ذلك لا يسمع  
دعواه ولو ادعاه البايع او لا ثبت نسيبه وتصور الجارية ام ولد له  
ويرد الثمن ولو لم يدع البايع حتى اعتقها المشتري فعند ذلك دعوة  
البايع تصح لانه ثبت ولدها منه ولو اعتق المشتري الولد دون  
الام فرعوي البايع غير صحيح وكذلك لو مات الولد ثم ادعى البايع لم  
تصح لان امومية الولد مع اثبات النسب اليه مستغن عن اثبات النسب  
ولو اعتق المشتري فان اعتقها المشتري واستولدها او دبرها  
ثم ادعى البايع النسب ثبت نسيبه ويلزمه رد حصته الولد من الثمن  
وان ماتت الام قبل العتق والتدبير والاستيلاء ثم ادعى البايع نسب  
الولد ثبت نسيبه ويلزمه رد حصته الولد من الثمن عندني حنيفة وان  
باعها المشتري فولدت لاقل من ستة اشهر فولدت البنت ابنا فاعتق  
المشتري الابن ثم ان البايع ادعى نسب البنت ثبت نسب البنت وبطل  
عتق الابن وكذلك لو ولدت ولدين في بطن واحد فاعتق المشتري  
احدهما ثم ادعى البايع نسب الثاني ثبت نسيبه منه وبطل العتق لجل  
له جارية جعلت عنده ولم يدع المولى نسب الحمل فولدت ابنا وكبر عنده  
فزوجها امه فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن واعتقه المشتري  
ثم ادعى البايع نسب الولد الاكبر ثبت نسيبه منه وبطل العتق والبيع و

ويلزمه رد الثمن وان لم يكن ادعى البايع نسب المولى لكن ادعى نسب  
الابن الثاني لا يسمع دعواه جارية مع ولدها في يد رجل وولدها الآخر  
في يد رجل آخر واصغر واكبر او كانا توأمين فادعاه المولى ان ادعى  
كل واحد منهما ان الولد من منه واقام البينة ثبت نسيبهما من  
كانت الجارية في يده جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان ذاك ليد  
زوجها منه وولدت منه وادعى ذاك البتان هذه الجارية  
للمدعي زوجها مني والولد مني ثبت منها وعتق ويتوقف حكم الجارية  
لا يبطاها واحد منهما فاذا مات احدها اعتقت الجارية فان  
قال ذاك البتان زوجتها بغير اذن مولاها والولد مني واقام البينة  
وقال المولى الولد مني وامه سريتي ثبت نسيبه من الزوج وعتق باقره  
المولى والجارية في حكم ام الولد وعتقت بموت المولى **باب الاستثناء**  
خمس اشياء يبطل فيها الشرط والاستثناء جميعا رجل باع  
جارية واستثنى ما في بطنها لم يصح البيع ولو قاسم على جوارى  
او اغنام واستثنى ما في بطنها لم يصح القسمة ولو اجر دار او  
ارضا بجارية واستثنى ما في بطنها لم يصح الاجارة خمسة اشياء  
اذا استثنى ما في بطنها يصح الشرط ودخل الاستثناء في المستثنى  
الرهبة والصدقة والسحاح والخلع والصلح من دم **العدك والشهادات**



الشهادة فرض يلزم الشهود اداؤه ولا يسعهم كتمانها عند مطالبة المدعي  
الا ان يكون في الحد وهو مخير بين الستر والعلان والستر افضل  
وشهر في السرقة بالمال يقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة على  
اربع مرآت شهادة في الزنا ويعتبر فيها اربعة من الرجال ولا يقبل  
فيها شهادة النساء وشهادة في سائر الحدود والقصاص تقبل فيها  
شهادة رجلين ولا تقبل فيها شهادة النساء وشهادة في سائر  
الحقوق والاحكام تقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين وشهادة  
فيما لا يطع عليه الرجال مثل البكارة والولادة والحيث بالنساء  
يقبل فيها امرأة واحدة عدلة ولا بد في ذلك كله من العدالة ولفظ  
الشهادة وان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلم او اتيقن  
لم تقبل شهادة خمسة اشياء تقبل فيها شهادة رجل واحد  
رواية شهر رمضان وافلاس المحبوس تقبل فيها شهادة رجل واحد  
وتخلي سبيل المترجم عن الخصم اذا لم يعرف القاضي لسانه وعلى المترجم  
وعلى الموت واذا شهد رجل عند رجلين على موت رجل  
سعهما ان يشهدا على موته وقال محمد المزكي والمترجم لا يكون اقل  
من اثنين خمسة اشياء يسمع الشهادة بالشبهة والاستقاضة في  
ولاية الحاكم والنسب والنكاح والموت والولاية اربعة نوازل القا

شهادة

شهادة واحد منهم ثم ادعاهما تقبل عند شهدة فردت شهادة ثم ادعاهما  
بعد القتل والقبض شهدة فردت شهادة ثم ادعاهما بعد البلوغ ولا  
شهدة فردت شهادة ثم ادعاهما بعد ما كان مبصر والكافر شهدة فردت  
شهادة ثم ادعاهما بعد الاسلام خمسة اشياء لا تقبل فيها الشهادة  
على الشهادة وكنا القاضية الى القاضي حر الزنا والسرقة والقصاص  
وحذف القذف وحذف شرب الخمر وصفة الاسلام ان يقول شاهد الاصل  
شاهد الفرع اشهد على شهادة ان فلان اقر عند بكذا واشهد في  
على نفسه وان لم يقبل اشهد في على نفسه جاز ويقول شاهد الفرع  
عند الاداء اشهد ان فلان بن فلان اشهد في على شهادة انه يشهد  
ان فلان بن فلان اقر عند بكذا وقال في اشهد على شهادة ويجوز  
تعديل شهود الاصل شهود الفرع وان انكر شهود الاصل الشهادة  
لا تقبل شهادة شهود الفرع والشهادة على الشهادة تقبل بثلاث  
شرايط ان يموت شاهد الاصل ويعقب مسيرة ثلثة ايام فصاعدا  
او مرض مرضا لا يستطيع معه حضور مجلس الحاكم الناس احرار  
الا في اربعة اشياء اذا قال عليه الشهود عبيدا وقال القاضي  
المقذوف عبدا وقال العاقلة كان المقتول عبدا لا يلزم الدية او قال  
المجانة المحروم عبدا لا قصاص على المجاني فالقول قوله ويكلف المدعي



احضار البينة على حريته اثني عشر نفرا لا تقبل شهادتهم للتمهة  
شهادة الولد لوالده وشهادة الوالد لولده وشهادة الجد لنافلته  
وشهادة النافل لجدّه وشهادة الاجير لاسناده والاستاذ لاجيره  
وشهادة الشريك لشريكه فيما يشتركان فيه وشهادة احد الزوجين  
لصاحبه وشهادة المولى لعبده ومكاتبه ومدبره وامه ولده و  
شهادة الجار لهما متهما والدافع لهما مغرما ثلثة وعشرون لا تقبل  
شهادتهم لنقص فهم الصبي والمجنون والمعتوه والمحدود في القدر  
والاخرس ومعلن الفسق وشارب الخمر من غير تأويل والمخت  
والناجحة والمغنية ومدمن الشرع على اللهو ولا لعب الطيور ومن  
يفني الناموس من ارتكبه كسيرة يتعلق بها الحد ومن يدخل بغير ازار  
واكل الزبوا ولا لعب الزرة والشطرنج ومن يبول على الطريق ومن ينظر  
مبا للسلع والحرة على الذنبي والمسح ل لشهادة الزور ستة نفرا  
تقبل شهادتهم مع التقص والتمهة شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض  
وان اختلف مللهم وشهادة اهل الاهواء والبدعة الا الخطائية  
ومم قوم من الروافض وشهادة الاقلف والحصى وولد الزنا  
والخنثي وشهادة من يحسب الكبار وان اليمصية وشهادة العدو  
على عدوه وشهادة الصديق لصديقه وشهادة الاخ لاجيه ولعمه

وشهادة

وشهادة الرجل لابنه وابيه وامتن الرضاعة والمحدود في الخمر  
بعد ما ناب اذا شهد احدهما بالبيع والهبة والرهن والخلع والطلاق  
والعتاق والاخر شهد على الاقرار به واختلفا في الزمان والمكان  
في هذه العقود يقبل الا في موضعين في النكاح اذا اختلفا في مكان  
العقد وزمانه لا تقبل شهادتهما اربعة اشياء يجوز للرجل ان يشهد  
بها اذا سمع اقراره وان لم يشهد على ذلك البيع والاقرار والقتل  
وحكم الحاكم ثلثة اشياء لا يجوز ان يشهد بها ما لم يشهد على ذلك  
اذا سمع شاهدا يشهد رجلا على حادثة او سمع شاهدا يشهد  
رجلا على شهادة او رأي خط في صك لم يحل له ان يشهد ما لم يذكر  
الشهادة قال ابو حنيفة لا تقبل الشهادة على جرح الشاهد الا ان  
يشهدوا على اقرار الشاهد لشريكه او وكيد في شيء خاصه فيه  
او محدود في القدر او عيب او اما اذا وجد الشهود عبيدا او محدودين  
في القدر فعلى الحاكم اربعة امان عليهم اربعة مواضع لا ضمان  
على الشهود بالرجوع عن الشهادة في الشفعة والكفالة بالنفس وفي  
قتل العمد والطلاق بعد الدخول وتكذيب شهود الاصل شهود الفرع  
بان قالوا لم نشهد بهم على شهادة ثمانية اشياء شرط جواز تحلل  
الشهادة ان يعرف المقر عينه واسمه وكنيته وعقله وبلوغه وشره



وعليه بما اقربها تعاو عليه بما يجب عليه بشهادته وان كان جاهلا  
بمعنى الشهادة له عليه وان يقرأ عليه الكتاب من اقل الى آخره  
وان كان عجيحة حتى يغتفر له **باب المقادير** للضارب ثلثة  
احكام تدور على يوم واحد وهو نفقة المضارب اذا تصرف في بلدة  
وهي كثيرة ان امكنه الرجوع لا منزله يومه فنفقته في مال نفسه  
وان لم يكن الرجوع في يومه او خرج الى السواد يومه فنفقته في مال  
المضاربة والمطلقة البائنة خرجت بولدها الى موضع بقدر الزوج  
ان يزور ولين في يومه ذلك وان اخرجته الى موضع لا يقدر الزوج  
لزيورته في يومه لم يخرج وجواز المسح على الخفين مقدّر يوم وليدة  
خمس عشرة حكما تدور على ثلثة ايام شرط الخيار في العقود والقصر  
والافكار في السفر والمسح على الخفين في السفر مقدّر ثلثة ايام و  
اقل الحيض وتاجيل الشفيع في الثن وجواز الصلوة على القبر  
وتاجيل المرتبة في قبول الاسلام وتاجيل اخصار المدعى البينة اذا  
قال ان له بينه حاضرة واخذ الكفيل من المدعى عليه ومنع الزوج  
عن زوجته اذا ادعت المرأة الطلاق وقالت ان له بينة حاضرة  
واخذ الكفيل من المدعى عليه ومنع الزوج عن زوجته اذا ادعت  
المرأة الطلاق وقالت ان له بينة حاضرة واذا احضرت شاهدا

واحدا

واحدا وقالت ان له شاهدا به آخر وجوب الجعل مقدّر باعادة  
مسيرة ثلثة ايام وايام التبرع جواز التضيعة في ثلثة ايام وصوم المتعة  
في الحج ثلثة ايام وكفارة اليمين ثلثة ايام خمسة اشياء مقدّرة بثلثة  
اشياء المسح على الخفين مقدّر بثلثة اصابع من اصابع اليد وخرق  
الخف مقدّر بثلثة اصابع من اصابع الرجل والمسح على الرأس  
مقدّر بثلث اصابع اليد والطلاق مقدّر ثلاث وحكم القاض بالثكول  
مقدّر بثلث عرضات حكمان يدوران على خمسة عشر يوما وتوطيت  
المسافر نفسه على الإقامة واقل الطهر خمسة عشر يوما حكمان يدوران  
على سنتين اكثر الحبل ومدة الرضاء في قولنا في يوسف ومحمد اربعة  
اشياء تدور على ستة اشهر الحين والزمان والدمر واقل الحبل  
اربعة اشياء مقدّرة بعشر دراهم اقل المهر ونصاب التركة ونقصان  
قيمة العبد على دية الحر ولزوم المال بالاقراء بدراهم كثيرة حكمان  
يدوران على درهم واحد اذا قطع يد عبد فصوّل منه على عشرة  
الآف درهم ينقص عنه احد عشر درهما فالدرهم الواحد للتميز بين قيمة  
النفس وقيمة اليد لان في قيمة النفس ينقص عشرة فنقصان في اليد  
احدي عشر والجعل اذا كانت قيمة العبد اربعين درهما يلزم تسعة  
وثلاثون درهما ينقص واحد في قول محمد **كتاب القاض** ويصلح



القضاء من اجتمع فيه ثمانية اشياء الموثوق به في عقله ودينه وعفافه  
وصلاحه وعلمه ومعرفة والاثر والتأويل وسنين ما قضى قبله  
من القضاة ولا يصلح للقضاء من لا تقبل شهادته مثل العبد والاعمى  
والحدود في القذف واما المرأة تصلح للقضاء في الاموال والحدود  
والدماء ولا يجوز قضاء اهل الذمة على المسلمين ولا يستخلف القاضي  
غيره الا باذن الامام وتقويضه له ذلك خمسة نفرا لا يجوز ان يكون  
واحد منهم كاتب الحكم البتي والعبد والمكاتب والذمي والحدود  
في القذف وشرط جوازها ان يكون عفيفا مقبول القول والشهادة يجوز  
كتاب القاضي على القاضي في المصيرين او من قاضي مصر الى قاضي رستاق  
ولا يجوز من قاضي رستاق الى قاضي مصر ويكره تفويض الحكم في عشرة اموال  
في حال الغضب والجوع والعطش والحابس والحاقد والراكن والمائي  
والناعس والمريض والوجه ويقضى في حال يكون اجمع لدهنه  
وعقله وفهمه ويجوز جماعة من اهل الفقه مجلسه ان كان لا يدخل  
حشمه لحضورهم اربعة اشياء يجوز للقاضي فعله الفتوى في المأملا  
وعيادة المريض وحضور الجنائز واجابة الدعوة العامة احدى عشر  
شيئا لا يجوز للقاضي فعله الخلوة مع احد الخصمين والاشارة اليه  
والتلقين له واجابة الدعوة الخاصة وقبول من غير ذي رحم

ومن غيره ومن غير من كان اعتاده قبل الفتوى في الاحكام لاهل  
بلده والبيع والشراء في مجلس القضاء وان كان لا ينقص قضاء من  
تقدمه اذا كان مما يسوغ فيه الاجتهاد ويختلف فيه الفقهاء  
مثل القضاء بشاهد وعين وجواز النكاح ابنته من الزنا ولا يقضى  
بعلمه في الحدود الا في حد القذف ويقضى بعلمه في الاموال ولا يقضى  
بما جحد في صحيفته من شهادة شهود لا يحفظ انهم شهودا في قول ابي حنيفة  
والقصاص وما هو حق العباد اذا علم في قول ابي حنيفة وقال لا يقضى  
به اذا كانت تحت يد وحمته ستة نفرا لا ينفذ القضاء لهم ان  
يقض لنفسه ولولاه ولابويه واجداده وان علوا والاولاد والاولاد  
الاولاد وان سفلوا ولزوجته ولزوجها اربعة من الشهود  
لا يسأل القاضي من عدالته شاهد الطينة وهو ان يلتزم من القاضي  
الخاتم من الخاتم الطابع فيدفع اليه خاتمة فيرد المطلب فيدعي  
صاحب الحق عليه برد الخاتم فانك تشهد عند القاضي شاهداً عليه  
يسمع منهما ولا يسأل عن عدالتهما وشاهد البدوي وهو ان يدعي  
حقا على غائب عن المصريف لمت من القاضي ان يكتب الى السلطان  
باحضاره والى الجحيم حتى يشهد شاهداً عليه بذلك الحق فسمع القاضي  
شهادتهما ولم يسأل عن عدالتهما وشاهد الغريب ارفع اليد عنه



يدعوها بدا بالغرماء فاذا تقدم اليه غريب سأل من يعلم انه غريب  
فاذا شهد به شاهدان يسمع القاضي ولا يستأل عن عدلتهما وشاهد  
تعديل العلانية ان الشهود حضر واعند القاضي وغدا لو اعنده خلاف  
قول العلانية القاضي مولا عدلوا فيما يقولون فاذا عدلواهم علانية لم يئال  
عن عدالة الدين عدلواهم خمسة نفر جاز للقاضي تخليفهم من غير ان  
يسأل المدعي تخليفهم الشفع اذ اطلب الشفعة يحلفه القاضي بانه ما  
سأل الشفعة ثم يقض لها والمشتري اذا اراد مرة البيع بالعيب يحلفه  
القاضي بانه ما رضيت بالعيب ثم يقض له بالرد رجل ادعى ديناً في التركة  
يحلفه القاضي بانه ما قبضته منه ثم يقض لها بها رجل اشترى  
جارية وبيئت عند القاضي ان لها زوجاً يحلفه القاضي بانه ما علمت  
ان لها زوجاً مات او طلق من ان يسأل البائع ثم يقض له بالرد  
**باب في تنفيذ القضاء وعدمه** اثني عشر موضعاً يلزم  
للقاضي تنفيذ قضاء قاض كان قبله رجل وطئ امه امرته او بنتها  
فرفع الامر الى القاضي الشافعي المذهب فلم يرتحماً فقصه بالحمل فللقاضي  
الحنفى ان ينفذ قضاءه وكذلك في العتق قبل الملك وكذلك يسمع المدبر  
وكذلك في الطلاق المكنى بالرجعة وكذلك في الطلاق المكره بعد الوقوع  
وكذلك في جوارح السلم في الحيوان وكذلك في مرة النكحة بالعيب

وكذلك في القضاء بشاهد وعين وكذلك القضاء بشهادة النساء وحدهن  
فيما يطلع عليه الرجال وكذلك في قضاء اهل الذمة على اهل الاسلام  
وكذلك في القتل بالقسامة وكذلك في متعة النساء ثمانية مواضع  
يلزم القاضي ابطال حكم القاضي الاول بعد بين شركين اعتق احدهما  
قضى قاض يسمع نصفه فللقاضي الحنفى يبطل البيع وكذلك رجل له قبل  
انسان حق فتركه سنين ولم يطالبه فابطل قاض شاخيره طلبه فللقاضي  
الثاني ان يبطل قضاءه وكذلك امرأة عفت عن دم العمد فابطل القاضي  
عفوها وقضى بالقول لورثته من الرجال وقال لا عفو للنساء فللثاني  
ان يبطل قضاءه وامرأة اقرت بالدين او وصت بوصايا او اعتقت  
عبدها بغير رضا زوجها فابطل القاضي ذلك فللثاني ان يبطل  
وامرأة قبضت صداقها وخمشت ثم طلقها زوجها فقبل الدخول فقضى  
القاضي بنصف الجواز للزوج فللثاني ان يبطل قضاءه قاض قضى  
بشهادة شاهد على خطيبه او بطلان المهر من غير بيعة ولا اقرار  
فللثاني ان يبطل قضاءه قاض قضى بعدم التاجيل في العنين فللثاني  
ان يبطل قضاءه قاض قضى بابطال ما زاد الزوج في مهرها بعد الدخول  
فللثاني قضاءه وما يظن في خطأ القاضي ينظر ان كان في القصاص  
فالضمان من حكم بالدية وان كان في المال بستره منه وان كان في الحدود



فضا من على بيت المال رحما كان او جلد في قول يوسف ومحمد  
وقال ابو حنيفة كان في ارض الحرب الذي هو حق الله سبحانه  
وتعالى كالقذف والزنا وشرب الخمر لا شيء عليه وان قضى  
بالرجم بشهادة رجلين فضان في ماله وان كان قضاؤه بالرجم  
باقرار واحد لا شيء عليه **كتاب الاكراه** وحكم الاكراه ثابت اذا كان  
الاكراه من جهة السلطان او من جهة الناس اذا كان يقدر على  
ايقاع ما توعد به من قتل وتلف عضو من اعضائه وان كان  
الاكراه بجس او ضرب او قيد لا يشترط حكمة فان فعله يستقر عليه  
حكمه من القضاة ان كان قتل او من الضمان ان كان اتلفا  
مال ثمانية عشر شيئا يصح مع الاكراه اذا اكراه رجلا بقتل او تلف  
عضو من اعضائه او بامتناعه منه تلف نفسه او ذهاب عضو  
من اعضائه على ان يطلق امرأته او يتزوج امرأة او على ان  
يراجعها او يحلف بطلاق او عتاق او ظهار او ايلاء وعنف  
عبدا واجاب حج على نفسه او على ايجاب صدقة على نفسه او عضو  
من دم العبد وجبت له او اكراه امرأة على قبول طلاق على مال  
او اكراه نصرانيا على الاسلام ففعل ذلك جاز ويرجع المكره على  
المكره في الطلاق قبول الدخول بنصف المهر او متعة ما رزم على الزوج

ويرجع

ويرجع في العتق بقيمة العبد والولاء للمولى دون المكره في العفو ولا في  
التكاح سواء كان الزوج هو المكره او المرأة في قبول الطلاق على ما وقع الطلاق  
رجيا ولا يلزمها المال والنصر في لو رجع عنه لا يقبل ويجبر على الاسلام  
ولو اكراه القاتل على قبول الصلح من دم العبد على مال فقيل لم يلزمه المال  
ويبطل القصاص وكذلك التدبير والاستيلاء والرضاع على اليمن والنذر  
مع الاكراه ومن اكراهه السلطان على عصية نحو الكفر والقتل  
واخذ المال وشتم النبي صلى الله عليه وسلم فلم يفعل حتى قتل كان مأجورا لا في شيء  
واحد وهو الاكراه على مباح له عند الضرورة نحو اكل الميتة ولحم  
الخنزير وشرب الخمر وغيره فلم يفعل حتى قتل كان انما ولو اكراه على  
شتم النبي فخطأ به الاخذ نصرانيا فشتتم وعني بذلك النصراني  
لم يكفر فان ترك ما خطر به له وشتم النبي صلى الله عليه وسلم كفر ثلثة اشياء  
لا يرجع بضمانها على المكره اذا اكراهه على تزوج امرأة على شراء عبد  
قد حلف بعثته ان ملكه واشتراه وقبضه عتق عليه ولزمت القيمة  
ولم يرجع على المكره ثمانية اشياء من العقود المالية ينفذ مع الاكراه  
اذا اكراهه على هبة نصف الدار فوهب الدار كلها جازت الهبة  
او اكراهه على هبة الدار فوهب شرط العوض وبيعها او تصدق بها  
جاز ولو اكراهه على البيع ولم يكرهه على التعليم فباع وسلم جاز البيع

حلف بطلاقها او اكراهه على شراء عبد  
وقبضه او اكراهه



وسلم يضمن المكره ولو اكرهه على ان يطلق امرأة طلقه واحدة  
فطلقها ثلثا وقع ولا يضمن ولو اكرهه على ان يودع ماله فهداه عنده  
فالمودع بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن المكره ولو اكره  
لرجل على ان يقبل تدبير من مولاة على مال فغرم له ففعل فالعبد  
مدبر كذلك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه وان كان مكان العبد  
جارية تحمل لذلك الرجل وطهرها لانه قد خلت في ملكه وان امر العبد  
رجلا حتى اكره مولاة على التدبير ففعل فالمولي بالخيار ان ضمن الامر  
بنقصان التدبير وضمن له الرجل قيمته وان شاء ضمن الامر قبل  
التدبير ولو اكرهه السلطان حتى قال كل مملوك املكه فيما استقبل  
فهو حر فملك مملوكا عتق ولا يضمن المكره شيئا الا في شيء واحد  
وهو ان يملك بالميراث لانه دخل في ملكه حكما لا ضعه فيه فلا يمكنه الامتناع  
منه وهناك دخل في ملكه وبصنعه وقت العتق يملك الامتناع منه  
ان شاء ملك وان شاء لم يملك خمسة اشياء لا يبيع مع الاكره البيع  
والشراء والهبة والاجارة والاقار **كتاب الخنثى** الخنثى مولود  
له ذكر وفتح ويحكم بانه ستة اشياء بالجماع بالذكر والاكثر من ذلك  
والاحبال والبول من الذكر وبداية البول من الذكر والاكثر منه في قولها  
وعند ابي حنيفة لا عبرة للكثرة ونحو الحجية ويحكم بانها امرأة بستة

بالحيض

بالحيض والتدبير كشد المرأة ونزول اللبن فيهما والجماع في  
الفرج فان لم يظهر شيء من هذه العلامات فهو خنثى مشكوك  
واحكامه احكام النساء يقوم في صلوة الجماعة بين صف الرجال  
والنساء وبتاع له امة تختنه ان كان له مال وان لم يكن له  
ابتاع له الامام من بيت المال جارية فاذا اختنه باعها  
وان مات ابوه وترك ابنا وولدا خنثى فللابن بينهما والخنثى  
سهم عند ابي حنيفة وقال الشعبي للخنثى نصف ميراث ذكر  
نصف ميراث انثى وفسر ابو يوسف قوله بتفسيرين كان ابن  
من زوجه فجعل له ثلثة ارباع نصيب الابن فجعل الميراث على  
سبعة اسهم للابن اربعة اسهم وللخنثى ثلثة اسهم ونفس آخر  
انه يجعل اثني عشر سهرا سبعة اسهم للابن وخمسة للخنثى  
**كتاب المفقود** رجل غاب ولم يعرف له موضع ولا يعلم انه  
حي او ميت لصاحب القاض من يحفظ ماله ويقوم عليه ويؤخذ  
من ماله خمسة اشياء نفقة زوجته والاصغر من ولد والاكثر  
الزمني وابويه ان كانوا محتاجين واستيفاء حقوقه والمفقود ا  
احكامه احكام الاحياء ويقضى في ماله خمسة اشياء ارجاءه  
مع اسلامه مع الحقوق وحكم الحاكم بين العهد وحلول النجس عليه



ان كان مكاتباً على الاختلاف وحجره ان كان ماذونا وانقضاء  
 مدة لا يعش آدمي في مثله وهو مائة وعشرون سنة وفي الاشياء  
 كلها اذا علم منه كان حكمه حكم المولى وجواز تزويج نسائه عتق  
 مدبره وامتهات اولاده وحلوا دينه وقيمة ماله لو رثته ولم يرث  
 احد ماله في حال فقره **كتاب الاشربة** الاشربة المحيطة اربعة  
 الخ وهو عصير العنب اذا غلا واشد وقذف بالزبد والعصير  
 اذا طبخ حتى يذهب ثلثه من ثلثه ونقيع الذئب والتمر اذا اشد  
 ونبذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما ادي في طبخه خلال  
 وان اشد اذا شرب منه ما يغلب في بطنه انه لا يسكره من غير لهو  
 ولا طرب ولا باس بالخيلطين اربعة من الابنية خلال نبيذ الحسل  
 ونبذ الحنطة والشعير والذرة خلال وان لم يطبخ وعصير العنب  
 اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه خلال وان اشد واذا طبخ العصير  
 ادي في طبخه فهو خلال فاذا غلا واشد وقذف بالزبد حرم شربه  
 ولا يحد شاربه مالم يسكر ولا يفتق شاربه ولا يكفر مخله ويجوز  
 بيعه عند اية حنيفة اذا غلا حل شربه للتداوي ولا ستر الطعام  
 مالم يسكر والسكر منه حرام فاما شربه للهم والطرب حرام وشربه  
 لغير الله والطرب خلال في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد

شربه

شربه ولا يحرم وان كان طبع ولم يذهب ثلثه لم يحل شربه اجماعا  
 ونبذ الزبيب اذا طبخ ادي في طبخه غلا واشد ولا باس بالانتباء  
 بالذئب والحنطة والمزفة **كتاب الفرائض** العصباء عشرة الاب  
 والجدا اب الاب وان علا والابن وابن الابن وان سفل والاخ من الاب  
 والام والاخ من الاب وابن الاخ من الاب والام وابن الاخ من الاب  
 والعم من الاب والام والعم من الاب وابن العم من الاب والام وابن العم  
 من الاب والام وابن العم من الاب وعم الاب من الاب والام وعم الاب  
 من الاب ومولى العتاقة واصحاب الفرائض اثني عشر اربعة من الرجال  
 وثلاثون من النساء اما الرجال الاب والجدة والاخ من الام والزوجة  
 واما النساء البنت وبنت الابن والاخت لاب وام والاخت لاب  
 والاخت لام والام والدة والزوجة ثلث من النساء يورثن من  
 الاجنبي المرأة المملوكة تترث من ولدها الذي لا عنت به والمقط  
 يورث من اللقيط اذا ادعاه والمرأة تترث من نصفها بقتان من النساء  
 عصبه الاخوات مع البنات والسيدة مع المعتق لا يورث النساء  
 بالولاء الامن خمسة من اعتق او من اعتق من اعتق ومن مكاتبين  
 او من كاتب من كاتبين ومن حر ولا معتق من بيانه معتق امرأة  
 اشترى عبدا قد تزوج لمعتقه قوم فولد لهما ولد كان لهما ولد لمعتق



هذا العبد فيصير ولداً للولد وقراً كان الولد قبل غنى الأب لمولده الأم  
فلما اعتق الأب جراً للولاء إلى مواليد الأخ من الأب والأم لا يرث مع  
ثلاثة نفر مع الأب والابن والبنت وابن الابن والأخ من الأم لا يرث  
والابن مع أربعة مع الأب والبنت وولد الابن والأخت من الأب لا يرث  
مع خمسة نفر مع الأب والابن وابن الابن والأخ لابن وأمه والأختان  
لابن وأمه فصاعداً وبنت الابن لا يرث مع نفرين مع الابن والابنتين  
فصاعداً وبنت الابن لا يرث الأم تحجب الجدات كلهن والأب  
يحجب الجدات كلهم ثلثة نفر تحجبون الأم من الثلث إلى التسدس للولد  
والأخوة من أي جهة كانوا وإن كان مع الأبوين زوج أو زوجة تحجب  
حجبت الأم من الثلث إلى الثلث الباقي وهذا قول جميع الصحابة رضي الله عنهم  
وخالف عبد الله بن عباس أربعة نفر لا يرثون ويورثون المكاتب والمرتبة  
والجنين والقاتل ثلثة أشياء يقطع الميراث الرق والكفر والقتل  
ستة أشياء لا تورث الحدود والخيار والشفعة والأجارة و  
الوكالة والأجل الميت يرثه كل وارث من قبل أبيه وأمه الآلا ابن  
الملاعنة وولد الزنا وعصبتها لمولده أمه ثلثة من الذكور لا يرثون  
بالولادة والأرحام والزوج والأخ من الأم ومولي العتاقة  
وإن ترك المعتق أب مولاه وابن مولاه فالابن في قولنا حفيضة  
ومجد

وقال

وقال أبو يوسف التسدس للأب والباقي للابن ولا يباع الولد ولا  
يوهب أربعة أشياء يتميز الأب عن الجد في الولد أحدها لا يجوز  
أقرار الجد بابنه حياً كان الابن أو ميتاً ويجوز أقرار الأب  
إذا كان الابن ميتاً والثاني لا يكون الابن مسلماً بإسلام الجد  
ويكون مسلماً بإسلام الأب والثالث الجد لا يحجب الولد والأب  
يحجب الولد والرابع نفقة الصغير على الجد والأم اثلاثاً إذا لم يكن الصغير  
مالاً ولو كان أبوان فجميع النفقة على الأب أربعة مواضع نصرها  
الزواج فإذا طلق امرأة حين بارز رجل في الحرب فقتل ورثته  
امرأته ورجل طلق حين قدم ليرجم ورجل طلق امرأته حين  
قدم ليقتل قصاصاً فقتل ورجل رث عن الإسلام والعبادة بالله  
فقتل أو مات خمسة مواضع يصير بها المرأة فارة عن ميراث زوجها  
مرضة امرئته عن الإسلام ثم ماتت ورثها زوجها ومرضيه  
اعتقت فاختارت نفسها وفسخ النكاح ثم جددت النكاح ثم ماتت  
وصغيرة زوجها غير الأب والجد فبطلت واختارت ثم فسخ النكاح  
ثم ماتت ورثها زوجها ومرضيه قبلت ابن زوجها وأباه والأب  
قبل المرأة الابن أو قبل رجل بنت المرأة ثم ماتت والفرار في الطلاق  
على ثلثة أوجه أما أن يحلف الرجل في صحته والمرءة فعلت فعل المرأة



او يحلف على فعل بفعل الرجل او حلف على فعل بفعل الاجنبي اما اذا كان  
على المرأة مما لا بد منه نحو الاكل والشرب والمطالبة بحق لها فان كانت  
اليمن في الصحة والحنت في المرض ثم مات وهي في العدة ترث  
في قولنا حنيفة واني يوسف وكذلك لو قذفها في الصحة والتعنا  
في المرض فبانت منه ثم مات في العدة يرثه في قولنا حنيفة واني  
يوسف وان كان اليمن والحنت في المرض ومرت بالاجماع وان  
كان اليمن في الصحة او في المرض بفعل لها منه بد نحو قوله ان خرجت  
من الدار فانت طالق او كلمت فلانا فانت طالق فحنت وبانت  
منه ثم مات الزوج وهي في العدة لم ترث بالاجماع واما اذا كانت  
اليمن بفعل الزوج في الصحة او المرض بفعل له منه بدا ولا بد له منه  
فان كانت اليمن في الصحة لم ترث وان كانت اليمن في المرض ترث  
**كتاب الوصية** الوصية مستحبة غير واجب وقبولها بعد الموت  
فان قبلها في حال حياة الموصي له وردها فذلك بطل وان اوصي  
لرجل فقبل الوصي في وجه الموصي وردها في غير وجهه فليس بردة  
وان ردها في وجهه فهو رد والموصي له بملك القبول فيدخل الوصي  
في ملكه اذا مات قبل القبول يدخل الموصي به في ملك ورثته اربعة  
نفر لا يجوز الوصية لهم الوارث والقاتل والمرث والحرة مستاننا

كان

كان او غير مستان وان اجاز الورثه جاز ويصح الوصية  
باقل من ثلث ولا يجوز باكثر من الثلث الا في خصله واحدة وهو  
الحرة اذا دخل دارنا بامان وله ورثة في دار الحرب فمات في دارنا  
يوفق جميع ماله لاجل ورثته فان اوصي بجميع ماله صحت اربعة نف  
لا يجوز وصيتهم الصبي والمجنون والعبد والمكاتب سواء مات عاجزا  
او غير عاجز او مليتا رجل اوصي له عبد والورثة كما لم تجز الوصية  
وان كانوا صغارا جازت الوصية ولو قال اذ بلغ ابني فهو وهي  
لا يكون وصيا اذ بلغ وكذلك لو قال اوصيت الي فلان فاذا بلغ ابني  
فهو وصي لم يكن وصيا وان اوصي لاختيه وهو وارثه قوله  
ابن جازت الوصية للاخ ولومات الابن بطلت وصيته ولو  
اوصي لامرأة طلقها وانقضت عتها جازت الوصية لها ولو  
اوصي لاجنبيته ثم تزوجها بطلت الوصية ايضا ولو اوصي لعبد  
وارثه لم تجز وان اوصي لابنه وامرأة جاز اربعة اشياء يضرب  
الموصي لها وان اجات بجميع مال الموصي له ولم تجز الورثة العتق  
والتدبير والمحابات في البيع والوصية بدراهم ودنانير بيان رجل  
اعتق عبده في مرضه او دبره او اوصي بعتقه وذلك جميع ماله  
او اكثر من الثلث فيضرب بجميع قيمته فيما يخص به اصحاب الوصايا



وكذلك لو كان أحاي في البيع والشراء بجميع المحاباة وكذلك لو وصي  
 بالف درهم منها وكذلك لو وصي بعبد قيمته الف درهم بغير عينه  
 ضرب الوصي له بجميع الوصية مع سائر أصحاب الوصايا وإن كان  
 أكثر من الثلث في الدرامم يعتبر الثلث وأجازت الوصية من الورثة  
 وكذلك إذا وصي لعبد فلان وإن كان أكثر من الثلث في الدراهم  
 يعتبر الثلث وأجازت الوصية من الورثة وكذلك إذا وصي لعبد  
 فلان أو إذا وصي لولاد فلان فالذكر والأنثى فيه سواء وإن وصي  
 لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن وصي  
 لزيد ولعمرو مثل مال وعم وميت فالثلث كل زائد وإن قال الثلث  
 مالي بين زيد وعم وميت فلزيد نصف الثلث الرجوع في الوصية  
 على ستة وعشرين وجها قوله كذا أو وصيت به فلان بطوكل  
 وصية أو وصيت بها فلان فهي بعقب عمر وعم وحتى ثم مات قبل  
 الموصي أو قال ما أو وصيت به فهو فلان آخر أو وصي شوب ثم  
 قطعه أو خاطه وكذلك الكتان والصوف وما يغزل أو وصي بغزل  
 ثم نسجه أو بحديد فجعل سيفاً أو بفضة فجعلها خاتماً أو سويقاً فله  
 بسم أو بآخرة ففيها أو بقطن ثم حشاها أو ببطانة ثم ظهرها  
 أو بظاهرة ثم بطنها أو بقميص فجعل قباء أو بقباء فقمصه أو كانت

أمة فباعها أو اعتقها أو دبرها أو كاتبها أو استولدها أو  
 هبها أو كانت حنطة فطنها وكذلك لو قيل له أو وصيت بعبدك  
 لفلان فقال لا ولكني أو وصيت له بالامة كان رجوعاً في العبد  
 وموصي له بالامة ولو جرد الوصية لا يكون رجوعاً عندني حنيفة  
 وإن وصي لجيرانه فهو للثلاثين وإن وصي لاصهاره فهو لكل  
 ذي رحم محرم من امرأته وإن وصي لأقربائه فهو للأقرب لا يدخل  
 منه الأولاد والأبوان ويكون للثلاثين فصاعداً **كتاب الميراث**  
 أفعال الميراث على ثلث مراتب عباة في البيع والشراء وعتاقه في  
 حال حيوته أو تديره أو وصية بالعتاق بعد موته أو وصية ببيع  
 في المحاباة والحكم في البداية ينظر أن قدم العتاق على غيرها  
 ثم يبي العتاق الواقع حيوته ثم يستوفى الوصية الواقعة بعد الموت  
 من عتوا وعبااة أو غير ذلك وإن قدم العتاق عليه لا يبدل بواحد  
 منها ولكنهما يتخاضان في الثلث جميعاً وهذا قول الزهري حنيفة  
 وعندهما يبدأ بالعتاق في الميراث على كل فعل كان منه محاباة وغيرها  
 سواء كان بداء أو آخر ثم يستوفى المحاباة ثم سائر الوصايا الميراث  
 إذا قضى ديناً الحق من مرضه جاز ذلك في حق غريمه في حال  
 الصبي إلا في خصلتين أن يتزوج في مرضه ودفع مهرها واستأجر



اجبر اذ دفع الاجرة فان غرماء الصحة استؤة لهما في ذلك ولو اشترى  
الا في مرضه واستوصى بالاول وانفق على نفسه ثم قضاه جاز ذلك في  
حق غرماء الصحة ولا شركة لهم فيه **باب فعل الاب والوصي اذا اشترى**  
الاب والوصي ذارحم محرم لم يلزمها الا في حصلة واحدة وهي اشترى  
لابنه المجنون جارية وقد كانت ام ولد يلزمه استحسانا ولا يبيع احد  
من نفسه ولا يشترى الا الاب يبيع مال ولده من نفسه ويشترى  
مال الصغير ثلثة اشياء يجوز للاب فعلها في مال الصبي ولا يجوز  
ذلك للوصي يبيع مال الصغير من ولده الصغير واجارة الصغير  
من ولده الصغير وقسمة ماله ولد الصغير اذا كانت الورثة كبارا  
حضور اجاز للوصي بيع التركة في ثلثة اشياء اذا كان على الميت  
دين او وصي بدراهم او دنانير وغير ذلك وكذلك لو كان في الورثة  
صغارا او كبارا اجاز له بيع جميع التركة نصيب الصغار والكبار عند  
ان خيفة وقال اجاز له بيع قدر الدين والوصية وحصلة الصغار  
احدي عشر شيئا لا يجوز للوصي فعله شراء مال الميت لنفسه وقرضه و  
اقراره بالدين والوصية والابراء والخط والصلح في الدين والتجارة  
ماله ولا ينفرد احد الوصيين ببيع شيء من ماله رد الوصية على ثلثة  
اوجه في وجهه او بعد موته قبل القبول او كان غائبا فبلغ اليه الخبر

فردة بكتاب او برسول قبول الوصية على ثلثة اوجه قبل في وجهه وردها  
في غير وجهه او باع شيئا من تركته قبل العلم بالوصية او قال حين  
ما بلغ الخبر لا اقبل ثم قبل بعد موته ثم قال بعد موته قبلت ويجوز  
لاحد الوصيين ان ينفرد في عشرة اشياء من الكفن وتجهيزه وطعام  
الصغار وكسوتهم ورءا الوديعة بعينها وقضاء الدين وتنفيذ  
وصية بعينها واعقوبت بعينه والخصومة في حقوق الميت من قبض  
واعطاء ثمانية اشياء اذا تغيرت عبر حاله قبل موته بطلت الوصية  
اذا اوصي له بكفري نخل فصارت بسر او بسر فصارت رطبا او رطب فصارت  
تمر او بعنق فصارت زيبا او بقصيل فصارت شعرا او بيقل فصارت  
حنطة او ببيض فصارت فرخا او بحنطة فابثلت ونبتت او كان  
بسر افسار بعضه رطبا خمسة اشياء يرجعها الوارث في تركة  
الميت اذا اشترى الوصي والوارث الكفن يرجع به في مال الميت  
او زوج الوتي امرأة من اليتيم وضمن عذ المهر واشترى لليتيم  
الطعام والكسوة او قضى دينه من ماله او دفع خراج ارضه  
من ماله **باب الوصيا** الوصي على وجهين اذا قاسم مع الوصي له  
وفي الورثة غيب جازت القسمة وكذلك اذا كانت الورثة  
صغارا فقاسم الوصي اصحاب الوصايا واعطاهم الثلث و



واسك الثلثين جاز ولو هلك الثلثان في يد الوصي لا يرجع  
 له على اصحاب الوصايا والورثة ثلثة اشياء لا يجوز قسمه الوصي  
 اذا قاسم الوصي الورثة على اصحاب الوصايا واعطاهم واصحاب  
 الوصايا غيب لم يحجز وما هلك من نصيب الغيب فهو بينهم وان قاسم  
 بين القتل والكبار مع غيبة الكفار لم يحجز وما هلك فهو بينهم وان قاسم  
 احدا الوصيين بغير امر صاحبه ما لا يجوز التفرد به لم يحجز القسمة وما  
 هلك منه رجع الورثة بعضهم على بعض الوصايا الجوهولة اذا اوصى  
 بنصيب ابنه فالوصية باطله وان اوصى بثل نصيب ابنه جاز  
 فان كان له اثنان فلم يوصى للثالث وان اوصى بينهم من ماله  
 فلا اخس سهام الورثة الا ان ينقص من التدرج في كل له السهم  
 فان كان اوصى بجزء من ماله يقال للورثة اعطوه ما شئتم وان  
 اوصى الى رجل فقبلها بعد موته ليس له ان يخرج نفسه عنها  
 الا ان يخرجها القاضي عنها فان ظهر عنه عجز او جناية كان للقاضي  
 ان يضم اليه ثقة او يستبدل غيره مكانه لينفذ الوصايا وان  
 مات الوصي واوصى الى آخر جاز وان مات ولم يوص فللقاضي  
 ان ينصب له وصيا لينفذ وصايا **مسائل** سئل عن الفريضة

فالسنة

فالسنة رفع اليدين والفريضة قوله الله اكبر فان سئل تصلي  
 صلوتك ام صلوة القوم قيل له صليت صلوة جازت صلوة وصلوة  
 القوم بها وكنيت ضامنا عنهم بشيئين القراءة وسجدة التسهل وسئل  
 ماذا قيل له الصلوة ثلثة اشياء امر وفعل وذكر فيما هو الامر والفعل  
 فرض الا الاخراف في التسليم وما ذكره سنة الا في ثلثة اشياء  
 التكبير والقراءة والتسليم **اعلموا** بان بناء الصلوة على خمسة  
 اشياء على الاسلام والعقل والبلوغ والوقت والطهارة سئل  
 رجل اتم الظهر في يوم واحد ثلث مرات كيف هذا قيل له رجل  
 صلى الظهر ثم ارتد عن الاسلام ثم اسلم ثم اتم ثانيا ثم حضر الجمعة و  
 اتم في صلوة الجمعة وعمر محمد بن مقاتل عن عمر المصلي درهما  
 واحدا او شيئا قيمته درهم انه يقطع الصلوة فرضا كان او نفلا  
**باب حقوق المسجد** حقوق المسجد خمسة عشر شيئا التسليم  
 على القوم اذا كانوا جلوسا وان كانوا في الصلوة او لم يكن فيه احد  
 يقول السلام علينا من ربنا على عباد الله الصالحين والثاني  
 ان يصلي ركعتين كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل شي تحية  
 وتحية المسجد ركعتان وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخل  
 احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي والثالث لا يتكلم فيه بكلام الدنيا



لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من تكلم بكلام الدنيا في المسجد  
احبط الله عمله اربعين سنة وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
انه قال سيأتي زمان على امتي احاديثهم في المساجد مردنياتهم  
ليس الله تعالى في حاجة فلا تجالسوهم وروي عن حلف بن ارباب  
التحاني انه كان في المسجد فدخل غلامه ليشال شيئا فقام  
فخرج من المسجد فاجابه فقيل له في ذلك فقال لم تكلم في المسجد  
منذ ثلثين سنة فكرهت ان اكلم اليوم والرابع ان لا يسأل سيف  
فيه والخامس ان لا تطلب الضالة فيه والسادس تنزه المسجد  
عن الخبائث والقاذورات والصبيان والمجانين لما روي  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وبيعكم  
وشراءكم وعل سيفكم ورفع اصواتكم واقامة حدوكم  
وخصوماتكم والسابع ان لا يفرق اصابعكم والثامن لا يبتاع  
فيها ولا يشتري والتاسع ان لا يتخطى قاب الناس لانه سوء  
الادب وايداء المؤمنين والمؤمنات والعاشرة لا يبرق فيه ولا يتخط  
لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسجد تنزوي من الخبائث كما تنزوي  
الجدات النار والحادي عشر ان لا يضيق على احد في الصف والثاني  
ان لا يمر بين يدي المصل والثلث عشر لا يقام فيه الحدود والرابع عشر

لا يدرك فيه لانه في ذلك استخفافا بالمسجد والخامس عشر  
يكثر فيه ذكر الله تعالى لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا دخلتم  
رياض الجنة فارفعوها قيل يا رسول الله وما رياض الجنة قال  
المساجد وما الرتع قال ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر الاحول والاقوة الا بالله العلي العظيم باب  
الاذا شرائط المؤذن عشرة اشياء اولها ان يكون عارفا بيمينات  
الصلوة في رفعها وتحفظ الحلق وان كان غائبا لا يستخط عليه من  
اذن في مسجد ولا يطول الصلوة به الا اذان والاقامة ويأمر  
بالمعروف وينهي عن المنكر ويقول الحقير الغني والفقير ويطلب  
الاجرا باذنه من الله تعالى ولا يمن على الناس وينتظر الامام  
قد رايشق على القوم ولا يغضب على احد اذا اخذ مكانه في المسجد  
وينفي المسجد من القاذورات والصبيان والمجانين ويعرف  
تفسير الاذان فان لكل كلمة منه ظاهرا وباطنا قوله الله اكبر  
الله اكبر فتفسيره الله اعظم ثم الله اعظم وشغله اوجب فاشتغلوا  
بعلمه واتركوا اشتغال الدنيا وقوله الشهدان لا اله الا الله تفسيره  
الشهدان واحد لا شريك له ومعناه فان الله امركم بامر فاتبعوا  
امره فانه لا ينفعكم احد الا الله ولا ينجيكم احد من عذابه الا الله



قوله اشهد ان محمدا رسول الله ارسل اليكم لكني تؤمنوا به وتصدقوه  
ومعناه امركم محمد صلى الله عليه وسلم بالجماعة فاقبضوا ولا تؤخروها عن وقتها  
وقوله حي على الصلوة تفسيره عانت لكم الصلوة اسرعوا بالاداء  
ومعناه ان الله تعالى امركم بالصلوة خذوا امره والطمعوا في اجره  
وقوله حي على الفلاح تفسيره اسرعوا الى النجاة والسعادة ومعناه  
ان الله تعالى جعل الصلوة سببا للنجاة وسعادتك فاقبضوا ولا  
تؤخروها عن وقتها وقوله الله اكبر الله اكبر تفسيره ما ذكرنا  
قوله لا اله الا الله تفسيره اعلموا انه واحد لا شريك له معناه اخلصوا  
صلواتكم لوجه الله تعالى كما هو واحد **باب شرائط الائمة**  
عشرة ان يكون قايما بكتاب الله تعالى ولا يكون لحانا  
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يؤتمكم اقرؤكم بكتاب الله تعالى  
ومحرم التكبيرات لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال التكبير حزم والاذان  
حزم والاقامة حزم ويتم ركوعه وسجوده لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال للاعرابي الذي علمه الصلوة ثم ارجع حتى تطمئن راسك الخبر الى  
ولا يطول القراءة في الصلوة لقوله تعالى فاقرا ما تيسر من القرآن  
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اتم قوما فليصل بهم صلوة اضعفهم  
فان فهم الكبير والصغير والمرضى وذو الحاجة ويظهر ثوبه من الجماع

والشبهة

والشبهة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان في ثوبه خيط  
من حرام لم تقبل صلواته اربعين صباحا ويظهر ثوبه من الاقدار  
لان صحة الصلوة تقوم متعلقة بصحة صلوة الامام والنجاسة  
يمنع صحة صلواته ولا يدخل في الصلوة حتى يستغفر الله تعالى  
لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات لانه قام مقام الشفيع كما  
روي عن ابي عمر بن العلاء انه قدم للامامة فوقع ففزع عليه  
فلما افاق قيل له في ذلك قال خطي بالهيب كان القوم لم يقولوا  
الم اعرفك ولا يخص نفسه بالدعاء فان فعل ذلك فقد خاف  
من وراءه ولا يؤمر القوم الا بوضاها لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من اتم قوما وهم كارهون فعليه لعنة الله والملائكة  
والناس اجمعين واذا نزل القريب في المسجد يسأله عن حاله  
وحاجته ويتعاهد ويتبرأ من اسبابه **باب الفاظ الكف**  
سبعون لفظا يصير المسلم به كافرا ان يقول الله تعالى ولد  
او شريك او زوجة وهو جاهل او عاجز ولا يؤمن بكتاب  
من كتب الله تعالى او بني من انبياء الله تعالى او غاب محمد صلى الله عليه وسلم  
او وصف اعضاؤه اعضاءه على وجه الاستعزاء بان قال يدريك  
دستك بازوك على وجه الاستخفاف وقال الخمر والزنا واللواط



ليس حرام او محمد فريضة من فرائض الله تعالى كالصوم والصلوة  
والزكاة وغسل الجنابة او محمد واعداء وعيدا ذكره الله تعالى في القرآن  
وكذلك لو محمد الاخبار الواردة المتواترة في الشريعة او قال المديونة  
بتاتم اكرتو خدای جها ني او قال حكم الله تعالى كذلك فقال من حكم خدای  
چه دائم واستخلف وقال من سوكند بطلا وخواهم خدای نه خواهم  
وكذلك قول الناس سوكند تراست نيست ونه دروغ او قيل لرجل  
له لا تقرأ القرآن فقال سير شدم از قرآن او قيل له لا تصل فقال  
سير شدم از غار كزار دن او قال تاكي كنم من ادين بيكار او قال  
للكوفة تاكي دهم اين ناوان او انكر ايه من كتاب الله تعالى او غاب  
في القرآن ما خطاي كيرد ولو انكر سورة المعوذتين ان كان  
عالم لا يكفر وان كان عاميا يكفر به واسلم نصراني فمات ابواه  
على الكفر فقال يا ليت له اسلم حتى ورثت منهما او قال كافر لمسلم عرض  
على الاسلام فقال لا ادري او قال غدا او قال اذهب عند عالم  
او قام كافر من المجلس وقصد ان يعلم فقال له العالم اجلس  
الى آخر المجلس او قال للمسلم خدای عز وجل سلما ني از تو بپرستانه  
وكذلك لو قال مسلم آرمين يكران جميعا الداعي والمؤمن او قال  
فلاني را نيكونتوانم ديد بخوبی كيا وكافرستي بكفر في الحال او قال

ليست الخ

ليست الخ والزنا والظلم وقتل المسلم كان حلالا او قال المسلم  
كشتي وي حلالست في رازوي زياديره باشد با كشتن مسلمان  
با ميردي او قال مال فلان مرا حلال است واورا حلال نكرده باشد  
او قال النبي من الانبياء على وجه العداوة ليت لم يكن نبيا  
او قال خدای عز وجل حاكم است فقال خدای عز وجل حاكم  
ترا ساهدا او قال لو احد من مرساعت از كل مجموع توي كنم و مردا س  
آن باشد كه صورت كند او قال لخصمه اعطني حق والافخذك  
يوم القيمة فقال كنتم مراده تابقيامت حوبا زد هم يكفر في قول  
بعض المشايخ او قال خدای عز وجل چه تواند جز زد و زخ  
چيزي ديكر نتواند كرد ولو قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه لم يكن  
من الصحابة كفر بالله تعالى لان الله تعالى سماه صاحبا لقوله  
تعالى لصاحبه لا تخزن ان الله معنا ولو زعم الصفاة والكباير  
بالحرام كفر بالله تعالى ولو قذف عايشة رضي الله عنها بالزنا كفر  
بالله تعالى ولو قال العدي لو كان فلان نبيا لم او من به كفر بالله  
وكذلك لو قال لو كان الله تعالى امرني بالصلوة اكثر من خمس  
صلوات والصوم اكثر من شهر واحد والزكاة اكثر من خمسة دراهم  
او قال اكر فلان كسي قبله من كرد و روي سوي او نكنم او قال











20

10

1000

صفحة ١٠٠

ابن

هو ملكا هو الجوبونما ان

ابن قتيبة ر  
الحج بونه جمل الح  
ان في حقه  
الحج بونه جمل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing the end of a line with a large decorative flourish.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

[illegible]

...فصل ...  
...مصر ...  
...البحر ...

Handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript or document.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, with a large, stylized initial 'S' or 'Sh' in red ink. The text is written in black ink on aged, yellowed paper. A large, semi-transparent watermark reading 'audible University' is overlaid across the center of the image.

Handwritten text in Persian script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

~~How is it?~~

Chittys Horse & Carriage

بسم النطوطات

مكتبة جامعة الالام

ملیہ جامعہ  
۱۳۹۷ء تا ۱۴۰۰ء

العنوان: خزانه الحف

المؤلف: أبو المصطفى محمد بن عبد الله بن يحيى

تاريخ النسخ: المجلد الثاني

اسم الناسخ: ١٠٧  
من المخطوطات: ١٠٧

ملاحظات: ثانياً قصص التهم

Copyright ©